جـــــــامعـة العـربي التبسي – تـــبسة –

كليـــة الحقـوق والعلـــوم السياسية

قســـم العلـوم السياسيـــة

استراتيجية الاتحاد الاوروبي لتحقيق الأمن الطاقوي 1999 _ 2018

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية

تخصص : دراسات إستراتيجية وأمنية

إعداد الطالبتين :

- عبير بوعلي
- شيماء مزوز

إشراف: الدكتور كيم سمير

أمام لجنة المناقشة المكونة من الأساتذة :

اللقب و الإسم	الرتبة العلمية	الصفة
بن حدة باديس	أستاذ مساعد (أ)	رئيسا
كيم سمير	أستاذ محاضر (أ)	مشرفا و مقررا
البار أمين	أستاذ محاضر (أ)	عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 2019/2018

جـــــــامعـة العـربي التبسي – تـــبسة –

كليـــة الحقـوق والعلـــوم السياسية

قســـم العلـوم السياسيـــة

استراتيجية الاتحاد الاوروبي لتحقيق الأمن الطاقوي 1999 _ 2018

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية

تخصص : دراسات إستراتيجية وأمنية

إعداد الطالبتين :

- عبير بوعلي
- شيماء مزوز

إشراف: الدكتور كيم سمير

أمام لجنة المناقشة المكونة من الأساتذة :

اللقب و الإسم	الرتبة العلمية	الصفة
بن حدة باديس	أستاذ مساعد (أ)	رئيسا
كيم سمير	أستاذ محاضر (أ)	مشرفا و مقررا
البار أمين	أستاذ محاضر (أ)	عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 2019/2018

آية الكرسي سورة البقرة آية ٢٥٥

شكر و عرفان

الحمد لله حمد الشاكرين، الحمد لله الذي أمدني بعونه وتوفيقه على انجاز

هذه الرسالة المتواضعة ،

الحمد لله الذي سخر من كانوا عونا لي فحق علي شكرهم

وتقديرهم والاعتراف بفضلهم

بعدالله سبحانه وتعالى ووقوفنا عند قوله(من لم يشكر الناس لم يشكرا لله).

ثم أتقدم بالشكـر الخالص إلى الأستاذ القديـر"كيم سمير "على تفضله

بالإشراف على هذه المذكرة، والذي كان لتوجيهاته الصائبة الأثر الكبير في انجازها،

كما أشكره على جديته في العمل ودقته وأتمنى له المزيد من التوفيق والنجاح،

كما أتقدم بالشكر الجزيل لأعضاء اللجنة الموقرة وتكرمهم بمناقشة هذه المذكرة،

ويشرفني أن أستنير بآرائهم وأن أتابع توجيهاتهم.

إلى كل الأساتذة في قسم العلوم السياسية وأخص بالذكر الأستاذ

" باديس بن حدة "والدكتور "البار أمين"

الأساتذة الآخرون دون استثناء

إلى زملائي وزميلاتي في قسم العلوم السياسية تخصص

دراسات استراتيجية وأمنية

وأخص بالشكر من كان لهم الفضل في مساعدتي للحصول على المراجع.

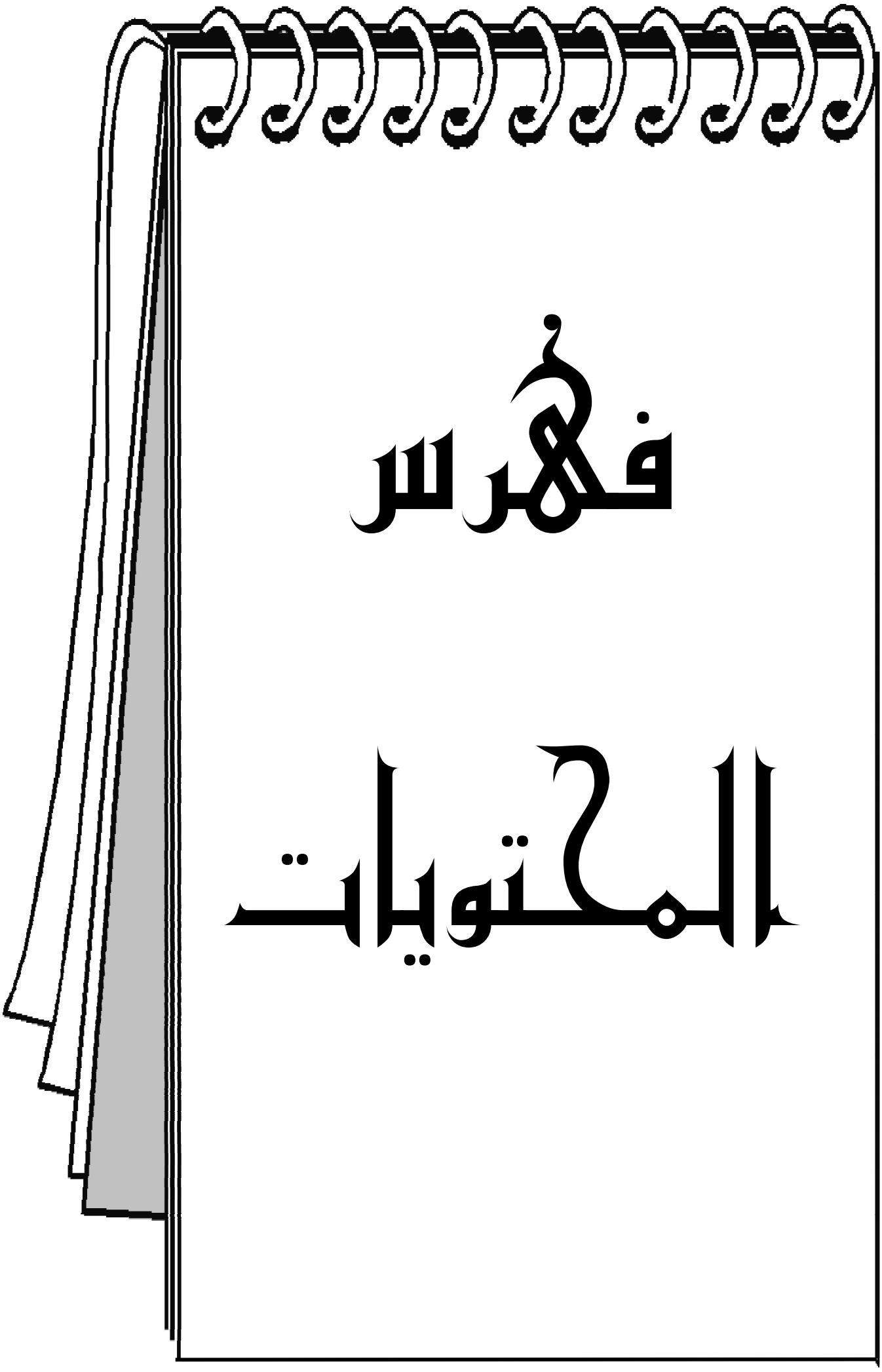

فهرس

المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	
فهرس المحتويات	
فهرس الأشكال	
الملـــخص	
مقـــدمة	أ_خ
الفصل الأول : مدخل مفاهيمي ونظري للأمن الطاقوي	
تمهيد	9
المبحث الأول: ماهية الأمن	10
المطلب الأول : تعريف الأمن	15_10
المطلب الثاني : أبعاد الأمن	19_15
المبحث الثاني: مفهوم الأمن الطاقوي	20
المطلب الأول : مفهوم الطاقة	21_20
المطلب الثاني : مصادر الطاقة	24_21
المطلب الثالث : الأمن الطاقوي	26_25
المبحث الثالث : المقاربات النظرية المفسرة للأمن الطاقوي	27
المطلب الأول : النظريات التقليدية	30_27
المطلب الثاني: النظريات الحديثة	35_30
خلاصة الفصل الأول	36
الفصل الثاني: الاستراتيجية الأمنية الطاقوية للاتحاد الأوروبي	
تمهيد	38
المبحث الأول : الاستراتيجية الأمنية الأوروبية وعلاقاتها مع الدول	39
المطلب الأول : مفهوم الاستراتيجية الأمنية الأوروبية	44_39
المطلب الثاني : العلاقات الأوروبية الروسية في مجال الطاقة	47_44
المطلب الثالث : تعزيز وتنسيق السياسة الطاقوية المشتركة	52_48
المبحث الثاني : الآليات الأوروبية في مواجهة تحديات الأمن الطاقوي	53

المطلب الأول :تنويع مصادر الإمدادات الطاقوية	55_53
المطلب الثاني: تأمين الإمدادات الطاقوية الأوروبية	57_55
المبحث الثالث : جيوسياسية الطاقة في الاتحاد الأوروبي	57
المطلب الأول : الانكشاف الأمني الطاقوي الأوروبي	60_57
المطلب الثاني : جغرافية الطاقة في جنوب المتوسط	64_61
المطلب الثالث : أهمية الطاقة في جنوب المتوسط بالنسبة للاتحاد الأوروبي	69_64
خلاصة الفصل الثاني	70
الفصل الثالث: البعد المغاربي للسياسة الطاقوية للاتحاد الأوروبي	
تمهيد	72
المبحث الأول: الانفتاح على الطاقات المتجددة كآلية لتحقيق الأمن الطاقوي	73
المطلب الأول: السياسات الجديدة لسوق الطاقة الأوروبي	76_73
المطلب الثاني: انعكاسات السياسات الطاقوية الأوروبية على صادرات المحروقات الجزائرية	82_77
المطلب الثالث: تبني دول الاتحاد الأوروبي للطاقات المتجددة	86_82
المبحث الثاني :أثر الشراكة الأورمتواسطية علي السياسات الطاقوية	87
المطلب الأول: الحوكمة الطاقوية في الجزائر	92_87
المطلب الثاني: انعكاسات الشراكة الأورمتواسطية في المجال الطاقوي علي الجزائر	98_92
المطلب الثالث: تقييم الشراكة الأوروجزائرية	100_98
خلاصة الفصل الثالث	102
الخاتمة	107_103
قائمة المراجع	121_109

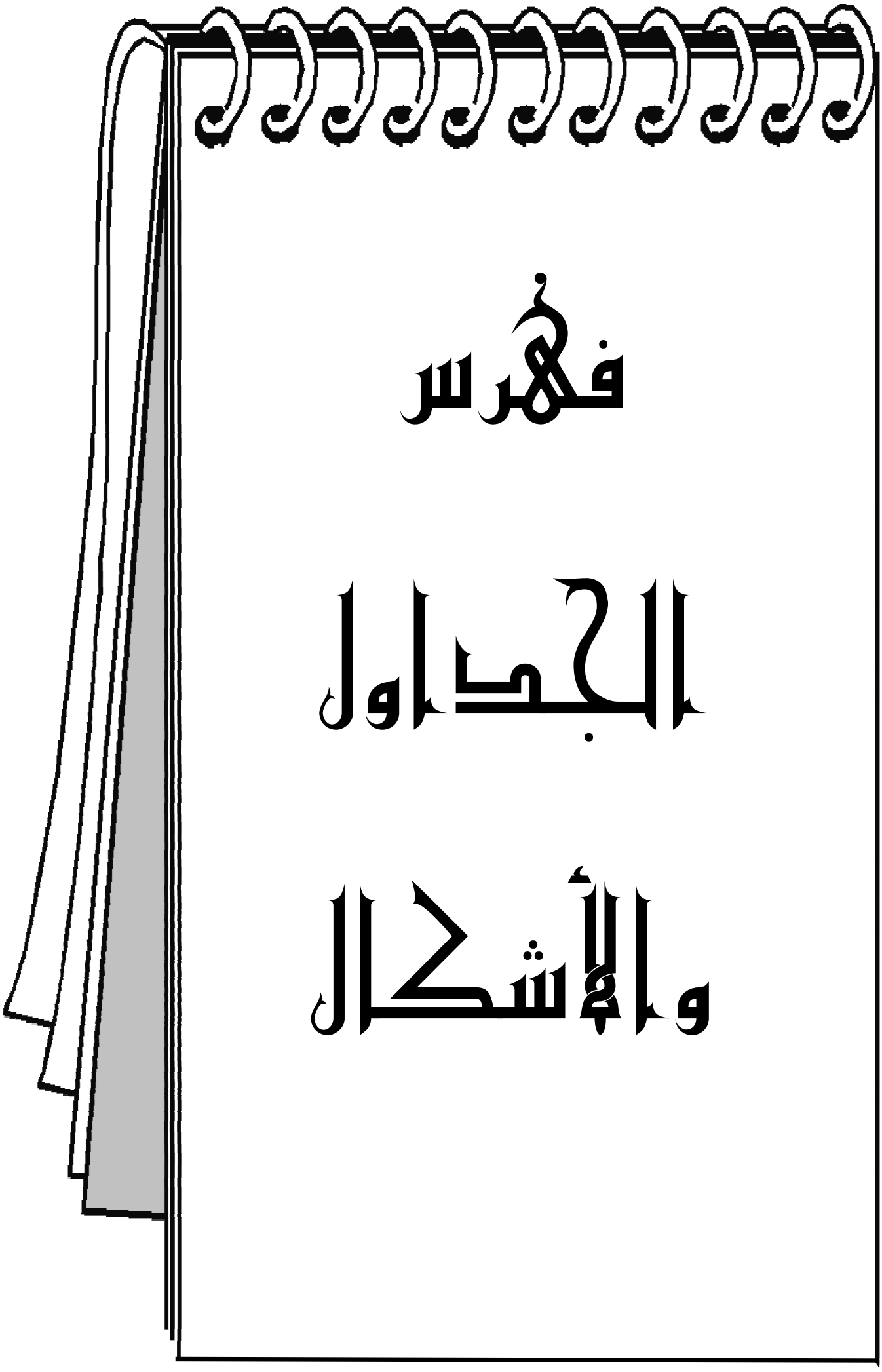

فهرس

الجداول

والأشكال

فهرس الجداول

الجدول	الرقم	الصفحة
إنتاج واستهلاك الغاز الطبيعي والبترول لأهم الدول المنتجة لعام 2007	01	60
نسبة الواردات الأوروبية من الغاز الطبيعي الجزائري خلال الفترة 2004 _ 2013	02	78

فهرس الأشكال

الشكل	الرقم	الصفحة
توزيع إنتاج الغاز الطبيعي والبترول في المغرب العربي	01	64
مثلث سياسة الطاقة الأوروبية	02	73
تطور الواردات الأوروبية للغاز الطبيعي من الممونين القليديين الفترة 2004 _ 2013	03	80
تطور الواردات الأوروبية للغاز الطبيعي من الموردين الجدد الفترة 2004 _ 2013	04	81
تصدير المحروقات الجزائرية حسب المنطقة الجغرافية سنة 2000	05	95
التصدير حسب المنطقة الجغرافية من حيث الحجم خلال سنة 2008	06	96

الملخص

تعد قضية أمن الطاقة من القضايا الجد مهمة على الساحة الدولية والإتحاد الأوروبي يولي اهتماما كبيرا لها وذلك من أجل الحصول على الإمدادات الكافية و اللازمة و بأسعار مقبولة تضمن له الحفاظ على مكانته الاقتصادية، ومن اجل ذلك عمل على وضع مجموعة من الاستراتيجيات سواء منها تلك المحلية أو المرتبطة بمكانه جغرافية معينة.

أما هذه الدراسة سنتناول استراتيجية الاتحاد الأوروبي لتحقيق الأمن الطاقوي، حيث عمل الاتحاد على الوصول للموارد وبأسعار مقبولة والتقليص من التبعية الروسية في مجال الغاز الطبيعي والتي تأثرت بالأزمة الروسية-الأوكرانية سنة 2009، فوجه اهتمامه صوب الجنوب المتوسط عموما ودول المغرب العربي خصوصا، وهذا للمقدرات الطاقوية التي تتمتع بها خاصة الجزائر من الغاز الطبيعي وليبيا من البترول، تتمثل هذه الاستراتيجية في تأمين الإمدادات والتي صارت مرتبطة بقضية الإدارة العالمية، فلم تعد حكرا على الدول فقط بل دخلت فواعل أخرى على الخط منها الشركات النفطية متعددة الجنسيات والجماعات والتنظيمات، إضافة إلى تعزيز الشراكة مع هذه الدول عن طريق الحوار للوصول إلى نوع من الاعتماد المتبادل.

أما محليا فقط ركز الاتحاد على تعزيز وتنسيق سياسة طاقوية مشتركة ترتكز على ثلاث محاور هي: الديمومة، التنافسية وأمن التموين، من خلال التنسيق بين العرض والطلب لضمان حصص كافية و العمل على الرفع من حصص الإنتاج داخل القارة، أما الاستراتيجية الثانية والتي تبناها الاتحاد بعد المطالبة العالمية اتجاه الدول الصناعية والمستهلكة للطاقة بشكل كبير، فهي الانفتاح على الموارد المتجددة والتي يراها الاتحاد الأوروبي أنها أفضل استراتيجية للتخلص من التبعية في أفاق 2050.

Résumé

La question de la sécurité énergétique est l une des plus importantes sur la scène internationale. L'Union Européenne lui accord une attention particulière, afin d'obtenir des approvisionnement suffisants et nécessaires et a des prix abordables qui lui préservent sa place économique, de se fait un ensemble de stratégies a été élaboré, que ce soit, sur le plan locale ou rattaché à une zone géographique particulière.

Cette étude portera sur stratégique de l'Union Européenne atteindre la sécurité énergétique, où les travaux de l'Union ont été axés sur l'accès aux ressources à des prix abordable et a afin de faire face à la dépendance Russe–Ukrainien en 2009 l'union a orienté ses préoccupations vers Méditerranée du sud en général et les pays de Maghreb Arabe en particulière, et ce pour les capacités énergétiques dont jouit l'Algérie dans le domaine du gaz naturel et la Lybie dans le mande du pétrole. Cette stratégie a consisté à des fournitures de fixation, qui est devenue liée à la question de la gouvernance mondiale, ne sont plus le monopole des seuls pays mais d'autres sont entrés en ligne, comme les compagnies pétrolières multinationales STA, groupes et organisations, ainsi que de renforcer la partenariat avec ces pays par dialogue pour parvenir à une sorte de dépendance mutuelle.

Sur le plan locale l'union a mis l'accent sur le renforcement et la coordination de la politique comme axés sur trois thèmes :la durabilité, la compétitivité et la sécurités d'approvisionnement grâce à la coordination entre l'offre et la demande pour assurer des quotas adéquats et de travailler pour élever les quotas de production au sein du continent, alors que la deuxième stratégie adoptée par l'Union après la direction globale des demandes les pays industrialisés est l'ouverture sur la consommation d'énergie des ressources renouvelable, que l'UE adopter comme la meilleure stratégie pour se débarrasser de cette dépendance pour les perspectives 2050.

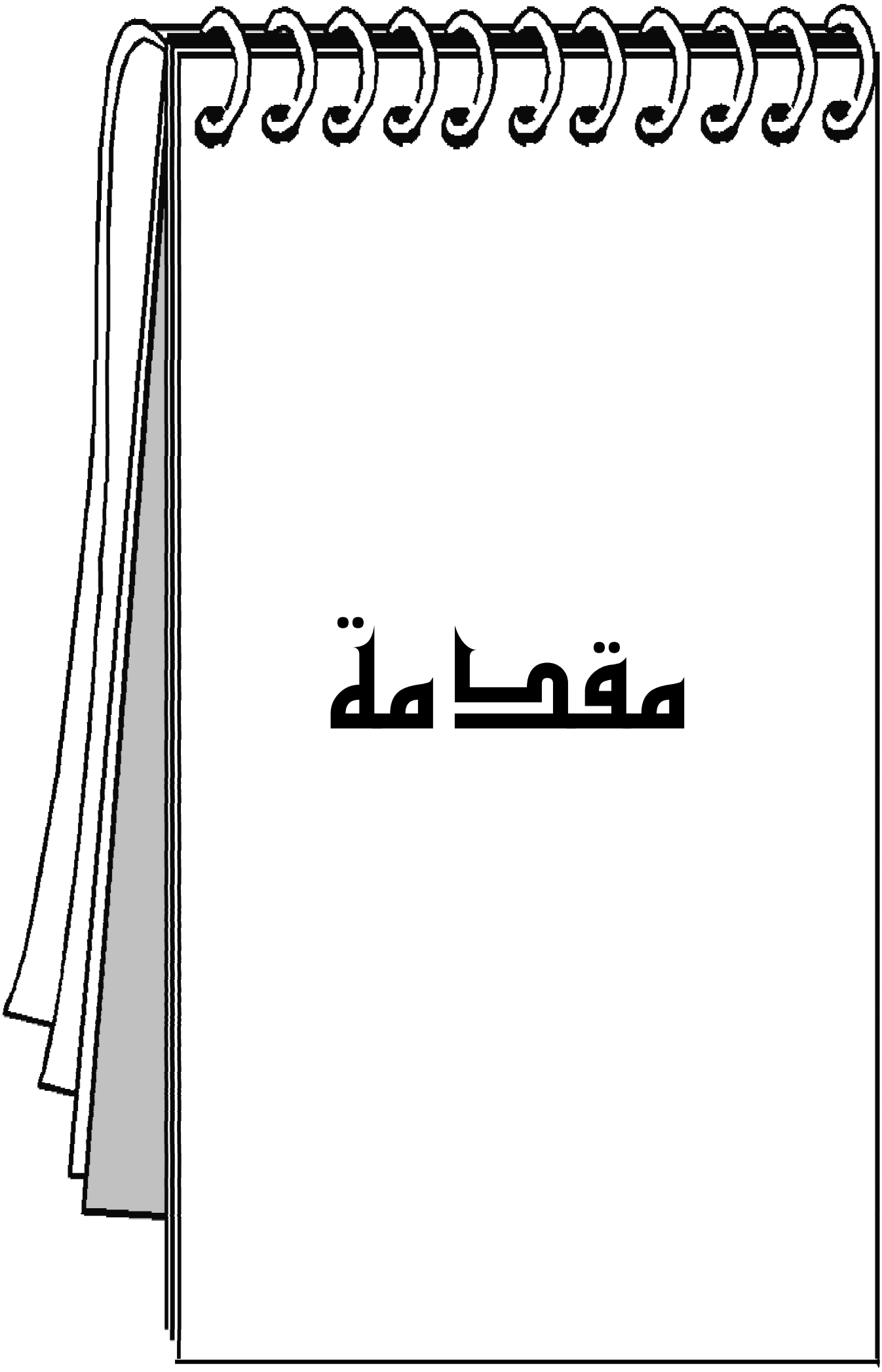

مقدمة

تعتبر مصادر الطاقة من أهم وأبرز الفواعل في حقل العلاقات الدولية لعالمنا المعاصر خاصة وأن العامل الاقتصادي قد احتل مكانة أساسية لعالم ما بعد الحرب الباردة ببروز فواعل جديدة إلى جانب القوة العسكرية والتي كانت بدورها عامل رئيسي في العلاقات فيما بين الدول، إلا أن مواضيع الطاقة على الرغم من أنها اقتصادية أصبحت تدار في السياسة أكثر منه في الاقتصاد نظرا لأهميتها البالغة.

ومما يزيد في أهمية هذا الموضوع واشتداد الصراع الدولي حوله هو تركز مصادر الطاقة جغرافيا في منطقة محدودة من العالم لتبرز لدينا مشكلة الأمن الطاقوي مشكلة تأمين مصادر إمدادات الطاقة أو البحث عن بدائل استراتيجية أو مصادر طاقوية جديدة لتصبح قضية عالمية تربك أغلب الدول إن لم تكن جلها سواء المنتجة أو المستهلكة على حد سواء في هذا القرن وخاصة خلال النصف الثاني منه بكونه عصر البترول والغاز.

وتعد قضية أمن الطاقة من القضايا الجد مهمة على الساحة الدولية، والاتحاد الأوروبي يولي اهتماما كبيرا لها، وذلك من أجل الحصول على الإمدادات الكافية واللازمة وبأسعار مقبولة تضمن له الحفاظ على مكانته الاقتصادية، ومن أجل ذلك عمل على وضع مجموعة من الاستراتيجيات تضمن أمنها الطاقوي أو أمن إمداداتها الطاقوية الضرورية.

أهمية الدراسة:

أولا: الأهمية العلمية

- هناك ارتباط وثيق بين التنمية الاقتصادية والطاقة من جهة.
- الطاقات الأولية وعلى رأسها النفط والغاز الطبيعي تساهم بنسبة عالية في مستويات النمو الاقتصادي للدول لاسيما المنتجة للطاقة.
- هناك ارتباط وثيق بين الأزمات السياسة والطاقة.
- نظرا لما تتمتع به من مصادر الطاقة مهمة من المحرقات، البترول، والغاز الطبيعي.
- تمنح الدول عدة امتيازات ضمن استراتيجياتها أمنها الطاقوي.
- كما تتجلى الأهمية العلمية في هذا الموضوع كون دول الاتحاد الأوروبي وكل من تونس والمغرب دول استهلاك طاقوي تشترك في استراتيجية طاقوية واحدة من تطوير الطاقات المتجددة كمورد بديل يضمن إنتاج كميات عالية من الكهرباء على مستوي منطقة حوض المتوسط.

- محاولة لتسليط الضوء على انعكاسات هذه الشراكة علي التجارة الخارجية للجزائر في ظل ما تفرضه من تحرير للتجارة رؤوس الأموال.

ثانيا: الأهمية العملية

- ان اهمية هذه الدراسة في كون الامن الطاقوي صار قضية جيواستراتيجية.
- ادركت ضرورة البحث عن موردين جدد لتقليص التبعية للدول الطاقوية.
- كما تناول موضوع الأمن الطاقوي الأوروبي من زاوية مختلفة.
- تتناول مضامين وأهداف استراتيجية الاتحاد الاوروبي للأمن الطاقوي وهذا قصد تسليط الضوء على استراتيجيات للاتحاد الاوروبي للأمن الطاقوي.
- كذلك تحديد آليات توفير الإمدادات الطاقوية عن طريق إقامة شركات مع الدول المصدرة للطاقة.
- ان تبني الطاقات المتجددة من أجل تحقيق الامن الطاقوي.

أهداف دراسة الموضوع:

تتمثل أهداف دراسة موضوع الاستراتيجية الأوروبية لتحقيق الأمن الطاقوي فترة (1999-2018) في:

- ♣ دراسة موضوع الأمن وإبراز أهمية الأمن الطاقوي.
- ♣ فهم مصادر التهديد الجديدة للأمن الطاقوي والتي من شأنها أن تهدد استقرار الاتحاد الأوروبي.
- ♣ التعمق في دراسة التهديدات والاستراتيجيات الطاقوية الأوروبية.
- ♣ تقديم رؤية تحليلية للموضوع من خلال ابراز دور الطاقة في رسم معالم علاقات الاتحاد الأوروبي بالدول الطاقوية.
- ♣ أهمية البترول ومصادر الطاقة الأخرى للقاعدة الصناعية وضرورتها لتنمية الاقتصاد العالمي.
- ♣ دراسة خصوصية الاستراتيجيات الطاقوية في أوروبا.
- ♣ عرض أبرز تحديات الأمن الطاقوي الأوروبي.

دوافع اختيار الموضوع:

يوجد العديد من الأسباب وراء اختيارنا لهذا الموضوع و تتمثل أهمها في:

أولا: الأسباب الذاتية:

- ✓ تكمن الاسباب التي دفعتنا لاختيار هذا له ثقلة في الساحة الدولية.
- ✓ ان الدراسات الاكاديمية المتخصصة اغفلت الاستراتيجية الأوروبية لتحقيق الأمن الطاقوي فترة (1999_2018).
- ✓ كذلك الرغبة في مساهمة بإثراء الرصيد المعرفي والنظري بدراسة الموضوع كأحد المواضيع المهمة في البيئة.
- ✓ بالإضافة الى الأهمية الجيواستراتيجية للطاقة ودورها للعلاقات الدولية.
- ✓ الأمر الذي دفعنا لاختيار هذا الموضوع جلب ميولاتنا لدراسته، كما ان يدخل ضمن التخصص.

ثانيا: الأسباب الموضوعية

- ان سبب اختياري للموضوع أساسا من أجل تسليط الضوء على الاستراتيجية الأوروبية.
- اما من أجل تحقيق الأمن الطاقوي كونه مهم في الدراسات الأمنية.
- ابرز أهمية الأمن الطاقوي في الاستراتيجية الاوروبية.
- كذلك من أجل دراسة علاقات الاتحاد الاوروبي مع الدول الطاقوية سواء من جانب التبعية أو علاقات التعاون والشراكة.
- كون قطاع التجارة الخارجية سيكون أكبر المتأثرين بدخول الجزائر غمار الشراكة مع الدول الاتحاد الاوروبي.

الدراسات السابقة:

من خلال البحث والاطلاع على جملة من الدراسات السابقة التي تعالج موضوع الاستراتيجية الأوروبية للأمن الطاقوي وجدنا مجموعة من المراجع التي تناقش الموضوع، نذكر منها ما يلي:

- رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية موسومة ب" **رهان الأمن الطاقوي للاتحاد الأوروبي دراسة في الأبعاد والتحديات"** التي طرحت مسألة الأمن الطاقوي الأوروبي، وتاريخ الأزمات الطاقوية التي

أدت لوضع مقاربة أمنية طاقوية لمواجهة تحديات الأمن الطاقوي الأوروبي من خلال التركيز على الطاقات البديلة، ودور التعاون الأوروبي في حماية أمن الطاقة

- مزياني لطفي: **رهان الأمن الطاقوي للاتحاد الأوروبي وانعكاساتها علي الشراكة الأوروجزائرية**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية تخصص دراسات متوسطية ومغاربية في التعاون والأمن، جامعة الحاج لخضر باتنة 2012/2011، بحيث أثار الباحث تساؤل الى أي مدى سعي الاتحاد الأوروبي للبحث عن أمنه الطاقوي الى اتفاقية ثنائية مع الجزائر ؟، وخلص في دراسته أن دول الاتحاد في اطار سعيها لوضع استراتيجية طاقوية مشتركة لم يمنع كل دولة من تبني سياسة داخلية طاقوية خاصة بها، كما أشار الى أن الجزائر أصبحت تحظى باهتمام أكبر من الدول الأوروبية.

- على عباس عبد الجليل: **دور الشراكة الأورومتوسطية في حوكمة السياسة الطاقوية في المغرب العربي –دراسة حالة الجزائر–** مذكر مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص الحوكمة والتنمية، جامعة الحاج لخضر باتنة 2016_2017 ،بحيث قام الباحث بطرح الاشكالية التالية :ما مدى مساهمة مختلف برامج واستراتيجيات الشراكة الأورومتوسطية في الدول المغاربية عموما في الجزائر بصفة خاصة؟ ليخلص في دراسته الى أن تركيز الاتحاد الاوروبي على جعل الطاقة المتجددة أولية تعاونه الطاقوي مع الدول المغاربية كأهم محور ترتكز عليه حوكمة السياسة الطاقوية.

- **حدود الدراسة:**

- **أولا: المجال الزماني:**

- تتطرق الدراسة إلى الفترة الممتدة من 1999 إلى 2018، حيث أخذ الطلب على الموارد الطاقوية في العالم في تزايد، وبدأت الخارطة العالمية للطاقة في التغير وظهور أسواق جديدة أثرت في سوق العرض والطلب العالمي للموارد الطاقوية، والتي استدعت تكيف الاستراتيجية الطاقوية الأوروبية مع هذه التحولات بغيت تحقيق أمنها الطاقوي.

- **ثانيا: المجال المكاني:**

- حددت دراستنا للاستراتيجية الاتحاد الأوروبي لتحقيق الأمن الطاقوي فترة (1999-2018). بمجال جغرافي واحد محصور في دول الاتحاد الأوروبي.

إشكالية الدراسة:

تتسم الساحة الدولية بغياب الاستقرار وتزايد الاضطرابات السياسية والأمنية والاقتصادية و الاجتماعية وحتى البيئية، وفي ظل تنامي الاهتمام بالموارد الطاقوية عالميا، ما أوجب على دول الاتحاد الأوروبي أن تلجأ إلى وضع استراتيجية طاقوية ناجعة تسعى من خلالها لتحقيق أمنها الطاقوي.

واستنادا لما تقدم تستدعي طبيعة الموضوع والجوانب المرتبطة به صياغة **الاشكالية** التالية:

ما مدى مساهمة مختلف البرامج والاستراتيجيات الطاقوية للاتحاد الاوروبي في تحقيق الأمن الطاقوي في ظل الرهانات الدولية ؟

واندرجت منها جملة من **التساؤلات** والتي هي :

- ماهي أهم مصادر الطاقة في الاتحاد الأوروبي؟
- ماهي الأسباب التي دفعت بالاتحاد الأوروبي لتوجيه بوصلة اهتمامه بطاقة جنوب المتوسط؟
- فيما تتمثل ابرز الاستراتيجيات الطاقوية الأوروبية ؟

فرضيات الدراسة: على ضوء الاشكالية المطروحة يمكن صياغة **الفرضيات** التالية:

- كلما برزت تحديات جديدة على الساحة العالمية، كلما حتم على الدول إتباع استراتيجيات تتماشى مع تلك التحولات.
- الدعوة للانفتاح على الطاقات المتجددة أهم استراتيجية يتبناها الاتحاد الأوروبي لتحقيق أمنه الطاقوي.
- تسعى الاستراتيجية الطاقوية المتبعة من طرف دول الاتحاد الأوروبي لتحقيق أمنه الطاقوي، وتعزيز أمن المنطقة وضمان استقرار امداداته الطاقوية وفق مختلف الآليات المتاحة.

المناهج والإقترابات:

أولا: المناهج:

- **المنهج الوصفي:** حيث يركز هذا المنهج على جمع معلومات دقيقة عن الظاهرة ويهتم بوصفها وصفا تفسيريا دقيقا بدلالة الحقائق المتوافرة، ويعبر عنها تعبيرا كيفيا بوصف الظاهرة وتوضيح خصائصها أو تعبيرا كميا بوصف الظاهرة، وسعيا منا لإضفاء الطابع العلمي للدراسة، ثم اعتماده فيما يتعلق بالإطار العام للاستراتيجية الأوروبية لتحقيق الأمن الطاقوي خلال فترة 1999-2018 .
- **منهج دراسة الحالة:** منهج دراسة الحالة يهدف إلى التعمق أكثر في الدراسة، وتم اعتماده في الاستراتيجية الأوروبية لتحقيق الأمن الطاقوي فترة (1999-2018) ، والتطرق لأهم الاستراتيجيات الأمنية لمواجهة مختلف التهديدات التي تواجه ضمان الإمدادات الطاقوية لدول الاتحاد الأوروبي خاصة خلال فترة 1999-2018 التي تشهد تسارع في التحولات الدولية سياسيا واقتصاديا وخاصة الأمنية منها.
- **المنهج الإحصائي:** ويتجلى هذا المنهج من خلال استخدام لغة الرياضيات، بحيث تقديم احصائيات رقمية عن برامج واستراتيجيات الاتحاد الأوروبي في مجال الطاقة.

ثانيا: الاقترابات:

الاقتراب النسقي: يندرج الاقتراب النسقي أو تحليل النظم مع غيره من الاقترابات الأخرى التي تعد مظلة التوجهات السلوكية والمنطلق النظري التحليلي لجميع المستخدمين لمفهوم النظام في تحليلاتهم الاجتماعية و الإقتصادية والسياسية، وهو الاقتراب الذي يتيح لنا الإلمام بجميع الأطراف و الجهات الرسمية و الغير رسمية الفاعلة في معادلة أمن الطاقة والتي تأثر على الأمن الطاقوي الأوروبي، وهنا نتحدث عن الدول المنتجة والدول المستهلكة، ومختلف الفواعل الدولاتية، والإقليمية، في المستوى الداخلي وكذا الخارجي وصولا لبناء استراتيجية أمنية طاقوية مناسبة للدول الأوروبية ومصالحها.

تبرير الخطة:

إن الجهد ينصب في مسعاه إلى جوانب محددة محاولا تقديم إجابة عن تساؤلات الدراسة في ضوء فصول عديدة، نستخلص منها موقفا لهذه الدراسة فيمتد الموضوع الى ثلاثة فصول أساسية ألا وهي كالآتي:

الفصل الأول المتمثل في فصل مفاهيمي ونظري للدراسة الموسوم بمدخل مفاهيمي ونظري للأمن الطاقويلضرورة الانطلاق من إطار نظري كركيزة أساسية لتحليل الظاهرة، في المبحث الأول تطرقنا لماهية الأمن والتحول في مفهومه بالإضافة إلى أبعاده، مرورا بالمبحث الثاني المعنون بمفهومالأمن الطاقوي الذي عرضنا من خلاله تعريف الطاقة ومصادرها ثم تعريف الأمن الطاقوي، وصولا الى المبحث الثالث الذي انبثقت عنه النظريات المفسرة للأمن حسب المدارس النظرية والذي أدرجنا في هكل من النظريات التقليدية والنظريات الحديثة.

أما الفصل الثاني فقد جاء تحت مسمى الاستراتيجية الأمنية الطاقوية للاتحاد الأوروبي، لنعرج إلى المبحث الأول والذي سمي بالاستراتيجية الأمنية الأوروبية وعلاقاتها مع الدول، وقد قمنا فيه بعرض ثلاث مطالب أساسية وعناوينها على التوالي مفهوم الاستراتيجية الأمنية الأوروبية، وكذا العلاقات الأوروبية الروسية في مجال الطاقة، فتعزيز وتنسيق السياسة الطاقوية المشتركة، لنتناول بعدها الجزئية الخاصة بمبحث الآليات الأوروبية في مواجهة تحديات الأمن الطاقوي، حيث جاء في المطلب الأول تنويع مصادر الإمدادات الطاقوية، والمطلب الثاني تأمين الإمدادات الطاقوية الأوروبية ، في حين جاء المبحث الثالث تحت عنوان جيوسياسية الطاقة في الاتحاد الأوروبي، وانبثقت عنه ثلاث مطالب، الأول وهو الانكشاف الأمني الطاقوي الأوروبي والثاني جغرافية الطاقة في جنوب المتوسط والثالث أهمية الطاقة في جنوب المتوسط بالنسبة للاتحاد الأوروبي.

وصولا إلى الفصل الثالث والمعنون بالبعد المغاربي للسياسة الطاقوية للاتحاد الأوروبي وقد أدرجنا فيه مبحثين أولهما الانفتاح على الطاقات المتجددة كآلية لتحقيق الأمن الطاقوي والذي حمل تحت طياته ثلاث مطالب ألا وهي السياسات الجديدة لسوق الطاقة الأوروبي، وانعكاسات السياسات الطاقوية الأوروبية وبعدها تبني دول الاتحاد الأوروبي للطاقات المتجددة، وثانيهما أثر الشراكة الأورمتواسطية علي السياسات الطاقوية الذي يحوي ثلاث مطالب المطلب الأول الحوكمة الطاقوية في الجزائر، والمطلب الثاني انعكاسات الشراكة الأورمتواسطية في المجال الطاقوي على الجزائر لنعرج إلى المطلب الأخير والمعنون بتقييم الشراكة الأوروجزائرية.

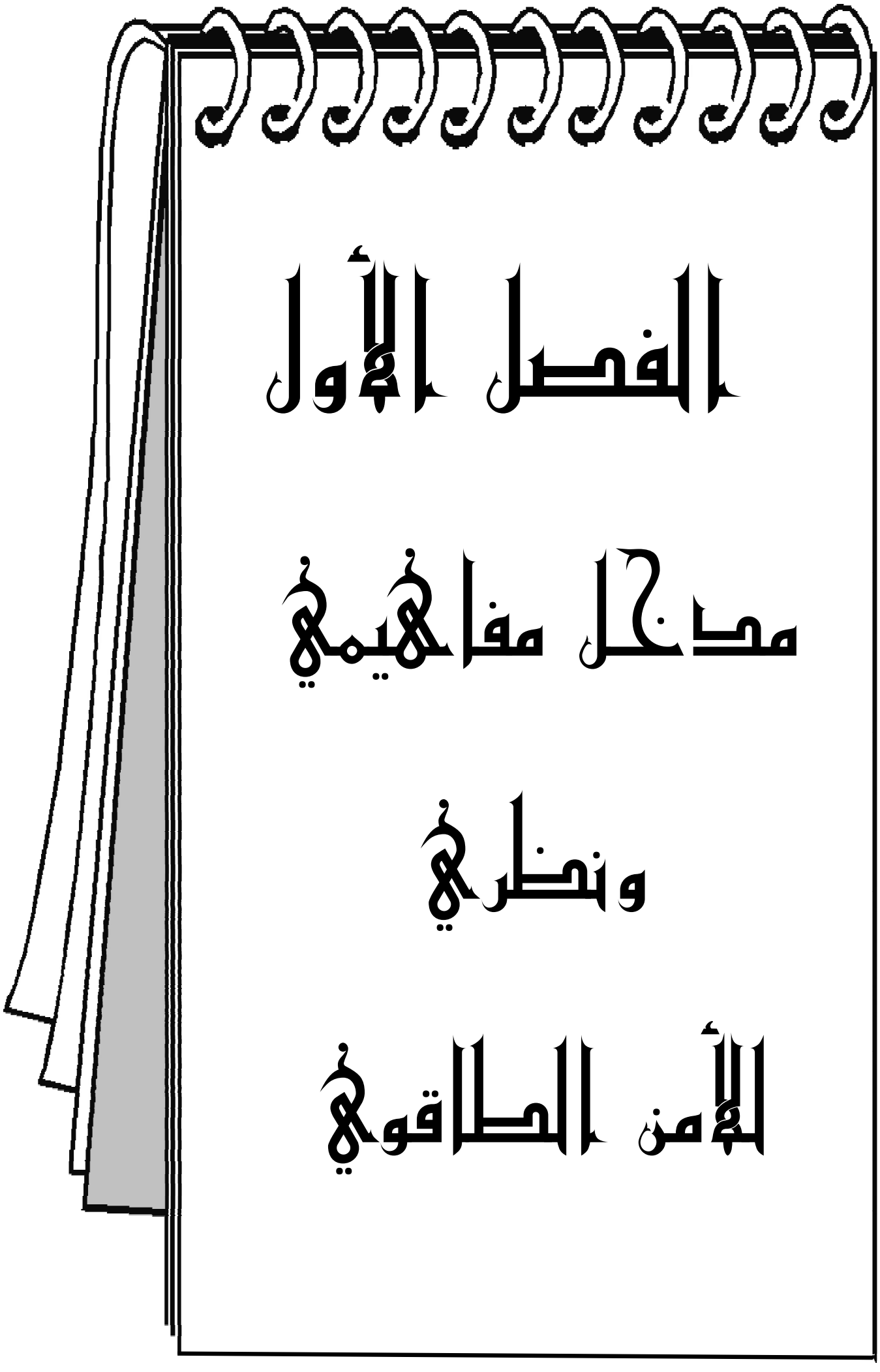

الفصل الأول

مدخل مفاهيمي

ونظري

للأمن الطاقوي

أدت نهاية الحرب الباردة إلى إعادة النظر في بعض المفاهيم التي سيطرت على دراسة العلاقات الدولية، حيث شهد النظام الدولي تحولات دولية على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية التي أثرت على الدول بشكل عام وعلى أمن كل منها بشكل خاص، حيث حضي مفهوم الأمن باهتمام كبير من قبل الباحثين الاستراتيجيين، ولم يعد يقتصر امن الدول على المفهوم التقليدي للأمن والذي يعني حماية الحدود الإقليمية للدول عسكريا، بل تعداه ليضم أبعاد أشمل من ذلك فأصبح أمن الدولة مرتبط بتحقيق الأمن السياسي والعسكري و الاقتصادي...الخ، كما لم تعد هناك دولة في حالة أمن مطلق خاصة مع تطور احتياجات الأفراد واستخداماتهم الطاقوية وسعيهم للسيطرة على مصادر الطاقة وتأمين إمداداتها في ظل ندرتها و تزايد الطلب عليها، فقد برزت أهمية مفهوم أمن الطاقة و تأثيراته على الدول المصدرة والمستوردة للمواد الطاقوية على حد سواء، وهذا ما سوف نتناوله في الفصل الأول الذي قسمناه على ثلاثة مباحث، نعرض في المبحث الأول ماهية الأمن وتطوره، ثم نتناول في المبحث الثاني مفهوم الأمن الطاقوي، أما المبحث الثالث فنتطرق فيه إلى تصورات الأمن الطاقوي حسب المدارس الأوروبية في الدراسات الأمنية.

المبحث الأول: ماهية الأمن

المطلب الأول : تعريف الأمن

يعتبر مصطلح الأمن من المصطلحات السياسية الحديثة نسبيا التي لم يكتمل نمو مفاهيمها، و تأكيد عناصره واثبات قوانينه، فمازال يتغير ويضاف له تعريفات وعناصر ويضاف له حالات جديدة على الساحة الدولية، إضافة إلى أن الباحثين الأكاديميين مازالوا مختلفين فيما بينهم في كثير من أسس ومبادئ الأمن، بل حتى في تعريفه ومفهومه[1].

ويرجع الباحثين صعوبة ضبط مفهوم محدد للأمن للأسباب التالية :

- ✓ مفهوم خاضع للتطورات الدولية.
- ✓ مفهوم الأمن يتحدد وفق الطبيعة الأمنية.
- ✓ أن الدراسات الأمنية لا تزال جزء من حقل العلاقات الدولية.

1. **التعريف اللغوي للأمن :**

إن مفهوم الأمن قديم جدا فإذا عدنا إلى النص القرآني وجدنا مادة أمن في صيغ شتى ومئات المرات بنسب تواتر توارد مرتفعة جدا والسبب في ذلك يرجع إلى أنها المادة التي اشتق منها الإيمان [2].

فالأمن في تعريفه اللغوي هو نقيض الخوف حيث قال تعالى في سورة قريش الآية **4** في **قوله تعالى "** فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف**"** [3].

كما ورد في كلمة انجليزية security بمعنى الأمن والطمأنينة، أي أن الأمن في جوهره الخلو من وجود تهديد للقيم الرئيسية سواء كانت تتعلق بالفرد أو المجتمع أو الدولة [4].

---

[1] ليندة عكروم، **تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال و جنوب المتوسط**، (الأردن: دار ابن بطوطة للنشر والتوزيع، ط2، 2013)، ص15 .

[2] الطيب الكزش، "الترابط بين الأمن الإنساني وحقوق الإنسان"، **المجلة العربية لحقوق الإنسان المعهد العربي لحقوق الإنسان**، (عدد 10، جوان 2003)، ص 165 .

[3] سورة قريش، الآية 4.

[4] أحمد طالب أبصير، **المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الأفريقي**، (رسالة ماجستير، تخصص علاقات دولية فرع إستراتيجية ومستقبليات، جامعة الجزائر: كلية الأعلام و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2010/2009)، ص 10.

فمصطلح امن بمفهومه لقي العديد من الجدل من طرف العديد من المفكرين عبر مختلف الأزمنة التاريخية والى غاية الوقت الحالي فقد اختلف المفكرين في وضع تعريف جامع صانع الأمن يحيط بجوهرة في مجال الدراسات الأمنية .

يعتبر مفهوم الأمن أكثر المصطلحات السياسية إثارة الجدل لارتباطه ببقاء الأفراد والشعوب الدول واستمرارها، وقد تعددت تعريفات الأمن من حيث المضمون إن مستوى التحليل والوسائل والأطراف المعنية به.

ويعتبر **باري بوزان** أنه لابد من إعادة مفهمة الأمن Tuoligation of security reconsep.يقتضي مثل هذا النهج من التنظير وجود أبعاد مختلفة للأمن تكون مضمونة المعرفة، وفي نفس الوقت تعكس مجالاته العملية .

ولقد حدد هذه الأبعاد محمد إبراهيم زيد[1] في خمسة عناصر :

1) البعد الوقائي للأمن.
2) البعد الاجتماعي للأمن.
3) البعد الإنساني للأمن.
4) البعد القيمي للأمن.
5) البعد الحضاري للأمن.

ويعرفه **روبرت مكنهار** وزير الدفاع الأمريكي السابق بقوله إن " هناك حالة عدم استقرار أخذت تسود مساحة كبيرة من سطح الكرة الأرضية إذ توجد علاقة مباشرة بين عدم الاستقرار و بين الوضع الاقتصادي للدول . إذ يمكن للقوات العسكرية أن تساعد على توفر القانون و النظام في المجتمع السياسي حتى تصبح درعا تحقق وراءه التنمية، وهي الحقيقة الأساسية للأمن بأنه عبارة عن الإجراءات التي تتخذها الدولة أو عدة دول في حدود طاقتها للحفاظ على كيانها و مصالحها في الحاضر و المستقبل مع مراعاة المتغيرات الدولية ".

لمفهوم الأمن، مخاطر جديدة التي جلبت انتباه صناع القرار في الوحدات السياسية في النظام الدولي والمنظمات الحكومية وغير حكومية، المعززة بالدراسات والأبحاث التي قامت بها مؤسسات مختلفة عبر العالم، أصبح المفهوم الأمن ومضمونه التقليدي غير مناسب في التعبير عن التهديدات الحقيقية التي تواجه فواعل النظام الدولي في نظر مجموعة من المنظرين في العلاقات الدولية من أمثال أنصار النظرية الليبرالية الجديدة .[2]

[1] عامر مصباح، **نظريات التحليل الإستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية**، (الجزائر: دار الكتاب الحديث، 2010)، ص 12 .
[2] **المرجع نفسه**، ص 10_ 12 .

ويعرف الدكتور **محمد مصالحة** الأمن بأنه :حالة من الإحساس بالطمأنينة والثقة التي تدعو بأن هناك ملاذا من الخطر أو؛ يخل من وجود تهديد للقيم الرئيسية [1].

يعرف **عبد الوهاب الكيالي** الأمن بمنظوره التقليدي على أساس " أنه تأمين سلامة الدولة من أخطار داخلية و خارجية قد تؤديها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي " .[2]

مما سبق ذكره يمكن القول بأن الأمن معان ذات صفات ايجابية تتمثل في الثقة، الطمأنينة، التصديق كما يحمل في طياته معني الضدية لبعض الصفات السلبية تتمثل في الخوف، الخيانة،التكذيب.

عليه للأمن معاني مشتركة ومتلازمة تسبب انعدام الأمن كالجوع، الفقر، الإحساس، بالنقص أو عدم الثقة والاضطراب و الشك و الضعف و العجز.[3]

كما ورد المفهوم في القاموس الإنجليزي oxforord بمعنيين :

المعني الأول: حيث أن الأمن هو شرط توقير بيئة آمنة للأفراد وله شروط :

- يجب أن يكون الأمن دائما.
- يجب أن يكون الأفراد محميين ضد التهديدات.

المعنى الثاني: وهنا الأمن هو وسيلة لتوفير بيئة آمنة، ولهذا المفهوم استعمالات عدة منها:

- هو وسيلة للحفاظ على القوة و المكانة
- هو وسيلة للدفاع و تحقيق الحماية

هو وسيلة لتأمين الأفراد أو السلع أو أي شيء آخر .[4]

من أبرز دعاة توسيع مفهوم الأمن، لكن في إطار الميت منظار العقلاني العالمة الألمانية **هيلغا هافتندون Helga (Haftendo)** إن فترة نهاية الحرب الباردة التي شهدت حراكا كبيرا بين المنظرين و الأكاديميين حول مفهوم الأمن الذي لم ذلك المفهوم التقليدي المنحصر في ضمان أمن الدولة و بقائها في مواجهة التهديدات الخارجية، انطلاقا من كونها فاعلا عقلانيا و محركا للعلاقات الأمنية بل يتعدى الأمر ذلك ليشمل قضايا الاقتصاد، البيئة، المجتمع، التنمية

[1] **القاموس المحيط**، الفيروز ابادي، (بيروت، دار إحياء التراث العربي، 1991)، ص 199 .

[2] **الموسوعة السياسية**، عبد الوهاب كيالي وآخرون، (بيروت: المؤسسة العربية الدراسات والنشر، 1979)، ص 131 .

[3] أحمد طالب أبصير، **مرجع سابق**، ص ص _ 25 26 .

[4] Dillon Michael, **politics of security**, **towards a political philosophy**, (London and New york: roudledge, 1996), p121

... لأن مكونات الأمن القومي الوطني في التصور العقلاني للمؤسسات المديرة للعلاقات الدولية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، أصبحت لا تتماشى مع و الحقائق الجديدة للبيئة الأمنية .[1]

كما تدعو **هافتندون** إلى تطوير حقل الدراسات الأمنية داخل علم العلاقات الدولية، حتى يتسنى دراسة مفهوم أمن أكثر شمولية عبر رؤية متعددة العلوم و الثقافات، و التي بدورها تمكن من إضافة المسائل التالية لمفهوم الأمن.[2]

وهناك من يرى أن الأمن " يهدف إلى تأمين الدولة من الداخل و دفع التهديد الخارجي عنها بما يكفل لشعبها حياة مستقرة توفر له استغلال أقصى طاقة للنهوض و التقدم و الازدهار". [3]

ويرى أيضا يرى **wolfers ourd** أن الأمن مقابل الخوف من أي تهديد للقيم المكتسبة.[4]

من خلال هذا التعريف يتبين أن بناء المفهوم الأمني كان صنف يقوم على ما يلي :

1/ طبيعة التهديد الأمني تفهم خارج حدود الدولة أي من الخطر الخارجي الذي تمثله العوامل الأخرى .

2/ جوهر التهديد الأمني يحمل صفة عسكرية، و لذلك تسعى الدول للبقاء بالاعتماد على الأسلوب العسكري في الرد على هذه التهديدات المباشرة.[5]

فالأمن في صورته التقليدية كان مرادفا لوجود عدو خارجي تستدعي ضرورة البقاء هزمه أو منعه من بسط نفوذه بواسطة الأداة العسكرية للدولة. وعموما فتحديد مفهوم يعني حماية مصالح الدولة من التهديدات الخارجية، و ضمان استمرار تحقيق تلك المصالح، وهذا لا يتحقق إلا بزيادة الإمكانات العسكرية التي تجعل الدول تنظر بعين الرضا لما تتوفر عليه من قوة و اقتدار يجعلانها آمنة فيما يتعلق بعدم تهديد مصالحها.[6]

تعرفه **الجامعة العربية** بأنه " قدرة الأمة العربية في الدفاع عن أمنها و حقوقها و صيانة استقلالها و سيادتها على أرضها و تنمية القدرات و الإمكانيات العربية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية الثقافية و الاجتماعية،

---

[1] Jessica Tuchman matheus . "Redefining security ،"in Williams chimtimtan alson and James R . Jer (Otheds) ،**the theory and practice International** . relations 9th ed ، Wachington dc ،(prince hall international Inc ،1993) ،p 313 .

[2] **Ibid** p 15

[3] عدلي حسن سعيد، **الآمن القومي العربي و إستراتيجية تحقيقه**، (القاهرة: مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1977)، ص11 .

[4] أحمد طالب أبصير، **مرجع سابق**، ص 12.

[5] عبد الحميد صادق، **أمن الدولة و النظام القانوني القضاء الخارجي**، (القاهرة: جامعة القاهرة، 1976)، ص 7.

[6] ثامر كامل، **دراسة في الأمن الخارجي العراقي وإستراتيجية تحقيقه**، (العراق: وزارة الثقافة و الأعلام، 1985)، ص 2 .

مستندة إلى القدرة العسكرية و الدبلوماسية أخذت في الاعتبار الاحتياجات الأمنية الوطنية لكل دولة متاحة و المتغيرات الداخلية الإقليمية و الدولية و التي تؤثر على الأمن القومي العربي".[1]

في تحليل العلاقات الدولية، الفكرة العامة لهذا الاتجاه الجديد في نظرية العلاقات الدولية هي أن مفهوم الأمن لابد أن يوسع ليشمل القضايا غير العسكرية، مثل الفقر و المجاعة و التصحر و تغير المناخ وندرة المياه و إلى ذلك .

من خلال تطرقنا لمفاهيم الأمن كمصطلح سياسي انبثقت من هذا المفهوم مجموعة من الخصائص والمميزات التي يتميز بها، وتكون صفات دائمة وملازمة له تساعد في معرفته وتوضيحه أكثر ، والتي هي :

وكتعريف إجرائي للأمن نستطيع القول أن الأمن هو عكس الخوف وهو شعور الفرد بالاطمئنان و انعدام الإحساس بالخطر فهو مفهوم مركزي في حياة كل المجتمعات بصرف النظر عن درجة تطورها سواء كانت مجتمعات متقدمة أو متخلفة.

كما يشير الأمن في الأذهان معاني البقاء و التكامل داخل الدولة الواحدة و بينها و بين الدول المجاورة لها، ضف إلى ذلك التماسك بين طبقات الشعب و حماية المصالح سواء كانت مصلحة الأفراد بمختلف أبعادها و جوانبها أو مصلحة المجتمع و الدولة ككل، ثم حماية قيم الدولة من التهديدات .

أولا : النسبية :

إن سعي الدول (المعاصرة) لتحقيق أمنها ويتم عبر العلاقات التفاعلية مع البيئة الخارجية والمشكلة من المجموعة الوحدات السياسية للدول، والوظيفية كالمنظمات الدولية .[2]

فقد يكون أمن الدولة معين ذا طابع إقليمي وقد يكون دوليا، وعليه فإن مفهوم الأمن متغير باستمرار تبعا لشدة التغير في البيئة الخارجية، ومن ثم يصبح الأمن مسألة نسبية وعليه فأمن الدولة هو أمن الدول الأخرى، أي أن الدولة

[1] هيثم الكيلاني، **مفهوم الأمن القومي العربي :الدراسة في جانبيه السياسي والعسكري، في الأمن العربي، التحديات الراهنة و التطلعات المستقبلية**، (باريس: مركز الدراسات العربي الأوروبي، 1996)، ص 72 .

[2] خير الدين العايب، **الأمن في حدود البحر الأبيض المتوسط في ظل التحولات الدولية الجديدة**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، (جامعة الجزائر: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 1995)، ص 25.

قد تحقق أمنها في مجال معين ولكن نادرا ما تحقق أمنها في جميع المجالات وبمستوى عالي جدا، مما يجعل الأمن أمر نسبيا.[1]

ثانيا : الديناميكية :

نفترض أن عملية صياغة الأمن كأمر بديهي يتضمن إجراءات التي تعتمد لمجابهة جميع الحالات السلبية المحتملة ونظرا لعدم سهولة حصر هذه الاحتمالات، فكن الصعب التنبؤ المسبق الدقيق بما قد يحدث من أخطار على الصعيدين الداخلي والخارجي.

ثالثا : الانعكاسية

تعني أن الدولة تهدف من وراء تحقيق أمنها للوصول لهدف أعمق وهو الحفاظ على مصالح وقيم معينة، ولأن تهديد هذه الأخيرة يعتبر تهديدا لوجودها المادي بمعنى أن دفاع الدولة عن أراضيها وأفرادها هو انعكاس ضمني للدفاع عن قيم معينة، أي أن الدولة عندما توفر أمنها وأمن موظفيها فهي بذلك تعكس استمرار قيمها مبادئها ومصالحها، لأنه في حالة زوال الدولة فإنها تزول معها أفكارها وقيمها مثل الاتحاد السوفياتي واستمراره في الدفاع عن نفسه بمعنى بقائه في الوقت نفسه واستمرار فكره الشيوعي والاشتراكي وبزواله زالت تقريبا أفكاره، وهذا ما تعنيه صفة أو خاصية انعكاسية أمن الدولة أمن قيمها ومصالحها. [2]

المطلب الثاني : أبعاد الأمن

اختلفت النظريات المفسرة للأمن في إيجاد مفهوم شامل للأمن أو الاتفاق في متغيراته وقد تم الإجماع الشبه تام حول الأبعاد المتعددة التالية :

أولا : البعد العسكري

هيمن البعد العسكري على تعريف الأمن خلال هذه المرحلة كان الأمن لدي مختلف الأطراف يعني تجميع الوسائل والقدرات العسكرية لمواجهة الأخطار الخارجية سواء كانت تلك الأخطار ضربات عسكرية نووية أو حتى هجمات تقليدية وعليه فقد اعتلي البعد العسكري سلم ترتيبات الأولويات، حيث احتلت مظاهر الأبعاد الأخرى مراتب ثانوية،حيث تهدف الدول إلى مضاعفة قدراتها العسكرية قدراتها العسكرية سواء الدفاعية، أو الهجومية بقدر يكفي

[1] ثامر كامل الخزرجي، **العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات**، (د ب، د د ن، 2005)، ص 317.

[2] أحمد الرشيد وآخرون ، **المدخل إلى العلوم السياسية والاقتصادية والاستراتيجية**، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2003)، ص 11.

لمواجهة رغبة الدول على انتهاج سياسات أو القيام بالسلوكيات معينة مثل التهديدات التي تواجهها الولايات المتحدة الأمريكية لباقي الوحدات بتوجيه ضرا بات العسكرية ضدها في حالة عدم الاستجابة لمطالبها الخاصة بنزع أسلحة الدمار الشامل ومكافحة الإرهاب.[1]

كما يتضمن تلك الإجراءات الدخول في عضوية المنظمات ذات طابع امني أو دفاعي مثل: الأحلاف العسكرية سواء كانت دائمة ومؤقتة.[2]

ثانيا : البعد السياسي

يتجسد البعد السياسي من خلال العلاقة بين الأمن كمتغير، والعناصر المكونة للدولة على وجه التحديد السيادة والوحدة الإقليمية في إطار هذا البعد يميل الحفاظ على الوحدة الإقليمية في إطار هذا البعد يميل الحفاظ على الوحدة الإقليمية الحد الأدنى من الأمن كما هو الشأن بالنسبة للمصلحة الوطنية وهذا يكون بواسطة جملة من الإجراءات ذات الأوجه المتعددة.[3]

أما على المستوي الخارجي:يخضع الأمن الوطني إلى علاقات الدولة مع محيطها الإقليمي أو الخارجي بشكل عام فعدم دخول الدولة في صراعات مع الدول الأخرى يعطيها مجالا كبيرا في حماية مصالحها أو أمنها سوى بشكل فردي أو جامعي.

أما ما يتعلق بالسيادة :فهو في المعنى العام حرية تصرف الدولة بشؤونها الداخلية والخارجية في إطار الشرعية دون تدخل أطراف خارجية، وعلى المستوى الخارجي يبرز الأمن في البعد السياسي من خلال سعى الدول إلى تدعيم حرياتها في متابعة علاقاتها الخارجية في إطار النظام الدولي اعتبارات قانونية وأخرى سياسية والحفاظ علي مركزية الدولة اعتبارها وحدة مستقلة ذات سيادة كاملة على أراضيها كقيمة أمنية عليا بمقارنة بباقي الأخرى، وعليه ارتبط مفهوم

[1] طارق ردا‌ف، **الاتحاد الأوروبي من إستراتيجية الدفاع في إطار حلف الشمال الأطلسي إلى الهوية الأمنية المشتركة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، (جامعة قسنطينة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2004-2005)، ص ص، 14 15.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص، 15 16.

[3] خالد معمري، **التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة، دراسة الخطاب الأمريكي بعد الحرب الباردة، دراسة الخطاب الأمني الأمريكي بعد أحداث 11 سبتمبر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، (جامعة باتنة: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2009)، ص 25.

الأمن بدلالات وأبعاد سياسة، إذ تهدف الدولة إلى استعماله بالشكل الذي يحتوي على أهداف سياسية كبرى كحماية كيانها ومصالحها من التهديدات الداخلية والخارجية.[1]

ثالثا : البعد الثقافي

اكتسبت المتغيرات الثقافية أهمية بارزة في تحليل الظواهر السياسية، حيث تعرف بوجه عام على أنها التوجهات القيمة التي تواجه سلوك الأفراد في المجتمع المعين سواء انحدارات إلينا من الماضي أو أنتجت عن الواقع الاجتماعي ذاته، وعليه فإن البعد المكون لمفهوم الأمن يرتبط بشكل وثيق بالبعد الاجتماعي انطلاقا من الارتباط الوثيق بين الثقافة والمجتمع،وربما يكون البعد الثقافي أكثر الأبعاد حساسية نظرا لوضعية التفاعل في إطار النظام الدولي الذي انتقل حسب "**صامويل هنتغتون** "نحو صدام الحضارات بعد نهاية الحرب الباردة.

غير أن ممكن إن يهدد الأمن من النتائج النهائية لعملية التثقف وما يمكن أن تحدثه من تغيرات في النمط الثقافي السائد في المجتمع وتهديد التجانس الاجتماعي والثقافي، ومن نتيجة اتساع الأمن أصبح يشمل الجانب الثقافي للأمن يتمثل في تأمين الفكر والعادات الثقافات .[2]

رابعا : البعد الاقتصادي

يمكن القول أن البعد الاقتصادي للأمن في أبسط تفسيراته يعني توفير المناخ الملائم لتحقيق النمو الاقتصادي الذي من شأنه المحافظة على الاستقرار للبلد وعدم تعرضه لمشاكل اقتصادية خطيرة تهدد أمنه .

فالدولة ترسم جملة من الأهداف تكون مستندة علي ركائز تضمن نجاحها والتي من بينها القوة الاقتصادية فالإتحاد السوفيتي وبعد إنهائه لمرحلة الانفراج سنة 1979 بغزوه لأفغانستان تعرض لضغوط أمريكية كبيرة لم تكن ذات طبيعة سياسية أو عسكرية بالدرجة الأولى، بل كانت ذات طبيعة اقتصادية .

قام الأمريكيون بإطلاق مبادرة الدفاع الاستراتيجي سنة 1983 ولتي لم تكون ذات أهداف إستراتيجية فقط بل كانت تهدف لإقحام [1] الجانب السوفياتي في سباق تسلح جديد قد يقضي عليه اقتصاديا، وبالتالي ضرورة الاهتمام

[1] خالد معمري، **مرجع سابق**، ص 26.

[2] محمد المليلي، **الابعاد الثقافية والاجتماعية للأمن القومي العربي، الامن العربي، التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية**، (باريس: مركز الدراسات العربي الأوروبي، 1996)، ص 117.

بالجانب الاقتصادي وهذا ما ذهب إليه "جوزيف سي ناي" الذي دعي أن يقوم الدول بتعظيم منافعها عن طريق الاقتصاد.[2]

والبعد الاقتصادي للأمن يتضمن مجموعة من العناصر تشمل:

- وتيرة منتظمة لإشباع الحاجيات، الإنسانية، ورصد تطور وحجم تلك المدخلات.
- القدرة علي خلق الثروة و التسيير العقلاني للموارد البشرية والمادية .
- القدرة على التوفيق بين المصالح المتعارضة وإيجاد حلول الوسط لتفادي التصادم بين مختلف أطراف المجتمع.

خامسا: البعد النفسي

هو الذي يتعلق بتصور الأمن باعتباره تحررا من الخوف انتفاء التهديد، أي أنه حالة شعورية تجد الدولة نفسها فيها بعيدة عن تهديد الوجود و البقاء، لذلك تكون أمام ذاتية أمنية تتعلق بشعور الأفراد و المجتمعات، و لعل أول ملاحظة يمكن إدراجها هنا هي أن إدراك مفهوم الأمن يتم داخل سياقات انفرادية وليست ضمن مسارات مشتركة وجماعية، ويمكن أن تصنف ضمن هذا البعد كتابات من **كوفمان KOUFMAN**، التي ترى بأنه على الرغم من تعدد وجهات النظر التي عالجها موضوع الأمن في الدراسات الأمنية.[3]

الأمن القومي هو مفهوم نسبي يعني أن تكون الدولة في الواقع قادرة على القتال والدفاع عن وجودها ضد العدوان، أي أنها تمتلك القدرة المادية و البشرية التي تجعل أفرادها يشعرون بالتحرر من الخوف بما يضمن مركزها الدولي ومساهمتها في تحقيق الأمن الدولي.[4]

[1] أحمد ثابت، "الأمن القومي العربي، أبعاده ومتطلباته"، **المستقبل العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 196، جويلية 1995)، ص 167.

[2] **المرجع نفسه**، ص167.

[3] رياض حمدوش، مداخلة ضمن الملتقى الدولي، **تطور مفهوم الأمن الدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية**، الجزائر والأمن في المتوسط واقع وأفاق (الجامعة منتوري: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي، مركز الشعب الدراسات الاستراتيجية، 2008)، ص 271 .

[4] خير الدين العايب، **مرجع سابق**، ص 8.

سادسا : البعد البيئي

يعتبر القطاع البيئي أحد أهم القطاعات بالنسبة للأمن بمفهومه الموسع، حيث يؤثر النظام الإيكولوجي على العلاقات الأمنية فتنامي ظاهرة الندرة يؤدي عادة إلى خلق وضعيات صراعية بين الدول خاصة منها ندرة المياه.

كما أن الكثير من المشاكل البيئية كالتلوث المائي و الجوي وانقراض بعض أنواع الحيوانات و تدهور النسيج الغابي، تصنف كلها ضمن القضايا التي تؤدي إلى ارتفاع نسبة الوفيات، المجاعة وتدهور الوضع الصحي العام وتتفاعل هذه المشاكل مع المعقدة مع النمو الديموغرافي السريع دول العالم الثالث حول البطالة و الهجرة، حيث تزداد خطورة هذه المؤشرات التي تهدد بقاء الفرد وحياته ورفاهيته مما يبرز حاليا علاقة المنظومة الأيكولوجية (البيئة بمفهوم الأمن البشري).[1] وبالتالي البيئة أصبحت لها تأثير على الأمن، لهذا أصبحت بعدا من أبعاده للتدخل بذلك في معادلة الأمن والسلم لتشكل لنا ثلاثية (السلم، الأمن و البيئة) حيث نشر تقرير اللجنة **BHUNDTLAND** سنة 1987 بعنوان مستقبلنا المشترك أدى إلى بروز عددت مفاهيم مثل : النظرية السياسية الخضراء، فالمشاكل البيئية أصبحت تشكل تهديدا مباشرا لأمن الدول و المجتمعات و الأفراد.

[1] بلعيد منيرة، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الجزائر و الأمن في المتوسط بعنوان **الديناميكيات الأمنية الجديدة في الإقليم المتوسطي، دور الجزائر الأمني كفاعل في المنطقة**، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، ص 102.

المبحث الثاني : مفهوم الأمن الطاقوي

المطلب الأول : مفهوم الطاقة

الطاقة كلمة ذات أصل لاتيني " Energia" و يوناني "Energeia" وهي تعني قوى فيزيائية تسمح بالحركة . **الطاقة** هي التي "تحرك الآلات التي نستعملها في الحياة اليومية ولكي تقوم بعمل شاق في مكاننا من أجل الحصول على الراحة اللازمة كالتدفئة، الإنارة، التبريد".[1]

تعرف الطاقة على أنها " : قدرة المادة على إعطاء قوى قادرة على إنجاز عمل ما والناجمة عن القوة الكامنة في الشيء" [2] ، أي أنها تعبير على علاقتها بالعمل الذي تنجزه وهي مرتبطة بمفهوم التحويل في الشكل الطبيعي لمصدر الطاقة ما ينجزه استهلاك هذا المصدر وتحويله إلى جهد وعمل وما يطبقه من طاقة حرارية .

-كما تعرف الطاقة بـــأنها " مصطلح علمي يعني ترشيد وتنظيم العمليات القاعدية على الطبيعة و التي لا نستطيع ملاحظتها أو قياسها مباشرة إنما ندرس تأثيرها على المواد ." [3]

أو هي : " الطاقة هي القدرة على إنجاز عمل وهي تظهر في أشكال مختلفة مثل الطاقة الحركية أو الكامنة أو على شكل حرارة أو عمل ميكانيكي، أو طاقة كهربائية، أو طاقة التفاعلات الكيميائية " .

-أي أن الطاقة هي المقومات الرئيسية للمجتمعات وتحتاج لها كافة القطاعات في الحياة اليومية، إذ يتم استخدامها في تشغيل المصانع، بالإضافة إلى الحاجة الماسة إليها في تسيير تحريك وسائل النقل المختلفة وتشغيل الأدوات المنزلية وغير ذلك من الأغراض .

ويمكن تعريفها أيضا : الطاقة هي القدرة على القيام بعمل، وكل المواد تحتوي على طاقة لأنها جميعها يمكن استعملها في بعض أشكال أو عمليات تحويل الطاقة .[4]

---

[1] Chames Eddine chitour , **Lénergie**, **les engieux de l'an 2000**,(OPU، alger, 1994), p 32.

[2] إسلام أحمد، **الطاقة ومصادرها المختلفة**، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1995)، ص 10.

[3] Lucien Marlot, **Dictionnere de lénergie**, (paris: centre buref, 1979), p55.

[4] Subher C, Bhattacharya, **Energie Economies**, **Concepts**, **Issues**, **Marquets and Gouvernance**, springer-(Urelage London lineted, 2011), p 10.

الطاقة هي الوسيلة الرئيسية التي يعتمدها الإنسان لتحقيق عالم أفضل وراحة أكبر، وسعادة ورفاه أمثل، كما أنها تعتبر المفتاح الرئيسي لنمو الحضارة الإنسانية على امتداد الخير التاريخية لحياة الإنسان على الأرض، ومن يمكن قياس مدى تقدم الإنسان من خلال قدرته على التحكم بالطاقة و استغلال مصادرها بالصورة التي تعطي أفضل النتائج. [1]

ومن خلال هذه التعريفات يمكن أن نستنبط تعريفا شاملا **للطاقة** حيث يمكننا القول أن : **الطاقة** هي القدرة الكامنة في المواد والتي عن طريق استغلالها وتحويلها تصبح قابلة للاستعمال في التحريك أو الاحتراق لتوليد الحرارة، أو القيام بمختلف الأعمال التي تتطلب مجهودا ما ومنه أصبحت وسيلة رئيسية يعتمد عليها الإنسان لتحقيق عالم أفضل وراحة أكبر .

إذا فالطاقة هي عامل من عوامل الإنتاج حيث يؤمن استهلاكها سير وعمل الأنشطة الاقتصادية الهامة في المجتمع مثل قطاعات الصناعة و الزراعة و النقل وغيرها .وهي في نفس الوقت نشاط اقتصادي قائم بذاته تخضع لأساليب الدراسة والتحليل الاقتصادي .

المطلب الثاني : مصادر الطاقة

تكون مصادر الطاقة في العالم على عدة أشكال، حيث يمكن تقسيمها حسب ديمومتها إلى نوعين من المصادر : مصادر غير متجددة و مصادر متجددة .

1- المصادر غير المتجددة : وهي التي يكون رصيدها في الطبيعة ثابت ويتناقص عبر الزمن مع زيادة عمليات الاستخدام أو الاستخراج مما يجعلها معرضة للنفاذ إذا لم يتم اكتشاف كميات جديدة منها تعوض المستخدم، وتساعد على الحفاظ على الرصيد، حيث أن نقصها يضع قيدا على عملية التنمية .[2]

1_1 البترول : مصطلح عام ويعني زيت الصخر و يستعمل عادة للإشارة إلى البترول الخام و هو مكثفات أحفورية يتكون من مزيج من الهيدروكربونات. [3]ويعتقد العلماء أن البترول قد تكون منذ بلايين السنين من تراكم رواسب فوق ملايين من الكائنات حيث حدث تحول تام للمواد العضوية التي ترسبت و اختلطت مع الطين و الرمل فتحللت

[1] سمير كسيرة، عادل مستوى ، "الاتجاهات الحالية لإنتاج واستهلاك الطاقة الناضبة ومشروع الطاقة المتجددة بالجزائر، رؤية تحليلية، آنية مستقبلية"، **مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية**، (جامعة المسيلة، العدد 14، 2015)، ص 148.

[2] إيمان عطية ناصف، **مبادئ اقتصادية الموارد والبيئة**، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2008)، ص 14.

[3] Lucien Marlot, **OPCIT**, p 97.

المتراكمة بفعل البكتيريا التي واصلت عملها خلال ملايين السنين في معزل عن الأكسجين، وتحولت إلى سائل زيتي كثيف أسود هو البترول.[1]

ويستخدم 50 % من البترول المستخرج في تسيير وسائل النقل و المواصلات المختلفة مثل السيارات و الشاحنات و الطائرات و البواخر و القطارات ... إلخ، وهذا راجع إلى كفاءة المحركات التي تعمل بالبترول مقارنة مع تلك التي تعمل بالفحم والتي لا تصل كفاءتها إلا ل 20%.[2]

ويستخدم النصف الأخر من البترول المنتج في تسيير الآلات بالمصانع أو تدفئة المنازل وإنتاج الكهرباء من المحطات الحرارية، إلى جانب استخدام البترول كمصدر للطاقة يستخدم حوالي 10% منها في إنتاج البيتروكيماويات وهي المواد الأولية الأزمة لصناعة البلاستيك و الأسمدة الآزوتية .

1_2 الفحم : هو عبارة عن صخور رسوبية قابلة للاشتعال، تم تشكيلها عبر ملايين السنين تنتج عن تحلل أنواع من الحيوانات و النباتات و التربة التي شكلت أنواع جديدة من المركبات الكربونية.[3]

و يوجد الفحم على أعماق متفاوتة تتراوح بين 400 إلى 4000 متر حيث يعتبر المصدر الأقدم تاريخيا من مصادر الوقود الاحفوري، فقد استعمل بكميات معتبرة حتى اليوم، كما استعمل كمصدر للطاقة بشكل واسع في القرن التاسع عشر وكان المصدر الأول استعمالا، إلا أنه تراجع إلى المرتبة الثانية بعد اكتشاف النفط وبدأ استغلاله تجاريا.[4]

1_3 الغاز الطبيعي: يوجد الغاز الطبيعي في الطبيعة إما منفردا في حقول خاصة به، أو في مناطق حقول البترول و هو ما يسمى بالغاز المصاحب، ومع ارتفاع أسعار البترول تم استغلال الغاز الطبيعي في المدن والمناطق الصناعية للاستفادة منه كوقود، فهو عديم الرائحة ويحترق بسهولة وخالي من الكبريت مما يجعله غير ملوث للجو، و رغم انه من أهم مصادر الطاقة في وقتنا الحالي إلا أنه يعاني من نقص الاستثمار.[5]

تعتبر السوق الأوروبية السوق الأكثر أهمية في تجارة الغاز، وعلى الرغم من أن معظم الدول الأوروبية مشاركة في تجارة الغاز، إلا أن عددا قليلا من اللاعبين الرئيسيين يسيطرون على أغلب الحصص . فنجد ألمانيا تسيطر على حوالي (سبعة وثلاثون في المائة) 37% من حجم الاستهلاك، و إيطاليا ب(ثمانية وعشرون في المائة) 28%، بريطانيا

[1] محمد محمود عمار، **الطاقة ومصادرها واقتصادياتها**، (مصر: مكتبة النهضة المصرية، 1989)، ص 300.

[2] محمد خميس الزوكة، جغرافية الطاقة، (مصر: دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،، 2001)، ص 28.

[3] **المرجع نفسه**، ص 26.

[4] إيهاب صلاح الدين، **الطاقة وتحديات المستقبل**، (مصر: المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1994)، ص359.

[5] Chames Eddine chitour ,**opcit**, p 357.

ب(واحد وعشرون في المائة) 21 %، ثم فرنسا ب(تسعة عشر في المائة)19 %، و بالنسبة لمصدر الغاز في هذه السوق هناك عارضان أساسيان و هما : روسيا و النرويج، حيث تصدر روسي إلى هذه السوق (أربعة و ثلاثون في المائة) 34 % من الاحتياجات أما النرويج فتلبي (ثمانية وعشرون في المائة) 28 % من الاحتياجات، ثم هولندا ب (أربعة عشر في المائة) 14% و الجزائر ب (ثمانية فاصلة سبعة في المائة) 7،8% وهذا عبر الأنابيب، أما عن طريق الغاز المسال LGN فنجد أكبر الممونين هم : قطر ب (خمسة و أربعون في المائة) 45%، و الجزائر ب (عشرون في المائة) 20% و نيجيريا ب (سبعة عشرة في المائة)17% .[1]

2- المصادر المتجددة : لا يوجد اتفاق بين الباحثين و الخبراء على تعريف واحد للطاقة المتجددة بل توجد العديد من التعريفات أبرزها :[2]

- ✓ **مفهوم وكالة الطاقة الدولية " IEA "** : تتشكل الطاقة المتجددة من مصادر الطاقة الناتجة عن مسارات الطبيعة التلقائية كأشعة الشمس و الرياح، و التي تتجدد في الطبيعة بوتيرة أعلى من وتيرة استهلاكها .
- ✓ **مفهوم برنامج الأمم المتحدة لحماية البيئة " UNEP "**: الطاقة المتجددة هي عبارة عن طاقة لا يكون مصدرها مخزون ثابتا و محددا في الطبيعة، تتجدد بصفة دورية أسرع من وتيرة استهلاكها، وتظهر في الأشكال الخمس التالية : أشعة الشمس، الرياح، الطاقة الكهربائية، الكتلة الحيوية، و طاقة باطن الأرض.

و بالتالي فالطاقة المتجددة عبارة عن مصادر طبيعية متجددة نظيفة لا ينتج عن استخدامها أي تلوث أو قد يحدث قدر قليل منه، حيث تشكل الطاقة المتجددة أحد وسائل حماية البيئة، لذلك نجد دولا عديدة تهتم بتطوير هذا المصدر من الطاقة وتجعله هدفا لتحقيقه.

و تتمثل مصادر الطاقة المتجددة في :

- ➢ **الطاقة الشمسية** : إن استخدام الشمس كمصدر للطاقة هو من بين المصادر البديلة و التي تعقد عليها الآمال المستقبلية لكونها طاقة نظيفة لذلك نجد دول كثيرة تهتم بتطوير هذا المصدر وتضعه هدفا تسعى لتحقيقه، وتستخدم الطاقة الشمسية حاليا في تسخين المياه المنزلية و برك السباحة و التدفئة و التبريد و كما يجري في أوروبا وأمريكا أما في دول العالم الثالث فتستخدم في تحريك مضخات المياه في المناطق الصحراوية الجافة، وتجري الآن محاولات جادة

[1] **الموسوعة في شتى مجالات المعرفية**، محمد صلاح صديق، سامح عثمان أحمد، (الاسكندرية: عتبة الثقافة، 2006)، ص 115.

[2] فريدة كافي، "الطاقات المتجددة بين تحديات الواقع ومأمول المستقبل، التجربة الألمانية أنموذجا"، **بحوث اقتصادية عربية**، (العددان 74 – 75، ربيع – صيف 2016)، ص 141.

للاستعمال هذه الطاقة مستقبلا في تحلية المياه وإنتاج الكهرباء بشك واسع و وتعتبر الطاقة الفولطية الضوئية الشمسية صناعة عالمية تستقطب مبالغ قدرها 12 مليون دولار، وهي المصدر الرئيسي للطاقة المتجددة التي يتم توزيعها عالميا.[1]

- **الطاقة الهوائية (طاقة الرياح)** : الطاقة الهوائية هي الطاقة المستمدة من حركة الهواء والرياح، ويرتبط اليوم مفهوم هذه الطاقة باستعمالها في توليد الكهرباء بواسطة طواحين هوائية ومحطات توليد تنشأ في مكان معين، ويتم تغذية المناطق المحتاجة عبر الأسلاك الكهربائية، وبالإمكان حسب تقديرات منظمة المقاييس العالمية توليد 20 مليون ميغا واط من هذا المصدر على نطاق عالمي، وهو أضعاف قدرة الطاقة المائية.[2]
- **الطاقة المائية** : يعود تاريخ الاعتماد على المياه كمصدر للطاقة إلى ما قبل اكتشاف الطاقة البخارية في القرن الثامن عشر، و بعد أن دخل الإنسان عصر الكهرباء بدأ استعمال المياه لتوليد الطاقة الكهربائية كما نشهد دول عديدة مثل : النرويج و السويد و كندا والبرازيل و ومن أجل هذه الغاية تقام محطات توليد الطاقة على مساقط الأنهار، وتبنى السدود والبحيرات الاصطناعية لتوفير كميات كبيرة من الماء تضمن تشغيل هذه المحطات بصور دائمة، وتشير التوقعات المستقبلية لهذا المصدر من الطاقة إلى زيادة تقدر بخمسة أضعاف الطاقة الحالية بحلول عام 2020.[3]
- **طاقة الكتلة الحيوية** : تكمن أهمية الكتلة الحيوية في أنها تأتي في المرتبة الرابعة بالنسبة لمصادر الطاقة في الوقت الحاضر حيث تشكل ما نسبته (أربعة عشر في المائة) 14% من احتياجات الطاقة في العالم، و تزداد أهمية هذه الطاقة في الدول النامية حيث ترتفع تلك النسب إلى حوالي (خمسة و ثلاثون في المائة) 35 % من احتياجات الطاقة في تلك الدول.

إن طاقة الكتلة الحيوية أو كما تسمى أحيانا الطاقة الحيوية هي في الأساس مادة عضوية مثل الخشب و المحاصيل الزراعية و المخلفات الحيوانية، و هذه الطاقة هي طاقة متجددة، لأنها تحول طاقة الشمس إلى طاقة مخزنة في النباتات عن طريق عملية التمثيل الضوئي، فطالما هناك نباتات خضراء فهناك طاقة شمسية مخزنة بداخلها.[4]

---

[1] مايكل اكهارت، "الطاقة المتجددة، التطلع نحو طاقة تنضب"، في: **www.usinfo.state.gov./ar/hom/p** (2019،16:00/03/19)

[2] السيد شوقي السيد، "بحث عن الطاقة المتجددة"، في: www.retfirms.com/domain names، (2019/03/19 :17:30)

[3] هاني عبيد، **الإنسان والبيئة منظومات الطاقة والبيئة والسكان** ،(عمان: دار الشروق ،2000)، ص 219.

[4] هاني عبيد، **مرجع سابق** ، ص 220.

المطلب الثالث : الأمن الطاقوي

شهد مفهوم أمن الطاقة بعد الحرب الباردة مجموعة كبيرة من التحولات و على الرغم من استخدام هذا المصطلح على نطاق واسع، إلا أن تعريفا واضحا و محددا لا يزال غير موجود فهذا المصطلح المستخدم من قبل الباحثين لأغراض متباينة و في سياقات مختلفة يجعل من تعريف واحد أكثر صعوبة .

حيث يعد تشرشل أول من طرح تعريفا لمفهوم أمن الطاقة حيث أشار إلى أن " أمن الطاقة يكمن في التنويع و التنوع فقط " و منذ ذلك الوقت و حتى الآن مزال التنوع هو المبدأ الحاكم لقضية أمن الطاقة.[1]

و يقصد تشرشل بهذا التعريف هو تأمين دخول النفط و الأنواع الأخرى للوقود، و أن أمن الطاقة لأي دولة يتحقق في حالة واحدة هو أن يتوافر لديها موارد من الطاقة أمنة و كافية، و قد دعم هذا الطرح كون العامل الطاقوي كان سببا من أسباب تدخل القوى الكبرى في العديد من مناطق العالم .

و حسب تعريف منتدى سلامة الطاقة الذي أطلق سنة 2003 من قبل اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة لأوروبا (**UNECE**) قد أقر بأن مفهوم الأمن الطاقوي هو مفهوم متعدد الأوجه، و يحدد أربعة أبعاد خاصة ذات الصلة:[2]

1) اختلاف الإمدادات أو العرض، بسبب انهيار البنية التحتية، الكوارث الطبيعية .
2) توافر الإمدادات أو عرض الطاقة في الأجل الطويل لتلبية الطلب المتزايد في المستقبل .
3) الآثار الضارة للنشاطات الاقتصادية و للإنسان، تسبب العجز في الطاقة و تذبذب الأسعار .
4) الأضرار الجانبية من أعمال الإرهاب و بالتالي الخسائر البشرية و العواقب الصحية الإضرار بالممتلكات .

يعرف بارتون barton أمن الطاقة على أنه : " الشرط الذي تكون فيه الأمن و كل أو معظم المواطنين و الأعمال التجارية قادرة على الوصول إلى المصادر الطاقوية الكافية وفق عملية مضمونة، و هذا لبناء مستقبل خالي من أي خطر حقيقي لمعظم العراقيل الرئيسية في هذا القطاع ".[3]

[1] خديجة عرفة محمد، **أمن الطاقة وأثرها الاستراتيجية**، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2014)،ص 52.

[2] Ilgan Mammodov, **Geopolitics of Energy in the caspian Sea Region Azerbaijan**, **challenges**, (USA: the Fletcher school, 2009), p8.

[3] Barry burton et AL, **Energy Securitty**, **Managimgrisk in a dinamic legal and regulatory environnent**,(oxford university press, 2004), p 15.

وعند البحث في تفسير وتحليل هذا التعريف نجده ينطوي على مجموعة من النقاط الأساسية التي تشكل مضمون الأمن الطاقوي وهي :

- ✓ استمرارية الإمدادات الطاقوية .
- ✓ المصادر الموثوقة التي تأتي منها الموارد الطاقوية .
- ✓ أسعار معقولة لموارد الطاقة .

و هناك عدة تعريفات لأمن الطاقة نذكر منها :

عرفته **الأمم المتحدة عام 1999** بأنه : " الحالة أو الوضعية التي تكون فيها إمدادات الطاقة متوفرة في كل الأوقات، بأشكال متعددة وبكميات كافية وبأسعار معقولة " .

مفهوم الاجرائي للأمن الطاقوي : حددت الوثائق الصادرة عن المفوضية لأوروبية أن مفهوم الأمن الطاقوي لدول الإتحاد الأوروبي يقوم على أربعة دعائم و هي :[1]

1) إدارة الطلب: بمعنى تقليل استهلاك الطاقة قدر الإمكان .
2) التنويع في مصادر الطاقة: الأمر الذي من شأنه تقليل التبعية لمنطقة أدولة بعينها، من خلال العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي .
3) تجنب الأزمات في سوق الطاقة: انطلاقا من قناعة مفادها أتحقيق أمن العرض يتطلب أن تكون السوق منظمة بصورة جيدة بما يحول دون حدوث أزمات .
4) التحكم بالعرض الخارجي: من خلال الدخول في شراكات الرئيسة التي يعتمد عليها الإتحاد الأوروبي في تأمين واردات النفط والغاز الطبيعي .

ويتضح لنا مما سبق أن الأمن الطاقوي حسب الإتحاد الأوروبي يتطلب استقرار الأسواق الطاقوية والتقليل من استيراد المواد الطاقوية للتخلص من التبعية للدول المصدرة كون الموارد الطاقوية الأوروبية لا تغطي الاستهلاك الأوروبي للطاقة.

[1] عمرو عبد العاطي، **أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية**، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص 55.

المبحث الثالث : المقاربات النظرية المفسرة للأمن الطاقوي.

المطلب الأول : النظريات التقليدية .

قبل الحرب العالمية الثانية كانت الدراسات الأمنية من اختصاص العسكريين والاستراتجيين ولأن الحرب العالمية الثانية أوضحت أنه ليمكن أن تترك الحرب العالمية الثانية إلى تدخل المدنيين في الحرب العالمية الثانية تحول الدراسة في مجال الأمني التي عرفت حسب المفكر "**ماك سويني**" **MC SWWENEY** أربعة مراحل في تطورها.[1]

- المرحلة الأولى: وتبدأ مع نهاية الحرب العالمية الثانية إلى أوسط الخمسينيات وارتبطت بمصطلح الأمن الجماعي.
- المرحلة الثانية: منذ منتصف الخمسينيات بدأت مرحلة جديدة مع تطور البحث في علم السياسة وأثناء الحرب الباردة تطور البحث في المقاربات العلمية للتهديد القوة للدفاع عن مصلحة الدولة، و انتساب الأمن.
- المرحلة الثالثة: وكانت بداية الثمانينات وعرفت إعادة النظر في المقاربات النظرية الموجودة ونجاح نظريات الاعتماد المتبادل ومقاربات السياسة الاقتصادية الدولية مع "**جيليا**" **JILAIN** و"**كيوهان**" **KEOHANE**.
- المرحلة الرابعة: وهي مرحلة ما بعد الحرب الباردة أين اتخذت الدراسات الأمنية أبعادا أخرى بدخولها الكثير من الميادين المجالات.[2]

أولا: المدرسة الواقعية :

إن مفهوم الأمن يعود إلى فترة قديمة جدا في الفكر الواقعي فهو كل الاتجاهات التي تشكل هذا التيار وبنائه النظري وعند كل المفكرين والمنظرين التابعين لهذا التيار من **توكيدي دس TUK DUDUS** "**و يرمون أرونا RAMON ARON**.

[1] Seveeny bill, **security jdentity and jnterest a sociology of jntenatinal relations**, (combrige: combrige university press, 1999), p p, 20-21.

[2] **Ibid**, p 21.

هذا المفكر يرجع إلى اليونان والصين حيث ورد في جذور الأزمة النظرية التي أسسها "**توكيدي**"حول الأمن والقوة التي استقاها من الحرب التي دارت بين أثينا واسبرطا، حيث قال: إن إرساء معايير العدالة يعتمد على نوع القوة التي تستمدها في الواقع فإن القوي يفعل ما تمكنه قوته من فعله ، أما الضعيف فليس عليه سوي تقبل ما لا يستطيع فعله.

يعتبر الطيار الواقعي الأكثر تحمسا للدفاع عن فكرة اعتبار الأمن من صميم اهتمام وصلاحيات الدولة كونها الفاعل الوحيد ومعيار الشرعية السياسية وقد ارتبط مفهوم الأمن بعسكرة الدولة للحفاظ على سيادتها ضمان حدودها الإقليمية في ظل الصراع على المصالح مع منافسيها، حيث أن مفهوم الأمن الوطني يرتبط بمفهومين أساسيين هما:

1. المصلحة الوطنية حيث أن الأمن هو جوهر المصلحة الوطنية، إذ يؤكد **"هانس مورغانتو"** (**H.Morgenthau**) على أن المحافظة على "الوجود المادي للدولة" يعد الحد الأدنى من المصلحة الوطنية، ويشكل كذلك أحد مظاهر الأمن، وبالتالي فإن الأمن هو ذاته مصلحة وطنية.
2. زيادة حجم القوة: يعني زيادة قدرة القوة الوطنية، مما قد ينتج عنه ارتباط الأمن الوطني بمفهوم الدفاع، باعتبار أن الشكل المهيمن على القوة خلال تلك المرحلة هو القوة العسكرية، غير أنه لم يتم توضيح مفهوم القوة بدقة[1].

حيث تفترض إبعاد المجال الاقتصادي عن السياسات العليا وهي تقر باستقلال السياسة عن المجالات المعرفية الأخرى، تنظر هذه النظرية للعلاقات الدولية على أنها صراع من أجل زيادة قوة الدولة واستغلالها بالكيفية التي تمليها مصالحها وإستراتيجيتها، هذا ما يحدث على مستوى الصراع والتنافس في سوق الطاقة الدولية من خلال سياسات الدولة الصناعية الكبرى المستهلكة للطاقة ضد الدولة المنتجة.

ثانيا : المدرسة الليبيرالية

تعتبر اللبرالية بشقيها الكلاسيكية واللبرالية الجديدة من النظريات الأساسية والفاعلة في نقاشات العلاقات الدولية، والكاتبان الأكثر اقتباسا وذكرا في أدبياتها هما **روبرت كيوهان و جوزاف ناي**، وقد شهدت اللبرالية الجديدة خاصة تطورا كبيرا في سبعينيات القرن العشري والعلاقات الاقتصادية الدولية وتشابكها، وتراجعها لصالح علاقات عبر قومية

[1] جون بيليس وستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، (الامارت العربية المتحدة: ترجمة و نشر مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص 418.

تشبه الشبكة العنكبوتية [1]. حيث أوجدت هذه التغيرات الهامة في العلاقات الدولية الفرص لتقليص المنافسة الأمنية التقليدية بين الدول.

ومن أهم المبادئ والأسس التي يرتكز عليها المنظور اللبرالي ما يلي:

- ✓ يكون التعاون بين الدول بإنشاء مؤسسات ومنظمات تعمل على تحقيق التعاون والأمن وتقليص حدة التهديدات[2]، هذه المؤسسات تخلق لنا تشابك وتعاظم بين الوحدات حيث أن هذا التداخل يحقق النتيجة تخوف كل طرف على مصالحه الاقتصادية التي تؤدي إلى تحقيق الرفاهية للدول والشعوب وكل الفاعلين في النظام الدولي[3].
- ✓ بإتباع منطق التعاون والتقارب ومحاولة إيجاد قواسم وقيم مشتركة بين الدول يمكن تقليص حدة النزاعات بينها.
- ✓ نشر القيم اللبرالية وحرية التجارة وذلك بفتح الحدود والتبادل التجاري الحر وتطوير شبكة رأس المال فوق القومين هذا التداخل الذي سيؤدي إلى ارتباط المصالح الاقتصادية والذي يؤدي بدوره إلى تحقيق الأمن والرفاهية لجميع الفاعلين في النظام الدولي[4].

أما اللبرالية المؤسساتية وحسب الدراسات التي أجريت من قبل " **أرنست هاس Ernest Haas** " و "**جوزاف ناي** " وغيره، أن الطريق نحو الازدهار والسلم يكمن في سحب الموارد من الدول وحتى بعض من سيادتها من أجل إنشاء الجماعات التكاملية لتعزيز النمو الاقتصادي أو الاستجابة للمشاكل الجهوية المتنامية بشكل متزايد[5].

وبهذا نجد أن الأمن الطاقوي برز في هذا الشق حيث أن الاعتماد المتبادل في تقاسم الموارد المتاحة، من شأنه أن يخلق علاقات سلمية بين الدول لذلك نجد أن العلاقة بين الدولة المنتجة والمستوردة للمصادر الطاقوية هي علاقة وطيدة الحاجة المتبادلة بين الطرفين فالدول المنتجة تحتاج لتصدير مواردها، أما الدول المستهلكة فإن نشاطها الاقتصادي مربوط بتلك المواد الخاصة، ونظرا لكون معظم الدول الصناعية الكبرى غير قادرة على تحقيق تأمين حاجياتها من المواد الطاقوية، فإن سياستها الأمنية والطاقوية ستتجه إلى تحقيق أو ضمان تدفق المواد الطاقوية من المناطق الغنية بها بشتى الوسائل، الأمر الذي يجعل كل طرف مرتبط بالآخر ويحرص على عدم نزع هذه العلاقات، بالإضافة إلى دول

[1] Jacaues Roche, **op.cit**, p p 96،97.

[2] جهاد عودة، **النظام الدولي نظريات وإشكاليات**، (الجزائر، :دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005)، ص ص، 191 192.

[3] حمدوش الرياض، مداخلة ضمن الملتقى الدولي، الجزائر والأمن في المتوسط، واقع وآفاق بعنوان، **تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية**، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، قسنطينة: جامعة منتوري، (2008)، ص 271.

[4] **المرجع نفسه**، ص 276.

[5] عامر مصباح، **مرجع سابق**، ص ص 85_ 90.

العبور التي قد تشكل تهديدا للدول المنتجة والمستهلكة في حالة تعرضها للمشاكل أو أزمات داخلية أو إقليمية أو حتى دولية لذا فإن إشراكها في العلاقة مع الدول المستوردة والمنتجة للمواد الطاقوية من خلال ربطها بمصالح أخرى وذلك من خلال منتجات وسلع فإن ذلك سيزيد من ترابط العلاقات فيما بينها وسيجعلها تسعى بدورها لضمان استمرارية تلك العلاقات.

المطلب الثاني: النظريات الحديثة

ظل لفترة طويلة حجم التهديدات ومدى المخاطر أثناء الحرب الباردة مركزا على الصفقات التي تضم دولا أمما تقليديا والتحالفات التي تقودها (نموذج استفاليا) بعد 1990 أصبح تحليل المشكلات الأمنية وحلولها يتصدر الاهتمامات ويلقي الضوء على فواعل أخرى داخل الدولة وخارجها، كحركات التمرد، المجتمعات الاثنية الاقليمية، الشركات المتعددة الجنسيات، ليس القوة هي التي تؤدي إلى الأمن الذي **BOOTH** لا يمكن تحقيقيه الا إذا تمكنت الدولة من رؤية الآخرين ليس كوسيلة ولكن كهدف، أن الامن الدائم لن يكون لاحد اذا ضمنه الاخر.

ولقد ركزنا هنا على النظرية البنائية والمنظور النقدي للأمن.

أولا/النظرية البنائية:

الإيطالي **جيامباتيستا فيكو Giambattista Vico** فهي بذلك فكرة قديمة في تاريخ الفكر السياسي.[1]

وفي منتصف ونهاية الثمانينيات وبداية تسعينيات القرن العشرين، الخاصة مع نهاية الحرب الباردة في اتسم بنوع من الركود التنظيري في العلاقات الدولية بسبب اخفاق نظريات الاتجاه التفسيري في التكهن بسقوط الاتحاد السوفياتي ونهاية الحرب الباردة سلميا. لذا جاءت البنائية كرد فعل علي النظريتين الواقعية الليبرالية الجديدة بعد أن فشلتا في تكوين بنية للنظام الدولي، وتفسير الجانب المعيارية.

ما تعبئه عليهما هو الاعتماد حصرا على الجوانب المادية والفردية والقوة بالنسبة للواقعية والليبرالية بالمصلحة الاقتصادية والجوانب المادية. بينما تستحوذ هي على الخصوص ونظريات الاتجاه التكويني الأخرى على بناء نظري تحليلي بشأن الحرب الباردة.[2]

[1] Chris Brown, **Under standing Internal Relations**,(New york: Palgrare Publisher, 2001), p 52_ 54.

[2] عبد الناصر جندلي، **مرجع سابق**، ص 322.

ومن أبرز مفكري البنائي: **بيتركاتر تشاين Peter katzenten** ، **فريدريك كارتر شويل، نيكولاس أنوف،** الذي يعد أول من استعمل مصطلح البنائية ويرجع له الفضل في فتح النقاش حولها في العلاقات الدولية، في كتابه: عالم من صنعنا **world of Our Makung** في نهاية عام 1989،منتقدا فيه أفكار وفرضيات واقعية والتز الجديدة.

ارتبط التطور البنائي كثيرا بإسهامات **الكسندر واندت** [1] الذي مثلت كتاباته مرجعية أساسية في الدراسة السياسة الدولية، وهو الذي لقب بأبي البنائية .

النظرية البنائية، خصوصا في دراسته الصادرة عام 1992 الفوضى هي ما تصنعه الدول: التفسير الاجتماعي لسياسية القوة anarchie white states maker of it THE CONSTAUCTIOF POUR .POLITICE

المصادر المادية تتخذ شكلها تبعا التأويلات الفاعلين التي تنعكس على ممارستهم، ممارسات هؤلاء الفاعلين.[2]

وهي بذلك تعتمد على الوعي الإنساني فالنظام الدولي هو محصلة للفكر الانساني مجموعة من الافكار، نظام للقيم والمعايير نظمها البشر...،فإن تغير الأفكار التي تدخل في اطار العلاقات الدولي تغير الأفكار التي تدخل في اطار العلاقات الدولية القائمة فإن النظام يتضمن هذه الأفكار [3]، فالبنائية تقوم على مسلمات وتبحث في مواضيع مختلفة كالهوية، الخطاب السياسي، القيم الثقافية، والحقائق إدراكات صناع القرار وكل هذه المتغيرات تؤدي في تصورهم الى تغيير الوضع الدولي من وضع نزاعي الى وضع سلمي.[4]

[1] Pierre Willa, "La médéterranée come Espace Inventé", **jean**, **Manet Waring Raper**, (N°25, November, 1999), p19.

[2] **Loc**. **cit**

[3] عبد الناصر جندلي، **مرجع سابق**، ص 325.

[4] حمدوش رياض، **مرجع سابق**، ص 279.

هذه النظرية ترى أن الأمن هو انتاج سياسي، فانتقلت من الأمن الى مستوي الدولة ومستوي الفرد، وأن سوء النية او الإدراك السيء هو سبب النزاع، فيتغير الإدراك يتحقق السلم والأمن، فهو مرتبط بالفرد وادراكاته.[1]

فالبنائيون يرون أن الأمن هو مبني اجتماعيا، وتعتبر الهوية المعايير ومصالح الفواعل هي الفرضية الأساسية المشتركة للمقاربة البنائية للأمن ،حيث أثرت الأفكار في تعديل أجندة السياسية الدولية من خلال التركيز على حقوق الانسان ودور القانون والاهتمام بالمجتمع المدني والهويات المحلية والانسان في تنظيم الفوضى.[2]

فالأمن كموقع للمفاوضات والتحدي في نفس الوقت، فهو موقع مفاوضات بين القادة السياسيين والمشاهدين المحليين، وتعد بين الفواعل الذين يحملون تصورات مختلفة هل هو تهديد أو أمن.[3]

ثانيا: المنظور النقدي للأمن

يحتوي على عدة تيارات من بينها" **باري بوزان**" الماركسيون الجدد وكذلك المقاربة النسوية أو النظرية النسوية، من أهم الكتاب لهذا المنظور "**كين بوث**" **KIN BOOTH** "**وجيمس دير**" **JIMIS DIR** وغيرهم وإن الأمن عند أصحاب هذا المنظور هو مفهوم موسع لا يعتمد على القوة العسكرية فقط بل متغيرات جديدة ظهرت بعد الحرب الباردة كالعامل البيئي، حقوق الإنسان، الهويات الهجرة الأمراض، وهي تعتبر الفرد كموضع مرجعي أساسي لها حيث أن العمل على حماية الكائن البشري أو جماعة الإنسانية بصورة تجعل الهدف الأساسي هو البحث عن الوسائل استراتيجيات لضمان الأمن العالمي.[4]

حيث يرى هذا المنظور ان فهم العالم المعرفة ليسا أمرين محايدين انما يعكسان علاقات قوة مهيمنة في المجتمع، أن الموضوعية المزعومة للنظرية الواقعية توضح أنها تعكس بشكل أكبر أشكال الانحياز الذاتي لهويات المفكرين الذين يصوغون النظريات، كما أنهم يركزون على أسلوب التحليل النصي عبر التفكيكية.[5]

[1] حمدوش رياض، **مرجع سابق**، ص 280..

[2] عامر مصباح، **العولمة الأمنية والتحليل الكوني والعلاقات الدولية**، (الجزائر: دار الكتاب الحديث، 2014)، ص 307.

[3] سيد أحمد قوجيلي، **الحوارات المنظورية وإشكالية البناء المعرفي في الدراسات الأمنية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، (جامعة باتنة، 2007)، ص 79.

[4] حمدوش رياض، **مرجع سابق**، ص 80.

[5] إلياس جوانتيا ويتير، **أساسيات العلاقات الدولية**، نقله إلى العربية محي الدين حميدي، (سوريا: دار الفرقد للطباعة والنشر، 2016)، ص 156.

اما النظرية النسوية: والتي تعتبر مجموعة أفكار مترابطة لحركة اجتماعية تهدف الى التغيير، وهي في مجملها تركز على المطالبة بحق المرآة السياسي والقانوني، وحق الاستقلال الجنسي، وحق تساوي الفرص، ولقد برزت في مجال العلاقات الدولية في بداية التسعينيات ومن أهم روادها " سيل **فيستر كريستين" جينيف تورين" شاندر رويت ورن"** حيث ركزت الجندار(النوع) لفهم سير العلاقات الدولية وأكدت على دور النساء في السياسة الدولية بعدما تجاهلتها نظريات العلاقات الدولية التقليدية.[1]

حيث تبني انصار هذه النظرية مقاربة متعددة الأبعاد والمستويات شبيهة ببعض الجهود هم لتحقيق الانعتاق لأجل انهاء تبعية المرأة متسق مع التعريف الموسع للأمن، مما يفهم حسبهم أن أمن الأفراد معرض للخطر من طرف العنف الجسدي والهيكلي.

تمثل النظرية الماركسية عنصرا مهما في تشكيل اسهامات النقدي، لأنها تقدم أطرها النظرية في شكل انتقادات اجتماعية وثقافية ذات توجه ماركسي.[2] ومع ذلك فهي تستقي من روافد البنائية وعمدت مدرسة فرانكفورت الى توسيع اطار الفكر الماركسي الى مجالات ومواضيع جديدة فهي الحياة الاجتماعية لتدرس قضايا أخرى أهمها أثرا السلطة على اللاوعي الجماعي وأنماط الهيمنة السياسية في الظواهر الاجتماعية مثل وسائل الاعلام.[3]

أما من حيث البناء العام تسعي النظرية النقدية الاجتماعية الى تشكيل بناء مفهوماتي نظري متماسك يعتمد على الأسس الأبستمولوجيا والمنهجية والمفهوماتية للاتجاهات النظرية التقليدية.[4]

فأبستمولوجيا، تنطلق النظرية النقدية من افتراضات منهجية غير وضعية، العلوم الاجتماعية بصفة عامة، والعلاقات الدولية بصفة خاصة، مهاجمة بذلك الواقعية التي تدعي بناء نظرية موضوعية علميا وحيادية معياريا. [5]

---

[1] محمد أنور فرج، **نظريات العلاقات الدولية، دراسات نقدية مقاربة في ضوء نظريات معاصرة**، (مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2008)، ص 464.

[2] Renate Kenter, "The Art of the possible: The Scenario méthode and the Thiard débâte in International Relations theory" , a master Thusis in international relations, université of amesterdan,november,1998 ,**http**://**www**. **Deruijter**.**net**/**kenter**.**htm** ، (25/12/ 2018, 16:45)

[3] حسن مصدق، يورغن هابر ماس ومدرسة فرانكفورت، **النظرية النقدية التواصلية**.

[4] Paule. Viotti le mark v kauppi, **International R relations theory**: **Réalisme**, **Pluralisme**, **Globalism and Beyond**,(USA, Boston, Allynand . Bacon, 1997), 430.

[5] عبد الناصر جندلي، **مرجع سابق**، ص 314.

كما ظهرت مدارس فكرية، حيث ارتبطت بشكل أوسع بأماكن في أوروبا وتشترك في اعادة التفكير في المفهوم الأمن واعتماد الأمن كممارسة، وكذا الاهتمام بمسألة امكانية التوسيع. وتعميق القطاعات الأمن، هذه المدارس أبر ستون، كوبنهاجن، باريس.[1]

فلنبدأ بمدرسة كوبنهاجن ومن أهم روادها، **باري بوزان، أولى ويفر، باب دي وايلد، ليني هانسن،** حيث قدم هؤلاء مقاربتين لإعادة مفهوم الأمن، فالأولى كانت الأمن المجتمعي تحت إشراف **باري بوزان،** من خلال فك الارتباط بين مفهوم الأمن والدولة، اعتبار أن المجتمع هو الطرف المعرض للتهديد.[2]

أما الثانية فكانت نظرية الأمننة والتي قدمها **اولى ويفر** والتي تبرز من خلال تأثير نسبة الخطاب على تشكيل الفعل الأمني(اضفاء الطابع الأمني)، فهي تعتبر حسب **ستيف سميث** من التطورات الأكثر أهمية في الدراسات الأمنية.

أما مدرسة ابريستوث من روادها **كين بوث، ريتشارد واين** حيث ركزوا على الفرد كموضوع الدراسات الأمنية والمرجع سيكون معدومي الأمن، وبالتالي الامن يعكس حاجة الأفراد الوجودية للتأمين من التهديدات.

في الأخير نجد أن مدرسة باريس، تتصور الأمن خلال تقنية حكومية تقوم على فاعلية ممارسات الشرطية التي تستخدم تقنيات المراقبة، واحتكار المعرفة لتحديد طبيعة التهديد وبشكل الحقيقة الأمنية في العالم. [3]

وعلى أساس نظرية الأمن الاقليمي **لباري بوزان** التي تعتبر ان مجموعة من الوحدات التي تترابط عملياتها الخاصة بالأمنية، ولا يكون من المعقول تحليل مشاكلها الأمنية بمعزل عن بعضها، فمركب أمن الطاقة Security complexe Energie يرتبط بنظرية مركب الأمن الإقليمي Security Régional complexe théorie / RSCT والتي تقوم على الفكرة الرئيسية مفادها ان معظم التهديدات تنتقل بصورة سهلة على مسافات طويلة وبعبارة آخري فإن مركب الأمن الاقليمي يمكن أن يعرف على أنه:

[1] محمد أنور فرج، **مرجع سابق**، ص 158.

[2] Alex mac leod, **les études des sécurtité**, constructivisme dominant au construisme critiqus, rerue cultures of conflius, P23.

[3] السيد أحمد قوجيلي، **مرجع سابق**، ص ص 30 _ 34.

مجموعة معضلات الأمن ترتكز في منطقة جغرافية معينة، مجموعة معضلات الأمن ترتكز في منطقة جغرافية معينة، حيث أصبح ادراكات التهديدات من طرف الدول أو الفواعل الاخرى مرتبط، مما يؤدي الى خلق اعتماد أمني متبادل.

فمركب أمن الطاقة بعبارة أخرى يمكن أن يعرف كالآتي: يتعلق بالتفاعل بين دولتين أو أكثر في جغرافية محدودة، ان مركب أمن الطاقة الإقليمي والذي يتضمن تبعية للعلاقات الطاقوية المشتركة وادراك هذه التبعية على أنها تهديد مما يؤدي الى عملية الأمننة.[1]

[1] مزياني لطفي، **الأمن الطاقوي للاتحاد الأوروبي وانعكاساته على الشراكة الأوروجزائرية**، مذكرة ماجستير، (جامعة الحاج لخضر، 2011 _ 2012)، ص 48.

خلاصة الفصل الأول

بعد معالجتنا لمختلف العناصر الواردة في مضمون هذا الفصل توصلنا إلى الملاحظات التالية:

- ✓ عرف مفهوم الأمن توسعا فلم يعد محصور في ذلك الإطار الضيق وهو العسكري، بل صار يمس مجالات مختلفة ومتعددة، كالاقتصادي، الثقافي، والسياسي كما أن الدولة لم تعد الإطار المرجعي بل صار هناك فواعل أخرى تجابهها في القيام بأدوارها الأمنية بل وتفوقها في بعض الأحيان مثل الشركات الأمنية الخاصة.
- ✓ في ظل العلاقات التأثيرية بين أمن الدولة وأمن الطاقة ومع تزايد الصراع والتنافس على مصادر الطاقة وتأمين إمداداتها في ظل تباين سوق الطاقة بين العرض والطلب برزت أهمية ومكانة الأمن الطاقوي في العالم وتزايد العمل على ضمان توافر الكمية على الطاقة عالميا.

نظرية العلاقات الدولية تؤكد على دور العنصر الطاقوي في بناء وخلق شبكات من الاعتماد المتبادل والتي بدورها تساهم في تعزيز السلم والأمن الدوليين وهذا الطرح تجلى مع النظريات التقليدية والحديثة.

الفصل الثاني

الإستراتيجية الأمنية

الطاقوية

للإتحاد الأوروبي

تعد قضية أمن الطاقة من القضايا الجد مهمة على الساحة الدولية، والاتحاد الأوروبي يولي اهتماما كبيرا لها، وذلك لأجل الحصول على الإمدادات الكافية واللازمة وبأسعار مقبولة تضمن له الحفاظ على مكانته الاقتصادية، ومن أجل ذلك عمل على وضع مجموعة من الاستراتيجيات سواء منها تلك المحلية المرتبطة بمنطقة جغرافية معينة أو عن طريق توسيع نفوذه في المنطقة المتوسطية من أجل الوصول للموارد وبأسعار مقبولة للتقليص من التبعية الروسية في مجال الغاز الطبيعي، حيث قامت هذه السياسات الأمنية على بوادر الشراكة الأورو- متوسيطة والتعاون في جميع المستويات، السياسية والأمنية والاقتصادية.

وتعد الشراكة في مجال الطاقة أحد المحاور الرئيسية التي يسعى الاتحاد الأوروبي إلى تنميتها وتأمين مصادرها خاصة في ظل التوترات الدولية التي يعرفها القطاع في السنوات الأخيرة.

حيث تطرقنا في هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، يتناول المبحث الأول الاستراتيجية الأمنية الأوروبية وعلاقتها مع الدول، لنعالج في المبحث الثاني الآليات الأوروبية في مواجهة تحديات الأمن الطاقوي، أما المبحث الثالث فتطرقنا فيه لجيوسياسية الطاقة في الاتحاد الأوروبي.

المبحث الأول : الاستراتيجية الأمنية الأوروبية وعلاقاتها مع الدول.

المطلب الأول : مفهوم الاستراتيجية الأمنية الأوروبية .

قبل التطرق للاستراتيجية الأمنية الأوروبية نتعرف أولا على ماهية الاستراتيجية الأمنية بشكل عام، بحيث عرفت ولا تزال تعرف تطورات تتماشى والتحولات الدولية وهذا ما سوف نستنتجه في الاستراتيجية الأمنية الأوروبية فتوجهاتها الأمنية تطورت بحيث انتقل تركيزها من العامل إلى العسكري إلى التركيز على عوامل اقتصادية وسياسية وعسكرية وتكنولوجية نتيجة لتطور المتطلبات في القضية الأمنية .[1]

أولا :مفهوم الاستراتيجية الأمنية

من خلال ما تعرفنا عليه لمفهوم الاستراتيجية والأمن نستخلص مفهوم الاستراتيجية الأمنية : هي إدارة مجمع العمليات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية لتحقيق أمن الدولة .[2]

الاستراتيجية الأمنية قد تكون من طرف دولة واحدة وتدخل في إطار الاستراتيجية الأمنية وهي اتخاذ كل التدابير اللازمة للأمن بعد دراسة وتخطيط وقد يكون قصير المدى أو يكون بعيد المدى، وقد يكون الاستراتيجية الأمنية من طرف مجموعة من الدول هي تشمل دراسة تخطيطية للأمن الجماعي والمشترك وهي الأخرى قد تكون بعيدة أو قريبة المدى .

مفهوم أوسع يشمل الجوانب الأخرى نتيجة لتحول عن مستوى بنية النظام وعلى مستوى الفواعل ومستوى التهديدات، يشير معنى التوسيع إلى التحرك الأفقي انطلاقا من القطاع العسكري التقليدي إلى القطاعات الأخرى: السياسية، الاقتصادية المجتمعية والبيئية، والتي تفرض أن تكون الحقل المجالي لدراسة الأمن، أما التعقيم فيشير إلى التحرك العمودي انطلاقا من الدولة نزولا إلى المجتمع ثم الأفراد كموضوعات مرجعية للأمن [3].

---

[1] إسحاق محمد رباح، **قضايا معاصرة، سياسة استراتيجية، اقتصادية، ثقافية تربوية**، (عمان: دار كنوز المعرفة ،2009)، ص43.

[2] **المرجع نفسه**، ص 45.

[3] سيد أحمد قوجيلي، **تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق**، (الوطن العربي الاماراتي: مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية ،2012)، ص 13 .

لقد عرفت الاستراتيجية الأمنية تغيرا على عدة مستويات فبعدما كانت الاستراتيجية الأمنية تقوم على الاستراتيجية الأمنية ذات بعد شامل لجميع الجوانب السياسية، الاقتصادية والاجتماعية وكذلك الثقافية وهذا بفعل التحولات الدولية ويأخذ التحول مظهر أساسي وهو تغير طبيعة التهديدات :

1) تهديدات النظام الاقتصادي والاجتماعي على الفقر، الأوبئة ومخاطر البيئة .[1]
2) النزاعات بين الدول .
3) النزعات الداخلية والحروب الأهلية .
4) الأسلحة النووية، الكيميائية والبيولوجية.
5) الإرهاب .
6) الجريمة الدولية المنظمة [2] .

فالدولة في وضع استراتيجيتها الأمنية تراعي هذه التحديات فكل هذه التهديدات لا تكون معالجتها بالقوة العسكرية بل تكون شاملة ؛ اقتصادية واجتماعية وسياسية فهذه وليدة عوامل وظروف اقتصادية معينة أو لظروف اجتماعية أو سياسية، لذا اعتمدت دول عديدة على المستوى الإقليمي والدولي تقديم مساعدات للدول التي تعتبرها مصدر لتلك التهديدات الأمنية .

وفق " **إيان جنستون** " يمكننا أن نميز بين ثلاثة أجيال من علماء الثقافة الاستراتيجية، حيث كان من الأجيال الأولى من الأكاديميين الذين تحدثوا عن أهمية الثقافة الاستراتيجية، ثم "**سنايدر**" التي عرفت الثقافة الاستراتيجية بأنها : " مجموعة الأفكار التي تكيف الاستجابات العاطفية وأنها السلوك المعتاد لأفراد المجتمع المحلي التي تؤثر في الاستراتيجية [3]

في بداية الأمر يجدر بنا الإشارة بأن استراتيجية الاتحاد الأوروبي في الأول كانت تركز فقط على الجانب العسكري، بحيث حفظت أوروبا استقرارها وأمنها على مدى أربعون سنة عن طريق حلف الشمال الأطلسي الذي

[1] نسيمه طويل، **الاستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا، دراسة الحرب الباردة** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، (جامعة الحاج لخضر : كلية الحقوق والعلوم السياسية 2009 / 2010)ص 63.

[2] **المرجع نفسه**، ص 63.

[3] شميسة بوشنافة، **دور فرنسا في النظام الدولي الجديد**، رسالة دكتوره غير منشورة ،(جامعة الجزائر: كلية حقوق العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2009)، ص87 .

أمن الدفاع عن أوروبا الغربية في وجه لحف وارسو إثر سقوط هذا الأخير دعت الولايا المتحدة الأمريكية إلى قيام نظام عالمي جديد، وبدأت بنسج خريطة جديدة للعلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية في أماكم عديدة من العالم سعيا منها إلى تحديد شكل النظام العالمي الجديد بما يحفظ لها دور القوة العظمى والرئيسية في العالم [1].

إثر هذا أخذت بعض الدول الأوروبية البحث عن مكانتها وبدأ البعض ينظر إلى حلف الناتو كوسيلة للهيمنة الأمريكية على أوروبا.

وسعت بعض الدول الأوروبية لبناء قوة أوروبية مستقلة عن حلف شمال الأطلسي فكان للرئيس الأمريكي جورج بوش الأب موقف قاطع في وجه الطموح الأوروبي ما جعل الكثير من الدول تتراجع عن تحقيقها لهذا المراد.[2]

وفي ظل هذا تمت إقامة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والتي تحوي 56 دولة وهي عبارة عن نادي لحل الأزمات السياسية ليس لها دور انغماسي عسكري، بعد هذا تم إنشاء الاتحاد الأوروبي المكون من دول أوروبية المنفوية في حلف شمال الأطلسي ودول غير منفوية بعد، ويضم 15 دولة منها دول كانت سابقا في حلف وارسو، لكن بعدما فشلت أوروبا في حل أزمة البلقان ولجوئها إلى حلف "الناتو" الجدل مرة أخرى في أوروبا وتفاقمت القناعة بإلزامية إنشاء قوة أوروبية مستقلة .بعد هذا تم الاتفاق في مؤتمر "سان مالو" على الاعتماد على سياسة أوروبية للأمن والدفاع وبناء القوة اللازمة لذلك بشكل توافقي مع الولايات المتحدة الأمريكية. [3]

أما في عام 2000 وبالتحديد في معاهدة "نيس" بفرنسا تم إدخال تعديلات جديدة تضمنت العديد من الإجراءات الهادفة لتدعيم وتعزيز التعاون الأمني والدفاع الأوروبي، والهدف من هذا هو عدم ارتكاب نفس الأخطاء السابقة، حيث تم الإجماع على أنه يجب أن يكون هناك تدرج في نقل التعاون نحو مجالات السياسة العليا خاصة الأمنية والدفاعية منها قصد إعطاء قوية للاستراتيجية الأمنية الأوربية. [4]

[1] عبد القادر محمد فهمي، **المدخل إلي الدراسة الاستراتيجية**، (عمان: دار مجد لاوي ،2006)، ص 270.

[2] حنان لبدي، **التحولات الدولية الراهنة وتأثيرها على الاستراتيجية الأمنية الأوروبية في منطقة الساحل الإفريقي**، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، (جامعة بسكرة: تخصص دراسات استراتيجية، 2015)، ص 54.

[3] **المرجع نفسه**، ص 55.

[4] ردّاف طارق، **مرجع سابق**، ص 85.

ثانيا : بوادر تبلور استراتيجية الأمن الطاقوي.

ترجع جذور التفكير الاستراتيجي المتعلق بأمن إمدادات الطاقة إلى الحرب العالمية الأولى على أقل تقدير، فقد كان قرار **وينستون تشرشل winston churchill** بوصفه الوزير المسؤول عن البحرية البريطانية في الفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى بالتحول إلى استخدام النفط المستورد بدلا من الفحم المنتج محليا كوقود، نقطة محورية في بروز أمن الطاقة كقضية ذات بعد استراتيجي وطني وفي أثناء الخرب العالمية الثانية أصبحت أهمية عامل الطاقة أكثر وضوحا [1].

أصدر وزير الخارجية الأمريكي آنذاك **الفي ادي alfie adde** كتدبير احترازي لمل بدا وضعا حرجا تعليمات قنصلية جديدة سنة 1919 تتصل تحديدا بإمدادات النفط، وقد أكد في بيانه على الأهمية الحيوية لضمان الإمدادات من النفط لتلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية للولايات المتحدة الأمريكية، وفي تقرير سنوي قدمه **فرنكلين كي لين franklin k lane** سنة 1919، وهو وزير الخارجية الأمريكي اعترف فيه بالتوسيع السريع في الطلب على النفط بالولايات المتحدة الأمريكية الذي ستطلب تلبيته الوصول إلى الحقول الأجنبية، على أن تمتنع الحكومة من أي تدخل مباشر في الأعمال التجارية النفطية، ولكن مع ذلك لابد أن يكون لها دور هام تلعبه في حماية شركات النفط الأمريكية، وإرغام الحكومة الأجنبية على ضرورة منح شركات النفط الأمريكية فرص متساوية مع الآخرين للوصول إلى احتياطاتها النفطية [2]، سواء بتأكيد ضمان استمرارية الإمدادات أم بتنويع خياراتها لمصادر الطاقة والبحث عن مصادر جديدة.

ولا يتطلب الأمر التدخل العسكري للسيطرة على مصادر الطاقة في ظل تنامي الطلب عليها، لكن تسعى الدول الصناعية الكبرى للحفاظ على وجود قوات عسكرية لها في الدول المستهلكة للحفاظ على البنية التحتية لمصادر الطاقة وإمداداتها وحماية منصات الحفر وخطوط الأنابيب ومعامل مصادر الطاقة أو معامل التكرير، وكثيرا ما تتمركز القوات العسكرية خارج حدودها الوطنية بهدف واضح هو حماية تدفق مصادر الطاقة خصوصا النفط أو

[1] عبد الجليل بعاسو، **رهان الأمن الطاقوي الاتحاد الأوروبي دراسة في الأبعاد والتحديات**، رسالة الماجستير في العلوم السياسية، (جامعة الجزائر: قسم العلوم السياسية والإعلام، 2010)، ص 51.

[2] عبد الجليل بعاسو، **مرجع سابق**، ص 52.

المناطق التي تعبر فيها، وهناك عدد من الأمثلة التقليدية على هذا النوع من التمركز العسكري الخارجي مثل : التمركز العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي.[1]

ويظهر تأثير أمن الطاقة الوطني للدول المستهلكة في أنها ترى أن تقليص إمدادات الطاقة الخارجية التي تعتمد عليها في تلبية احتياجاتها الداخلية من الطاقة يحد من خياراي سياستها الخارجية، بما يشكل تهديدا لأمنها الوطني حتى وإن لم تعلن عن ذلك صراحة.[2]

وعليه فإن تزايد الحاجة للمواد الطاقوية زاد من اهتمام الدول بتحقيق أمن الطاقة عن طريق بناء استراتيجيات عدة ومتنوعة تهدف لضمان أمن الطاقة لهذه الدول والذي أصبح من أولويات معظم دول العالم منذ الحرب العالمية الأولى التي كانت خلالها بداية الاهتمام بوضع خطط وبرامج ضمن استراتيجيات الدولة تحقق من خلالها أمنها الطاقوي، لما له من تأثيرات كبيرة على كافة الأصعدة من سياسة، اقتصاد، أمن وحتى بيئة .

ثالثا: المضامين العامة لاستراتيجية الاتحاد الأوروبي

قام الاتحاد الأوروبي عبر استراتيجيته الشاملة بالعديد من العلاقات الدبلوماسية مع جميع البلدان في العالم تقريبا. ولديه شراكات استراتيجية مع الاعبين الدوليين الرئيسيين. ويرتبط بشكل وثيق مع القوي الناشئة في سائر أنحاء العالم، وقد وقع اتفاقيات شراكة ثنائية مع عدد من الدول في المنطقة المجاورة له. أما بالنسبة للأعمال التي تهتم وتقوم بها استراتيجية الاتحاد الاوروبي في جميع أنحاء العالم ،من أجل الدفاع عن مصالح أوروبا وتعزيز قيمها يدعم الاتحاد الأوروبي عبر استراتيجيتها الاستقرار في العديد من المناطق خاصة منها منطقة البلقان تتلقي مشاريع مساعدة في سبعة بلدان تمويلا من الاتحاد الاوروبي، تساعد في بناء مجتمعات مستقرة. ففي كوسوفو، نشر الاتحاد الاوروبي قوة شرطية لتحقيق العدالة قوامها 1900 جندي للمساعدة في تأمين سيادة القانون. بلدان منطقة البلقان الغربية هي بالفعل مرشحة أو محتملة الترشيح للانضمام لعضوية الاتحاد الاوروبي كجزء من سياسة التوسعة.[3]

---

[1] عمرو عبد العاطي، **أمن الطاقة في السياسة *الخارجية* الأمريكية** ، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص 59.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص، 61 62.

[3] Union européenne Action extérieure, "L' Unionropéenne dans le monde", Rapport du service européen pour l'action extérieure, Brussels, Disponible sur, **http://eeas.europa.eu/around/index fr.htm** (01/04/2019).

- تعمل استراتيجية الاتحاد الاوروبي بصورة وثيقة مع الامم المتحدة بشأن مجموعة من القضايا، يعكس إيمان الاتحاد الأوروبي في التعددية تمسكه بقواعد متفاوض عليها وملزمة في العلاقات الدولية، وهذا مدرج صراحة في معاهدة لشبونة، حيث يسعي الاتحاد الأوروبي عبر استراتيجيته، لاستبدال أو تخفيف سياسات القوة بالقواعد والمعايير، مما يجعل بالتالي العلاقات الدولية أكثر مشابهة للنظام الداخلي: أكثر سلما ويمكن التنبؤ بها.
- تقوم استراتيجية الاتحاد الأوروبي بمهمات عسكرية أو سياسية أو مدنية للمساعدة في بناء والمحافظة على السلام في عدد من البلدان في أوروبا وأفريقيا وخارجها.
- تلتزم استراتيجية الاتحاد الاوروبي بحقوق الإنسان وتعمل على ضمان احترامها عالميا.

لقد جعل الاتحاد الأوروبي حقوق الانسان جانبا أساسيا من جوانب علاقاته الخارجية: في الحوارات السياسية التي يعقدها مع الدول الافريقية التي تعرف انكشافيه أمنية ، من خلال عمله ي المحافل المتعددة الأطراف، مثل الأمم المتحدة.

تدعم استراتيجية الاتحاد الأوروبي التنمية الاجتماعية والاقتصادية العديد من الدول، وهي على استعداد للمساعدة عندما يواجهون كارثة. [1]

المطلب الثاني : العلاقات الأوروبية الروسية في مجال الطاقة

تعتبر العلاقات الأوروبية–الروسية في مجال الطاقة علاقة معقدة يتداخل فيها المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي فروسيا اليوم تعد احد الشركاء الأساسيين في القضايا الأمنية الأوروبية، ولا يمكن الحديث عن الأمن الأوروبي من دون التطرق إلى الدور الروسي وتأثيره في المنظومة الأمنية الأوروبية، وهي أيضا اكبر مصدر للطاقة لأوروبا واكبر شريك تجاري لها، في المقابل يعد الاتحاد الأوروبي أكبر مستهلك لصادرات روسيا من الطاقة وتربطه بها علاقات تجارية مهمة، وهذا كله يجعل العلاقات الأوروبية . الروسية في مجال الطاقة لثنائية ضغوطات الصراع والمصالح في توازن القوى في النظام الدولي من جانب وضرورة الاعتمادية والتعاون من جانب آخر.[2]

[1] http://eeas.europa.eu/around/index_fr.htm, **Ibid**, (2019/03/01 , 13:09).

[2] أحمد قاسم حسين، "العلاقات الأوروبية الروسية في مجال الطاقة: ضغوط التعاون وصراع المصالح، سياسات عربية"، **محكمة**، (تصدر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، تحمل الرقم الدولي المعياري 1583 _ 2307 : S9N، العدد 1 ، مارس 2013).

تساعد دراسة هذه العلاقة في تكوين صورة أكثر دقة وعمقا في فهم الصراعات التي تدور في محيط كل من روسيا والاتحاد الأوروبي، وفهم سلوك كل منهما بوصفهما فاعلين أساسيين في بنية النظام الدولي الآخذة في الحول والتغير.

فعمليا لا توجد بنية تحتية أمريكية لتصدير الغاز عبر المحيطات رغم أن الولايات المتحدة شرعة بالفعل في بناء ستة محطات لتصدير الغاز المسال لكن هذا الأمر سيأخذ وقتا في التنفيذ، كما أن هذه المحطات الأمريكية إذا نجحت بالفعل في الوصول إلى السعة القصوى لتصدير الغاز عبر المحيط ستؤمن لأوروبا ما يقاربَ 118 مليار متر مكعب من الغاز وهو أقل بكثير مما تصدره روسيا لأوروبا، ما يعني استحالة الاعتماد على الشريك الأمريكي في هذا الأمر.[1]

إن تواجد روسيا في أسواق الطاقة بالاتحاد الأوروبي سينخفض في المستقبل خلال العقدين القدمين، ويرجع ذلك إلى تسييس التعاون في مجال الطاقة وبحث الاتحاد لأوروبي عن بدلاء وابتكارات في قطاع الطاقة .

إن روسيا تحتاج إلى تنويع أسواق الطاقة والصادرات الوطنية ككل، وذلك بالابتعاد عن العمليات السياسية الداخلية في الاتحاد الأوروبي ودعم قوى اليمين واليسار المتطرفة.[2]

إن العلاقات بين روسيا والاتحاد الأوروبي تدهورت على خلفية الأزمة الأوكرانية وانضمام شبه جزيرة القرم إلى روسيا عام 2014، حيث بدأت كييف عمليتها العسكرية ضد جمهوريتي لوغانسك ودونيتسيك المعلنتين من طرف واحد وفرضت الدول الغربية نظام العقوبات ضد روسيا، وكانت موسكو قد اتخذت تدابير إجرائية، وأكدت مرارا أنها ليست طرفا من الصراع الأوكراني الداخلي، وإن الحديث معها بلهجة العقوبات لن يؤتي ثماره، وتعتبر أزمة العلاقات هذه بين روسيا والغرب الأسوأ منذ تفكك الاتحاد السوفياتي وانتهاء حقبة الحرب الباردة قبل أكثر من 20 عاما.[3]

[1] الطاقة بين روسيا وأوروبا ،أزمات لا تنتهي، ديسمبر 2014.

[2] "الطاقة قضية إستراتيجية تحول أوروبا لساحة حرب روسية أمريكية"، في: http://www.alljazeera.net/amp ، (24 /2019/02 على الساعة 14:55).

[3] **الموقع نفسه.**

تراكم المتغيرات الجيوسياسية والعسكرية والحروب التجارية العالمية، التي قد تجعل القارة الأوروبية ساحة لصراعات دولية بين القوى العظمى، علاوة على الجدل الذي يثيره اهتمام موسكو بخرق المعاهدة النووية مع الولايات المتحدة وهوما يقلق الأوروبيين من تحول قارته إلى مجال واسع للتسابق نحو التسلح، فإن أهم الملفات الراهنة التي تؤرق دول الاتحاد الأوروبي وتحديدا ألمانيا هي ملفات تجارية بامتياز لما يلاحظ من تدخل قوة من قبل واشنطن في قضية الغاز الطبيعي الهادفة أساسا ضمن تصورات الولايات المتحدة لمنع أي تقارب أوروبي روسي.[1]

أصبح ملف الغاز الطبيعي من أكثر القضايا الساخنة التي ستزيد في إرباك العلاقات الأوروبية الروسية من جهة والعلاقات مع الولايات المتحدة من جهة ثانية، فبعد تدخل واشنطن في سياسات الاتحاد الأوروبي الخاصة بالغاز الطبيعي بهدف الوقوف أمام أي تقارب روسي أوروبي، تسير كل التطورات الجديدة إلى أن هذا الملف الحارق قد يعيد رسم توازنات القوة والعلاقات السياسية والاقتصادية في العالم .

إن التحول في العلاقات بين روسيا والاتحاد الأوروبي من منحى تعاوني خاصة في مجال الطاقة إلى منحى تنافسي بين الطرفين يعود إلى عدة متغيرات أساسية برزت على المستوى الداخلي الروسي حيث تولت قيادة جديدة لروسيا متمثلة في **فلاديمير فلاديميروفيتش بيتين vladimir vladimirovich putin** وتعريفه لدولة روسيا كقوة كبرى وجب احترامها ورفض اعتبار روسيا طرف ثانوي مع الاتحاد الأوروبي .[2]

التقاطع المصلحي الأوروبي الروسي :

تمثل روسيا محورا مهما في علاقاتها مع دول الاتحاد الأوروبي حيث تشتري هذه الدول من روسيا الغاز الطبيعي منذ أكثر من 30 عاما، أي منذ منتصف السبعينيات وفي أوج الحرب الباردة بين المعسكرين الاتحاد السوفياتي سابقا والولايات المتحدة الأمريكية فهي الدولة الأولى من حيث تزويد الاتحاد الأوروبي بهذه المادة الحيوية وتأتي الجزائر في المرتبة الثانية والنرويج في المرتبة الثالثة .

[1] "سياسات الطاقة. علاقات الطاقة الأوروبية الروسية في القرن الـ 21 "
http://www.alljazeera.net/amp 2019/02/24 .15:33)

[2] Elana. Wilson Rowcond and satina torjesen, **the Multlateral Dimension in Roussin foreign Policy**. (London : Routledge, 2009), p 83.

ويظل الاتحاد الأوروبي غير قادر على تجسيد التقاطعات المصلحية الجيوسياسية بين الاتحاد الأوروبي من جهة وروسيا من جهة أخرى في كثير من الأحيان، لاسيما ما تسعى الدول الأوروبية بما فيها الاتحاد الأوروبي وروسيا إلى حل هذا المشكل بطريقة سلمية.

فوجود مؤسسات مختلفة تجمع بين الطرفين مثل مجلس حلف الناتو. روسيا (le conseil otan_russie)، مجموعة الدول السبعة الصناعية + روسيا (G7+ Rossie) لم ترق بعد إلى مستوى هذه التحديات الإقليمية والدولية.

أن الرؤية الأمريكية للعالم تختلف عن نظرة الأوروبيين، ومن الناحية الغربية فإن حلف الناتو بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية يضمن استمرار الزعامة الأمريكية على أوروبا وبالتالي فرض هيمنتها على علاقاتها مع روسيا في أوروبا مع دول أخرى مثل اليابان والصين في القارة الآسيوية، هذه الوصاية الأمريكية التي أصبحت تطال حتى علاقات دول الاتحاد الأوروبي مع العالم الخارجي كان لها تأثير سلبي على حجمه السياسي والأمني الذي لا يساوي حجمه الاقتصادي.[1]

كانت روسيا منذ البداية تضع عينها على الاستثمار الأوروبي في قطاع الطاقة لديها، ذلك ما جعل بوتين يتمسك بتكامل متقارب مع الاتحاد لكن مع ارتفاع أسعار النفط وانخفاض الاحتياج الروسي للاستثمار الأوروبي ومع توطيد بوتين لسلطاته داخل روسيا تضاءل اهتمامه بالحوار مع الأوروبيين بشأن الطاقة .

كانت حسابات وزارة الطاقة الروسية تقدر إن قطاع الطاقة لديها يحتاج إلى 530 مليار يورو للاستثمار فيه في حين إن الميزانية التي وضعها التحاد الأوروبي لم تكن تتعدى 100 مليار يورو وكانت واضحة حاجة القطاع الخاص لاستكمال الميزانية المطلوبة، لذا كان استبعاده من الجانب التجاري للحوار أمرا غريبا كما يقول نالسيث .

كانت المشكلة من الطرفين معا، فالاتحاد الأوروبي حرم صناعة الطاقة من مشاركة ذات معني الحوار وعلى الجانب الروسي كانت الحكومة تنظر إلى القطاع الخاص النفطي كتهديد لسلطة الدولة.[2]

[1] **الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية** أ/ قسم العلوم الاقتصادية القانونية – (العدد 11 ، جانفي 2014)، ص 92 – 96.

[2] http://democraticac.de/?pes (11/04/2019)

لكل1000 متر مكعب، في وقت أن الغاز الأوروبي معروض بسعر 200 دولار وفي 2015 ضاعفت أوكرانيا حجم استيراد الغاز من أوروبا إلى 1،3 بليون متر مكعب أي أكثر من 50 في المائة من الكمية الواردة من روسيا وحجبت أسعار الطاقة المنخفضة قدرة روسيا على استخدام مكانتها كقوة عظمى في مجال الطاقة لبسط نفوذها على جيرانها وسعى الأوروبيون إلى تحرير سوق الغاز الأوروبية .

بحلول عام 2016 فشل الحوار الأوروبي الروسي للطاقة في التوصل إلى رؤية مشتركة يثق بها الخارج أو يقتنع بها الداخل.

المطلب الثالث : تعزيز وتنسيق السياسة الطاقوية المشتركة

يهدف الحفاظ على أمن إمدادات الطاقة، من خلال ضمان استمرار حسن سير السوق الداخلية والخارجية للمحروقات، احتلت السياسة الأوروبية المشتركة للطاقة موقعا مهما في مفاوضات الاتحاد الأوروبي الرامية إلى نسخ شبكة متوازنة من العلاقات مع العالم الخارجي، وفي 17 ديسمبر 1994 تم التوقيع في لشبونة على معاهدة الميثاق الأوروبي للطاقة التي دخلت حيز التنفيذ عام 1998 وتم التوقيع عليها من قبل 56 دولة من قارات مختلفة، فيما انضمت إليها 17 دولة أخرى بصفة مراقب من بينها الجزائر، وتضمنت الوثيقة برامج ملزمة على صعيد الاتحاد الأوروبي للتنفيذ هذا الميثاق، واستهدفت هذه البرامج العمل على تحقيق التوازن بين المصالح المختلفة والمتعارضة، فهناك إجراءات تستهدف تأمين إمدادات دول الاتحاد الأوروبي من النفط والغاز ومقابل تزويد الدول المنتجة بالتمويل اللازم لتطوير حقولها، ومنافذ توزيع إنتاجها.[1]

لسنوات طويلة كانت لكل دولة من دول الاتحاد الأوروبي سياستها الطاقوية الخاصة بها، فكل من ألمانيا، إيطاليا وفرنسا كانت لها استراتيجيتها الخاصة في ما يخص مسألة الطاقة، لكن هذا تراجع بشكل كبير في السنوات الأخيرة خاصة بعد نشوب أزمة الغاز بين روسيا وأوكرانيا عامي2006 و2009، حيث صار من الصعب فهم السياسة

[1] زغبي نبيل، **أثر السياسات الطاقوية للإتحاد الأوروبي على قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري** ،مذكرة ماجستير، (جامعة فرحات عباس، 2011،2012)، ص 98.

الطاقوية لألمانيا مثلا دون فهم السياسة الطاقوية للاتحاد الأوروبي، مما دفع الاتحاد الأوروبي عام 2009 إلى تبني استراتيجية طاقوية تقوم على ثلاثة محاور.[1]

- الديمومة : العمل الفعال للحد من ظاهرة التغير المناخي من خلال تشجيع و ترويج إنتاج مصادر الطاقة المتجددة ورفع كفاءة استخدام الطاقة بشكل عام . وكذلك محاولة توفير مصادر الطاقة بأسعار مناسبة وثابتة .
- التنافسية : تحصين كفاءة شبكات الطاقة الأوروبية للوصول إلى سوق طاقة تنافسي حقيقي، بناء سوق داخلي للطاقة قائم عل المنافسة .
- أمن التموين: تنسيق عالمي أفضل ما بين العرض والطلب على الطاقة في الاتحاد الأوروبي من منظور عالمي، وضمان حصص كافية من الطاقة لأوروبا، ورفع معدلات إنتاج الطاقة داخل القارة.[2]

كما يسعى الاتحاد الأوروبي إلى تبني استراتيجية كافية الطاقة والتي صارت اغلب الدول الصناعية تتبناها فهي تتميز بتكاليفها المنخفضة وهي أكثرا توفرا وأمانا ويضاف إلى هذا سهولة توفيرها مقارنة بالسياسات الطاقوية الأخرى، فهي تقوم على ترشيد استهلاك الطاقة وتخفيض الهدر فيها هذا ما يؤدي إلى إبطاء معدلات النمو في الطلب العالمي على الطاقة عموما.[3]

إن دول الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط مشتركة في أن تكون الحدود الخارجية الجديدة عائقا يحول دون التبادل التجاري والاجتماعي والثقافي بين الدول أو ليحول دون التعاون الإقليمي، ويشكل حوض المتوسط الحيز الأمني الذي تخضع حدوده للمراقبة المشتركة بين دول الضفتين مع الشراكة الشمالية والجنوبية ليحكم الارتباط الجغرافي التاريخي والأمني وبلورة الوحدات السياسية المشتركة لمواجهة، مخاطر التهديدات المشتركة للبحر المتوسط، وتعزيز التعاون في مختلف المجالات.[4]

تعتبر عملية برشلونة فريدة من نوعها فقد وضعت أسس إقليمية جديدة تمثل نقطة تحول في العلاقات الأورو متوسطية:

---

[1] الغنجة هشام داوود، "لاستراتيجيات الطاقوية الجديدة للقوي الكبرى ،الحوار المتمدن، 20 جانفي 2016"، **asp? Nm http://www.ahewar.og/dabat/nr** (2019 /04/13 ، 17:21).

[2] علي رجب، **مستجدات السياسة الطاقة في الدول الصناعية وانعكاساتها علي الدول الأعضاء في الأوبك، النفط والتعاون العربي**، (د ب ن، د د ن، 2011)، ص، 89.

[3] **المرجع نفسه**، ص90.

[4] سهام جروري ، "الهجرة وسياسة الجوار الأوروبي"، (بسكرة: جامعة محمد خيضر ، كلية الحقوق العلوم السياسية، العدد 5، 2010)، ص 347.

1) تحديد منطقة مشتركة للسلام والاستقرار عبر تعزيز الحوار السياسي والأمني والتي تهدف لخلق منطقة سلام واستقرار في حوض البحر المتوسط، السلة السياسية

2) بناء منطقة الازدهار المشترك من خلال شراكة اقتصادية ومالية وتأسيس تدريجي لمنطقة تجارة حرة بحلول 2010، السلة الاقتصادية .

3) التقارب بين الشعوب من خلال شراكة ثقافية واجتماعية وبشرية تهدف لتشجيع اتفاقهم بين الثقافات والتبادل بين المجتمعات المدنية التقارب بين مجتمعات البحر المتوسط، السلة الاجتماعية.[1]

تضم الشراكة الأوروبية المتوسطية بعدين متكاملين :

- البعد الثنائي : يحمل الاتحاد الأوروبي عدد من الأنشطة على المستوى الثنائي مع كل بلد في إطار ما يسمى باتفاقيات الشراكة بأن يتفاوض الاتحاد مع الشركاء المتوسطين بشكل فردي .
- البعد الإقليمي : يمثل الحوار الإقليمي أحد الجوانب الأساسية للشراكة إذ يغطي المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية .

فالتعاون الإقليمي لديه الأثر الاستراتيجي الكبير كونه يتعامل مع المشاكل التي هي مشتركة بين العديد من الشركاء المتوسطين كما أنه يؤكد على التكامل الوطني . يدعم البعد المتعدد الأطراف ويكمل الإجراءات الثنائية والحوار مع الأخر.[2]

كما أن دول الاتحاد الأوروبي، لم تهمل فترات وقوع الأزمات الخاصة في مجال الغاز الطبيعي وذلك بعد الأزمة الأوكرانية الروسية وقد تم وضع العديد من الاستراتيجيات والخطط أهمها :

- ✓ العمل على تطوير تخطيط وقائي يكون أكثر تنسيقا، وذلك عبر تقييم واستعراض المخاطر التي تهدد أمن العرض .

[1] صايش عبد المالك ، **التعاون الأورومغاربي في مجال مكافحة الهجرة الغير قانونية**، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الحقوق، (كلية الحقوق بجامعة عنابة)، ص ص، 69 – 70.

[2] Benitaferrero – waldner, **PARTENARIAT EURO– MEDI TERRANEE**, "Coopération régionale panorama des programmes et des projets Bruss els, Commission europeénne , Office de cooperation Europe Aid", p p, 6 – 7.

✓ تطوير وتحديث الإجراءات الإدارية التنفيذية في حالة الأزمات، هذا على المستوى القريب أما المتوسط والبعيد فأمن الغاز في أوروبا يمكن تأمينه من خلال :

- التشجيع على تطوير سوق غازية متكاملة .
- العمل على تخفيض الطلب من خلال كفاءة الطاقة .
- التسريع في بناء البنية التحتية الاستراتيجية اللازمة .
- العمل على التنسيق الجماعي في إطار المفاوضات مع موردي الطاقة وتطبيق قوانين الاتحاد الأوروبي فيما يخص المنافسة لمنع التمييز.[1]

وجاء في المادة 194من اتفاقية لشبونة حول طريقة عمل الاتحاد الأوروبي التي دخلت حيز التنفيذ رسميا في ديسمبر 2009 تبني "سياسة طاقوية أوروبية موحدة "، وأهم أهداف هذه السياسة :

- إقامة شراكات استراتيجية مع الدول الطاقوية .
- المساعدة على تحسين الهياكل القاعدية في الدول المنتجة ودول العبور .
- تنويع واردات كل مصدر من مصادر الطاقة ليشمل عدة دول .

وقرر تنظيم عملية رائدة للرقابة المشتركة في البحار عام 2001 يهدف كل هذا إلى تشجيع بناء منظومة رقابة قوية على حدود أوروبا، وإقامة فضاء جديد للأمن الأوروبي ويستشف من قراءة خطة العمل في قمة فالنسيا 2002، وتوصيات قمت كريث مايو2003 وخاصة توصيات نابولي ديسمبر 2003، والتي تجسدت في وكالة فرونتكس frontex[2].

وهنا نلاحظ أن الجديد الذي أتى به الإعلان والذي يعد فائدة كبيرة حققتها الدول الأوروبية يتمثل في تحميل دول الجنوب مسؤولية من خلال الاتفاق على عقد اجتماعات دورية بين الأطراف المعنية لاتخاذ إجراءات كفيلة

[1] Fabien roques, **l'union européenne de l'energie – construire un politique énergétique et chimatique cohérente** , un rapport pour la commissariat géneral à la stratégie et à la prospective, (10/12/2014), p 6.

[2] بشارة خضر، **أوروبا من أجل المتوسط من برشلونة إلى قمة باريس** ، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، ص 112 – 113.

بتحسين التعاون بين مصالح الأمن والقضاء والجمارك والإدارة، وهكذا فقد شكل مشروع الشراكة كمقاربة إطار ملائما يمكن أوروبا من استدراك هذه الدولة في مجال الطاقة.[1]

من أجل تحقيق هذه الأهداف الأساسية تم تبني خطة عمل تركز على ما يلي :

على المستوى الثنائي :

- ✓ العمل من أجل تحقيق اندماج بين السوق الروسية والسوق الأوروبية
- ✓ مواصلة تحسين الشراكة الطاقوية الاستراتيجية مع الجزائر .
- ✓ ترقية الحوار والتعاون الثنائي مع الدول الكبرى المستهلكة للطاقة .

وعلى المستوى متعدد الأطراف :

✓ العمل على الدفاع على المصالح الأوروبية في تجمع مجموعة 5+8 والذي يضم الدول المنتجة والمستهلكة معا، وعلى مستوى الوكالة الدولية للطاقة كذلك .

ولقد تراجع بشكل كبير استهلاك الغاز والنفط معا، والطاقة عموما في الاتحاد الأوروبي، لتحقق إلى حد ما الأهداف التي وضعها الاتحاد سابقا عند بنية السياسة الطاقوية المشتركة، وهي :

- ➢ تخفيض الاستهلاك العام للطاقة ب (عشرون في المائة) 20% من 1990 إلى 2020 .
- ➢ الوصول إلى نسبة (عشرون في المائة) 20% كنصيب للطاقات المتجددة كمصدر جديدة للطاقة الإجمالية في آفاق 2020، و(سبعة وعشرون في المائة) 27% في آفاق 2030، وفعلا انتقل نصيبها من (ثمانية فاصلة خمسة في المائة) 8،5 % إلى (أربعة عشر فاصلة واحد) 14،1% بين عامي 2005 و2012 .[2]
- ➢ أظهرت الاستثمارات دعما قويا لمنح التعاون في مجال الطاقة مكانة اكبر في السياسة الأوروبية للجوار كتدبير أمني لسيادة الطاقة وكوسيلة للتنمية الاقتصادية المستدامة .
- ➢ دعم استقلالية طاقة أكبر من خلال دعم تنويع مصادر الطاقة وقيام تعاون أفضل في كفاءة الطاقة، التحول إلى اقتصاد متدني الكربون .

[1] **المرجع نفسه**، ص 227.

[2] الغنجة هشام داوود، **مرجع سابق**.

- إطار جديد للتعاون مع الشركاء خارج الجوار .

سيعمل الاتحاد الأوروبي مع الشركاء المهتمين ووكالة الطاقة الدولية على إجراء مراجعات شاملة لسياسة الطاقة الخاصة بكل بلد بما في ذلك تحديد العوائق التي تعترض استثمارات الطاقة وتحديد الإصلاحات المناسبة .

المبحث الثاني : الآليات الأوروبية في مواجهة تحديات الأمن الطاقوي.

المطلب الأول :تنويع مصادر الإمدادات الطاقوية .

تفكر الدول الصناعية الكبرى بجدية في الطاقات البديلة، تكون قادرة على توفير الطاقة التي يحتاجها العالم سواء في مجال الصناعي أو المجال الخدمي، ومن بين أهم الحلول المتوصل إليها هي التوجه نحو تنويع مصادر توريد المواد الطاقوية وتجنب الاعتماد الشبه الكلي على مصدر معين بالإضافة إلى تبني وصناعة الطاقات المتجددة كونها تتكون من مصدر طبيعي وتتصف بالديمومة وغير ملوثة للبيئة، ولعل من ابرز الدول الصناعية الكبرى التي تتولى اهتماما بالغا لتنويع مصادر الطاقة والاهتمام بتكنولوجيا صناعة الطاقات المتجددة حول الاتحاد الأوروبي .

يتجه الاتحاد الأوروبي نحو تنويع مصادر الطاقة وتقليل الاعتماد على الإمدادات الروسية، ومع بدء الأزمة الأوكرانية الحالية ازدادت المخاوف مجددا من احتمال توقف إمدادات الغاز الروسي إلى الاتحاد الأوروبي عبر الأراضي الأوكرانية وتزبد روسيا دول الاتحاد بأكثر من ثلث احتياجاتها من الغاز الطبيعي والنفط، ويعتمد الاتحاد الأوروبي على الخارج في استيراد ما يزيد عن خمسة وثلاثين في المائة (35 %) من احتياجاته، وتعد النرويج والجزائر وليبيا (خلال عهد القذافي) من أهم الدول المصدرة للطاقة إلى أوروبا بعد روسيا.[1]

تبعية الاتحاد الأوروبي للخارج في ما يتعلق بمصادر الطاقة من جهة، واشتداد حدة الأزمات في مناطق استخراجها ومرورها من جهة أخرى، دفعا الاتحاد الأوروبي إلى تكثيف جهوده من اجل إتباع سياسة جديدة إلى مزيد من تنويع هذه المصادر، ومما يعينه ذلك تقليل الاعتماد على الإمدادات الروسية . وعلى هذا الأساس أعدت المفوضية الأوروبية خلال النصف الثاني من فبراير 2015 مسودة استراتيجية جديدة تهدف إلى اتحاد أوروبي للطاقة يعمل على مواجهة التبعية وضمان امن الإمدادات والاستدامة وتوفير القدرة التنافسية للمؤسسات الأوروبية .

[1] دويتشه فيلله، "استراتيجية الطاقة الأوروبية والفرص العربية"، في: http://.aljazeera.net/news/ebusiness/ (2019/02/27، 14:45).

كثر مؤخرا الحديث عن مصادر جديدة للطاقة بالنسبة للاتحاد الأوروبي، ومع تعطيل مشاريع نقل النفط والغاز من أذربيجان ووسط آسيا إلى أوروبا برز اسم النرويج والولايات المتحدة وكندا وكموردين من للمزيد من الغاز والنفط، غير أن المشكلة تكمن في أن النرويج القريبة من الاتحاد الأوروبي ليست لديها احتياطات كافية من مصادر الطاقة لتلبية الطلب المتزايد في الأسواق الأوروبية .

أما الولايات المتحدة وكندا فإن لديها احتياطات ضخمة للتصدير إلى أوروبا ولا سيما بعد التزايد السريع في إنتاج النفط الصخري من الحقول الأمريكية والكندية بسبب تحسين تقنيات استخراجه، غير أن المشكلة بالنسبة إلى أوروبا تكمن في ارتفاع تكاليف نقل مصادر الطاقة عبر الأطلسي بسبب البعد الجغرافي والحاجة إلى بنية تحتية لنقل وضخ حمولة السفن عبر شبكات الطاقة الأوروبية .[1]

أي أن الدول سواء في شمال إفريقيا أو في منطقة الخليج والشرق الأوسط ستورد المزيد من النفط والغاز الطبيعي ومصادر الطاقة الأخرى إلى الاتحاد الأوروبي، وهنا تكون الجزائر في مقدمة الدول لتزويد أوروبا بمزيد من النفط والغاز الطبيعي على ضوء على ضوء الاضطرابات الأمنية المستمرة في ليبيا وغياب الاستقرار السياسي فيها، حيث توجهت الشركات الألمانية بشكل متزايد للمشاركة في مشاريع النفط والغاز الجزائرية، أما المغرب وتونس فهناك جهود أوروبية من قبل الحكومات والشركات لإقامة مشاريع مشتركة في مجال الطاقة الشمسية من اجل تزويد الأسواق المحلية والتصدير إلى أوروبا .

أما على صعيد دول الخليج، ورغم أنها تعد اكبر مصدر للنفط في العالم فإن صادراتها من النفط والغاز إلى دول الاتحاد الأوروبي لا تزال متواضعة للغاية . فالسوق الألمانية التي تعد اكبر سوق أوروبية لا تستورد على سبيل المثال سوى أربعة في المائة 4 % من احتياجاتها من نفط الخليج، غير أن الاستراتيجية الأوروبية الجديدة في مجال الطاقة تحمل في طياتها التوجه نحو الاعتماد بشكل اكبر على مصادر الطاقة العربية بشكل قوي .

لا تشكل الطاقة المتجددة (بما في ذلك الطاقة الشمسية، طاقة الرياح، الطاقة الحرارية الأرضي ...) سوى ثلاثة فاصل ستة في المائة (3.6 %) من إجمالي الطاقة الأولية في سوق الطاقة العالمية اعتبارا من عام 2010، وتعزى هذه الحصة المحدودة في المقام الأول إلى الاقتصاديات الأقل مرتبة لمصادر الطاقة المتجددة، مقارنة بمصادر الوقود الأحفوري التقليدية، والى عدم ملائمة الإمدادات المتقطعة (الطاقة الشمسية وطاقة الرياح). ولكن ثمة اتجاها نحو

[1] دويتشه فيلله، **مرجع سابق**.

تطوير الطاقة المتجددة باعتبارها سياسة لها الأولوية في العديد من البلدان . وتشمل هذه السياسة اتخاذ تدابير واسعة النطاق مثل أنظمة التعريفة التفضيلية لإمدادات الطاقة المتجددة، ومعايير حافظة الطاقة المتجددة، والإعانات المباشرة للمرافق ذات الصلة ...الخ .[1]

وتتميز الطاقات المتجددة بعدة سمات أبرزها :

- ♣ يمكن للطاقة المتجددة أن تحسن الاكتفاء الذاتي، لأنها احد أشكال إنتاج الطاقة المحلية .
- ♣ يمكن للطاقة المتجددة أن تسهم في الحد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون من خلال استبدال الوقود الأحفوري
- ♣ بعد الاستثمار في الطاقة المتجددة صناعة جديدة يمكنها الإسهام في الاقتصاديات الوطنية، وتحقيق النمو، وتوفير فرص العمل.

كما تم الترويج للطاقة النووية على أنها مصدر مهم في تنويع مصادر الطاقة، وبشكل رئيسي في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وروسيا، واعتبارا من عام 2010، بلغت الطاقة الإنتاجية العالمية للطاقة النووية (ثلاث مائة وتسعة وثمانون جيجا واط 389)، شكلت مول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية منها ما يقرب من التسعين في المائة (90 %) من الطاقة العالمية . ومن الطاقة مزايا الطاقة النووية أنها تولد الكهرباء على نطاق واسع وبشكل يتسم بالكفاءة والاستقرار، وتنعدم فيها الانبعاثات وقت توليدها، وتعد فعالة في الحد من الاعتماد الوقود الأحفوري.[2]

المطلب الثاني: تأمين الإمدادات الطاقوية الأوروبية.

تشكل المستجدات الدولية على مدى السنوات الستة الأخيرة الهاجس الأساسي لدول الاتحاد الاوروبي، فالمشاكل الأمنية ،الاقتصادية، والبيئية التي تعاني منها الدول المصدرة للموارد الطاقوية نحو أوروبا وكذا مناطق عبور الامدادات الطاقوية الاوروبية استوجبت توجه دول الاتحاد الأوروبي نحو عملية تأمين الإمدادات الطاقوية الأوروبية لتجنب الأزمات الطاقوية المحتملة في ظل الأوضاع الدولية الموترة.

[1] كين كوياما، **التغيرات في ميزان العرض والطلب العالمي على الطاقة، في مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، التكنولوجيا ومستقبل الطاقة**، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2013)، ص 37.

[2] **المرجع نفسه**، ص 37.

فتأمين الامدادات الطاقوية هو التدفق الطبيعي للمواد الطاقوية من الدول المنتجة إلى الدول المستهلكة وبأسعار مناسبة. وتعني استمرار إمداد الدول المستوردة بالمواد الطاقوية بمعزل عن كل العوامل التي تؤدي إلى انقطاعها كالحصار أو العقوبات الاقتصادية أو أعمال تخريبية أو غيرها.[1]

يمثل التنويع الطبيعي للمواد الطاقوية في العالم مصدرا للعديد من التوترات خاصة تلك المتعلقة بالاحتياطات النفطية التي تتركز في منطقة الشرق الاوسط ومنطقة الخليج العربي، في ظل عدم الاستقرار في المنطقة الشرق الأوسط، حيث تعاني المنطقة من عدم استقرار في عدة مجالات سياسية، أمنية، اجتماعية، واقتصادية.

فبالإضافة لدول المنتجة للمواد الطاقوية في منطقة أصبحت بعض الدول الشرق الأوسط ناقلة أو سامحة بالعبور تشكل لدورا أساسيا في أمن الإمدادات الطاقوية.

كما تواجه أمن الطاقة بالنسبة للاتحاد الأوروبي من مناطق انتاج الطاقة في قوقاز واسيا الوسطى والشرق الأوسط باعتبارها جسرا يربط هذه المناطق المهمة بأوروبا وممرا مهما لخطوط انابيب نقل النفط والغاز من مناطق انتاج الطاقة إلى الاسواق الاوروبية، وبأسعار معقولة، مما يقلل من اعتماد الدول الاوروبية على امدادات الغازا الطبيعي من روسيا الاتحادية تقليل وبالتالي تقليل الضغوط السياسية الروسية على السياسات الاوروبية تجاه القضايا ذات الاهتمام المشترك بين الاتحاد الأوروبي وروسيا الاتحادية.[2]

وبالتالي فإن استقرار هذه الدول يؤثر في استقرار الإمدادات الطاقوية الأوروبية، الامر الذي دعا دول الاتحاد الأوروبي للسعي جاهدة لمواجهة مختلف التهديدات الأمنية والسياسية والاقتصادية في المنطقة بشتي السبل المتاحة، لتجنب الانقطاعات المفاجئة للإمدادات النفطية في ظل تداعيات الحرب الأهلية في سوريا والأوضاع الأمنية المضطربة في العراق وليبيا وكذا الهجومات الإرهابية المتعددة التي مست تركيا وليبيا وبعض دول الخليج العربي وكذا الجزائر، بالإضافة للمشاكل السياسية بين روسيا ومناطق عبور المواد الطاقوية الروسية إلى الدول الأوروبية، ومنه أصبحت سياسة تأمين الإمدادات الطاقوية الأوروبية بالتعاون مع المصدرة ودول العبور لضمان حد أدنى من الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي الذي يضمن مصالح الطرفين من خلال تأمين إمدادات الطاقة من الدولة المنتجة إلى غاية وصولها الدول المستهلكة.[3]

---

[1] وصاف سعيدي، فاتح بنونة، سياسة أمن الإمدادات النفطية وانعكاساتها، مداخلة في ملتقى، التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، (2008)، ص 5.

[2] https://www.politics_dz.com ،(19:00 2019/04/23)

[3] وصاف سعيدي، فاتح بنونة، **مرجع سابق** ، ص ص، 7 8.

لتوفير التأمين العسكري للمضايق البحرية الحيوية، والأمن البحري لطرق الملاحة البحرية، حيث تمر أغلب ناقلات النفط والغاز المميع من مناطق الإنتاج إلى الأسواق الاستهلاكية والسعي بذلك لإحباط أعمال التخريبية المحتملة لسلسلة إمدادات الطاقة، والتي قد تربك أسواق الطاقة العالمية.

فالاتحاد الأوروبي يسعي من خلال تبنيه لسياسة تأمين الإمدادات الطاقوية لضمان أمنه الطاقوي عن التعاون مع الدول المصدرة للمواد الطاقوي لضمان أمن هذه الأخير، بالإضافة لتأمين مناطق عبور الإمدادات الطاقوية البرية بكافة السبل المتاحة.[1]

المبحث الثالث : جيوسياسية الطاقة في الاتحاد الأوروبي

المطلب الأول : الانكشاف الأمني الطاقوي الأوروبي

يستعرض هذا المبحث أهم المناطق الغنية بالمصادر الطاقوية في دول الاتحاد الأوروبي والانكشاف الأمني الطاقوي الكبير الذي تعانيه الدول الأوربية مما جعلها تعاني من تبعية للدول المنتجة لهذه المادة الحيوية ولكن قبل التطرق لهذه النقاط وجب الحديث عن البدايات الأولى لنشأة الاتحاد الأوروبي.

التطور التاريخي لنشأة الاتحاد الأوروبي :بدأ التكامل الأوروبي الحقيقي بقيام ستة دول بعقد معاهدة روما treaty of roma لإنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية (E E C) European Economic Community هي الدول الستة (فرنسا وألمانيا وإيطاليا ودول الـ benelux الثلاثة).[2]

لكنه كان قبل كل شيء مشروع فكري تبلور في أذهان مفكرين وحكماء وفلاسفة وفقهاء ورجال ومصلحين اجتماعيين، قبل أن يتحول إلى مشروع سياسي تسهم في بنائه مؤسسات تخطي بدعم رؤساء الدول والحكومات وقطاع كبير من النخب إلى السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مختلف الدول الأوروبية . هذا المشروع تبلور تدريجيا وعلى مدى عقود طويلة من خلال رؤى فكرية في البداية اختلفت دوافعها وأهدافها، حتى دخلت معاهدة ماستريخيت حيز التنفيذ في الأول من شهر نوفمبر عام 1993 .[2]

[1] عبد الجليل بعاسو، **مرجع سابق**، ص 150.

[2] رونالد تيرسي، جون قان اودينارد، **السياسة الخارجية الأوروبية هل مازالت أوروبا مهمة ؟**، ترجمة طلعت الشايب، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2016)، ص 14.

[2] مخلد عبيد المبيضين، **الاتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية متميزة**، (عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2012) ص 25.

لكن قبل دخول معاهدة ماستريخت مر الاتحاد بعدة **مراحل** هي :

المرحلة الأولى: 1951_1992 ونشأة الجماعة الإقتصادية الأوروبية : بعد الحرب العالمية الثانية والدمار الذي شهدته القارة الأوروبية في أعقاب تلك الحرب، اجتمعت ستة دول أوروبية لإيجاد وسيلة لمنع وقوع حرب أخرى هناك وذلك في عام 1951، ورأت تلك الدول وهي فرنسا، ألمانيا، بلجيكا، لوكسمبورغ، هولندا، وإيطاليا بأن أفضل طريقة لمنع وقوع الحرب جديدة هي التعاون علي إنتاج الفحم الصلب، و إتفقت علي حسم الصراعات والخلافات حول مناجم الفحم والحديد، وما يرتبط بها من صناعات والتي كانت احد أهم الأسباب الرئيسية في نشوب الحرب العالمتين الأولي والثانية. ففضلت هذه الدول التعاون فيما بينها بتوقيعها لمعاهدة باريس القاضية بإنشاء الجماعة الأوروبية الفحم والفولاذ كخطوة لتسهيل وتحرير تجارة الفحم والصلب بين الدول الأعضاء.[1]

كما حافظت مسيرة الوحدة الأوروبية على هذه الرغبة عند توقيع الاتفاق الشهير الذي وقع في روما سنة 1957، والذي يعتبره الكثيرون البداية الحقيقية لتبلور مشروع الوحدة الأوروبية . فقد جاء بدوره ترجمة لاتفاق ما سمي بالمجموعة الأوروبية للطاقة الذرية، والذي سهل الخبرات . ومعدات في مجال الطاقة النووية، وكان الغطاء الذي خرجت منه السوق الأوروبية المشتركة والتي وقعت عليها ست دول أوروبية . وهكذا، عكس الانطلاق من التفاصيل المعاشة، رغبة في بناء تفاعلات حدودية بين الشعوب الأوروبية، لا تكون حبيسة قرارات فوقية تصدر من أعلى، بقدر ما تحولت إلى ممارسة يومية تهدف إلى تحقيق هذه القيمة بالتراكم العملي، وعبر خلق قنوات شعبية ومؤسساتية تعيق من التفاعلات الأفقية بين الأوروبيين.[2]

دخلت المعاهدة الجديدة حيز التنفيذ في الأول من جانفي 1958، وبينما هشت الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية، صارت الجماعة الاقتصادية الأوروبية الأساس لتطور الجماعة المستقبلي. كانت مؤسساتها مماثلة لمؤسسات الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، لكن ببساطة تنفيذية أقل قوة نوعا ما، تسمى المفوضية لا السلطة العليا، إقامة الجماعة الإقتصادية الأوروبية مجموعة واسعة من الاختصاصات الإقتصادية منها : صلاحية إقامة اتحاد جمركي مع

[1] زغبي نبيل، **مرجع سابق**، ص 74.

[2] عمرو الشبوكي، "أوروبا من السوق إلى الاتحاد، صناعة وحدة "، الأهرام http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram، في: (2019/04/13، 14:34)

العمل بنظام التجارة الداخلية الحرة، وتطبيق تعريفة خارجية موحدة، ووضع سياسات لقطاعات بعينها أبرزها الزراعة والتعاون بمعناه الأعم.[3]

المرحلة الثانية : انطلاقا من 1551 وتحول الجماعة إلى اتحاد : بدأت هذه المرحلة بالتوقيع على اتفاقية ماستريخيت (maastricht) في 17 فيفري 1992 التي أنشأت الاتحاد الأوروبي وتمت المصادقة عليها بين 1992 و1993 من طرف البلدان 12 للمجموعة الأوروبية (بلجيكا، الدنمارك، فرنسا، ألمانيا، المملكة المتحدة (انسحبت لاحقا)، اليونان، ايرلندا، إيطاليا، لوكسمبورغ، هولندا، البرتغال، إسبانيا). وبموجب هذه الاتفاقية تأسس الاتحاد متخذا من . بروكسل مقرا له . وشهدت هذه المرحلة انضمام النمسا وفنلندا والسويد في 01 جانفي 1995،تلتها سنة 2004 دول البلطيق وأوروبا الشرقية، ثم رومانيا وبلغاريا سنة 2007، ليصل اليوم عدد الدول المنضمة للإتحاد إلى 27 بلد.

[3] جون بيندر وسايمون أشروود، **الاتحاد الأوروبي، مقدمة قصيرة جدا**، (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2015)، ص 23.

الجدول رقم (01) : إنتاج واستهلاك الغاز الطبيعي والبترول لأهم الدول المنتجة لعام 2007.

البلد	غاز طبيعي (مليار م^3 / سنويا)			بترول خام (برميل/ يومي)		
	إنتاج	استهلاك	+ / _	إنتاج	استهلاك	+ / _
روسيا	610,10	91,10	+ 519,00	7590000	2450000	+5140000
النرويج	90,00	4,30	+ 85,70	2550000	210000	+2340000
المملكة المتحدة	72,00	91,00	_ 19,00	1600000	17500000	_150000
الدانمارك	9,20	4,60	+ 4,60	380000	190000	+190000
ألمانيا	14,30	82,70	_ 68,40	68000	2650000	_2582000
رومانيا	11,60	16,40	_ 4,80	110000	212000	_102000
هولندا	64,00	37,00	+ 27,00			
إيطاليا	8,90	77,80	_ 68,90			

المصدر: زغبي مرجع سابق ذكره.

على الرغم من هذه القدرة المحدودة إلا أن الاتحاد الأوروبي يتمتع بمزايا جغرافية تتعلق بهذه القضية، إذ يقع في منطقة خاصة جدا، فهو محاط من قبل أكبر المنتجين الرئيسيين للطاقة روسيا والنرويج، بحيث يمكنها هذا الموقع من الوصول إلى المصادر بسهولة عن طريق دولتي عبور هامة، تركيا وأوكرانيا. مما يسهل على الدول الاتحاد الحصول على احتياطا بحر قزوين، آسيا الوسطى، الشرق الاوسط.

المطلب الثاني : جغرافية الطاقة في جنوب المتوسط

إقليم الضفة الجنوبية الغربية للمتوسط يتشكل من دول المغرب العربي، ويرجع المصطلح إلى التسمية العربية "جزيرة المغرب" وهي تسمية أطلقها الجغرافيون العرب على هذه المنطقة التي تمتد من ليبيا إلى المغرب الأقصى، ولكلمة المغرب دلالة مزدوجة جغرافية وتاريخية في الوقت نفسه. أما الجغرافيين الفرنسيين والمستكشفين والعسكريين فيطلقو على المغرب العربي اسم شمال إفريقيا .[1]

هذا فيما يخص التحديد الجغرافي للمنطقة، أما فيما يخص توزيع الموارد فيها فهي موزعة بشكل غير عادل فيها، فهي لا توجد في جميع أنحاء العالم بكميات متساوية . ولا تتوزع على الكرة الأرضية توزيعا عادلا، نفس الشيء يحدث مع دول منطقة جنوب متوسط حيث نلاحظ وجود فروقات نسبية في توزيعها، فيمكننا الحديث عن احتياطات معتبرة من الغاز والبترول في الجزائر وليبيا، تقابلها كل من تونس والمغرب باحتياطات ضعيفة جدا وجهتها للاستهلاك المحلي.

تعتبر الجزائر وليبيا من أغنى الدول الإفريقية طاقويا، حيث يقدر احتياطهما حسب تقرير صادر عن المجموعة الدولية " بريتش بتروليوم" لسنة 2012 ب 12.20 مليار برميل على التوالي، أما الإنتاج فهو حدود 1.6 مليون برميل يوميا بالنسبة لليبيا و1.2 مليار برميل بالنسبة للجزائر . أما بخصوص الغاز الطبيعي فيقدر إنتاج الجزائر ب78 مليار متر مكعب، أما احتياطاتها فتقدر ب 4.5 ألف مليار متر مكعب أي ما يعادل (إثنان فاصلة إثنان في المائة) 2.2% من الاحتياطي العالمي . وتصنف بذلك الثامنة عالميا والرابعة عالميا فيما يخص الاحتياطي الليبي من الغاز الطبيعي ب 1،419 تريليون متر مكعب ونشير في هذا السياق إلى أن (خمسة وسبعون في المائة) 75% من التراب الليبي غير مستغل حاليا، وأنه من المحتمل جدا أن ينطوي علي ثروة ضخمة من موارد الطاقة.[2]

[1] ليندة عكروم، **مرجع سابق**، ص 39.

[2] شاكري قويدر، **التحديات المتوسطية للأمن القومي لدول منطقة مغربية 2011/2001**، مذكرة ماجستير، (جامعة الجزائر 3، 2015/2014)، ص 58.

1- الجزائر:

تتركز حقول البترول جزائرية في منطقتين حوضيتين هما حوض بولينياك وحوض الحمرا، وفي مايلي عرض لأهم حقول البترول في الجزائر. يوجد النفط الذي تم اكتشافه إلى يومنا هذا في 207 حقل لزيت والغاز يقع 73 منها في حوض اليزي، و57 في أحواض وسط الصحراء،34 في أحواض قدامس ورونوس 21 في واد مية . عند تحليل جيوغرافية الاحتياطات الأولية نجد أن أغلب هذه الاحتياطات موجودة في جزء الصحراوي.[1]

حقل حاسي مسعود الجنوبي : أقدم حقول البترول في الجزائر حيث اكتشف عام 1956، ويعد هذا الحقل أهم حقول الجزائرية لضخامة إنتاجه البالغ متوسطه اليومي 250الف برميل ينتجها نحو100 بئر متوسط عمقها 1100 قدم تحت منسوب الأرض.[2]

حقل حاسي مسعود الشمالي : الثاني حقول الجزائرية حيث يبلغ متوسط إنتاجه اليومي 190 ألف برميل ويضم الحقل 65 بئرا منتجة متوسط عمقها 1100 قدم تقريبا تحت منسوب سطح الأرض ، اكتشفت أيضا عام 1965.

حقل غازي الطويل : رابع أكبر حقول الجزائرية حيث يبلغ متوسط إنتاجه اليومي حوالي 90ألف برميل وهو يضم 40 بئر متوسط عمقها 6400 قدم .

أما باقي حقول الجزائرية وعددها حوالي 44 حقل يتراوح متوسط إنتاجها اليومي بين 82ألف برميل (حقل روض لبغل) 25 برميلا فقط (حقل العدديين).[3]

2 تونس:

اكتشف أول حقل بترولي في تونس عام 1963، وهو البرمة الواقع علي الحدود السياسة مع الجزائر، ويعد هذا الحقل أهم الحقول التونسية وأكثرها إنتاجا، ويضم البورمة 38 بئرا .

ويوجد **حقلان** في تونس هما: سيدي أثيم علي علي بعد 30 كلم شمال غرب صفاقس .

---

[1] بن زيدان فاطمة الزهراء، **دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية في الجزائر من منظور الجغرافيا الاقتصادية**، مذكرة ماجستير، (جامعة حسيبة بن بوعلي، 2012/2011)، ص 77.

[2] محمد خميسن الزوك، **جغرافية العالم العربي**، (الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2000)، ص 418.

[3] **المرجع نفسه**، ص 419.

عشتار البحري في خليخ قابس علي عمق 80 متر تقريبا، في بقعة تبعد عن صفاقس بمسافة 90 كلم إلى الجنوب الشرقي منها، وقد اكتشف هذا الحقل عام 1981 .[1]

3 المغرب:

إنتاج المغرب من البترول ضئيل للغاية حيث لا يتجاوز 32ألف طن متري لذا تأتي في بمؤخرة الدول العربية المنتجة للبترول .

ويتم استخراج البترول من **3 حقول** صغيرة:

حقل سيدي فيلي : اكتشف عام 1948، ويضم 3 أبار متوسط إنتاجها 193 برميلا يوميا.

حقل هاريسا: اكتشف عام 1958، ويضم 6 أبار إنتاجها اليومي 99 برميلا

حقل سيدي غالم: أحدث الحقول العربية أكتشف عام 1961، ويضم 8 أبار متوسط إنتاجها 660 برميل يوميا.[2]

4 ليبيا :

قسمت ليبيا طبقا لقانون البترول "النفط "1955 إلى **4 أقسام** نفطية كبرى ، ثم قسم كل منها إلى مجموعة من مناطق الامتياز، اعطي لكل منها رقم خاص، والأقسام الأربعة الكبرى هي :

القسم النفطي الأول : ويغطي الجزء الشمالي الغربي من البلاد .

القسم النفطي الثاني : ويشمل كل الأجزاء الشمالية الشرقية .

القسم النفطي الثالث : ويشمل كل الأجزاء الجنوبية الشرقية .

القسم النفطي الرابع : ويشمل باقي أجزاء البلاد أي الجنوب الغربي .[3]

[1] صبري فارس الهيثي حسن أبو سمور، **جغرافيا الوطن العربي**، (عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع، 1999)، ص 181.

[2] الزوك، **مرجع سابق**، ص 432.

[3] عمار الفيتوري ، محمد عبد السلام، **جغرافية ليبيا**، مذكرة سنة ثانية دكتوراه، (جامعة قاريونس، 2010/2009)، ص 107.

الشكل رقم (01): توزيع إنتاج الغاز الطبيعي والبترول في المغرب العربي

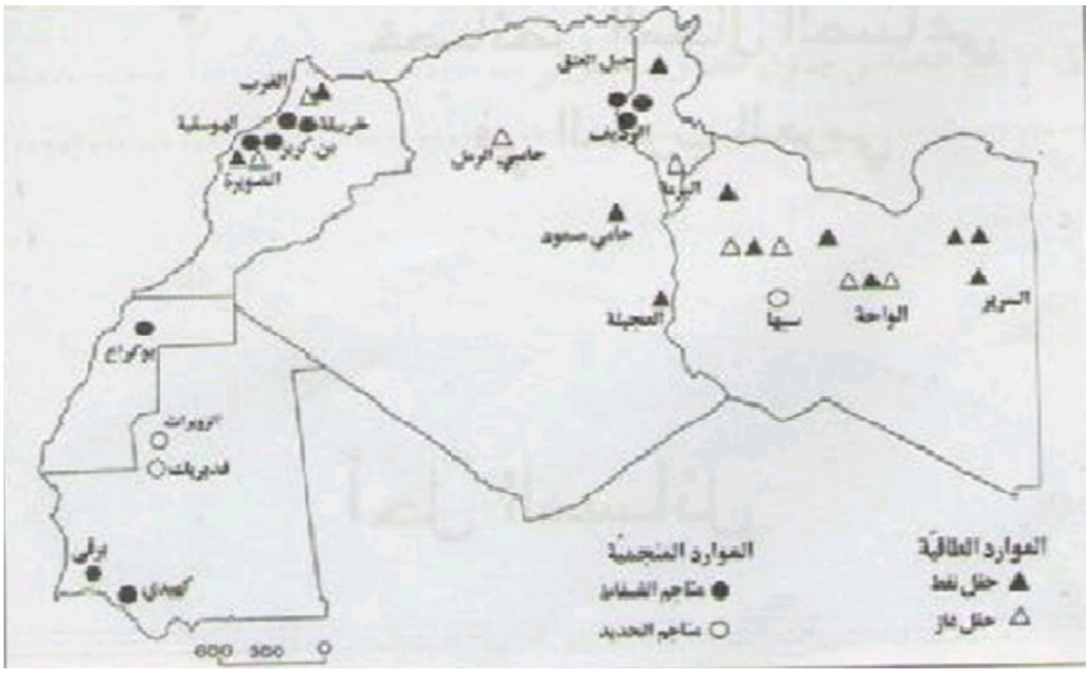

Source: http://6boudhawi.over_blog.com/article_96775920.htm

وأهم ما يمكن ملاحظته من خلال الخريطة أن التوزيع الجغرافي لحقول الغاز والنفط في الجنوب الغربي للمتوسط يمتاز بالتباين، فالجزائر وليبيا تمتلكان النسبة الأكبر من الحقول الجزائر فيما يخص الغاز الطبيعي، وليبيا البترول، أما المغرب تونس فتوجد بهما بعض الحقول لكن احتياطاتها ضعيفة مقارنة بدول الجوار.

المطلب الثالث : أهمية الطاقة في جنوب المتوسط بالنسبة للاتحاد الأوروبي .

إن المصادر الطاقوية (البترول والغاز الطبيعي) ، تلعب دورا مهما على جميع المستويات سواء سياسيا، واقتصاديا وأمنيا ، فلم يعد ينظر لهذه المسالة أنها مسالة اقتصادية وفقط بل هي صارت متعددة الإبعاد ، والطرف الأوروبي مدرك لهذه الاعتبارات كل الإدراك ، حتى صار يربط الأمن الطاقوي بالأمن القومي ، ونحن هنا سنقوم باستعراض الأهمية التي تمثلها طاقة الجنوب المتوسط بالنسبة لأوروبا جغرافيا ، سياسيا ، اقتصاديا وأمنيا.[1]

[1] الزوك، **مرجع سابق**، ص ص، 412 413.

1. المستوى السياسي:

يمكن للدول المنتجة للموارد الطاقوية استخدام هذه الموارد كوسيلة للضغط السياسي على أي دولة في المنطقة أو إقليم جغرافي معين ، على أن هذا الاستخدام هو سلاح ذو حدين ، فمثلا استخدام العرب سلاح النفط عام 1973 كسلاح سياسي ضد الولايات المتحدة وهولندا لدعمها السياسة الصهيونية اتجاه الوطن العربي كان له مفعول قوي ، وعلى النقيض من ذلك استخدام سلاح النفط عام 1991 كعقاب ضد العراق إثر حرب الخليج الثانية من خلال منع بيع وتصدير النفط العراقي مما ألحق أضرار بالغة بالاقتصاد العراقي.[1]

كما أن حاجة الدول الأوروبية والغربية عموما إلي النفط من جهة وأهمية النفط بالنسبة للدول المصدرة كمصدر للثروة، والحصول علي العملات الأجنبية من جهة اخري، هما الأساس لإمكانية أن يكون النفط جسرا للعلاقات بين الدول.[2]

حيث بإمكان دول الضفة الجنوبية للمتوسط في حالة وقوع أزمات سياسية مع الدول الأوروبية واستعمال الورقة الطاقوية كوسيلة ضغط اتجاهها وهذا من خلال قطاع الصادرات تماما، أو خفض في الكمية المصدرة أو حتي من خلال زيادة الأسعار علي سبيل المثال، كما قد تستعمل الدول الأوربية وهذه الميزة لدي الضفة الجنوبية كسلاح تجابه به من خلال مقاطعة الواردات (الغاز والبترول) القادم من دول المنطقة وقطع جميع العلاقات التجارية معها مما يجعل دول المغرب العربي تعاني اقتصاديا بحكم أن أغلبه هي دول ريعية، وعلي نقيض من ذلك هنا أمكن الحديث عن دور الموارد الطاقوية (البترول والغاز)في ربط علاقات تجارية قوية بين دول الضفة الجنوبية المتوسط للمتوسط مقابل تصديرها لمنتجات أخري وهذا التشابه في العلاقات التجارية بين الضفتين ويجعل الدول تدرك أن المكاسب التي تحققها من هذا التبادل كبيرة جدا مما يدفعها إلي توطيد العلاقات والتي من شأنها خلق منطقة مستقرة أمنية خالية من النزعات والصراعات بينها .

ولإبراز أهمية الطاقة أكثر سياسيا نتذكر خطاب كلي منصور رئيس وزراء فرنسا في 10 كانون الأول عام 1917 حيث قال "أن النقص في النفط سيؤدي الي شل حركة جيوشنا .

[1] هاني عبد القادر عمارة، **الطاقة وعصر القوة**، (عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2011)،ص 175.
[2] **المرجع نفسه**، ص ص 175 176.

ونستذكر أيضا أن من أسباب خسارة الحرب في 1967 كان ورائه عدم وصول الإمدادات النفطية لساحات المعارك علي الرغم من أن الوطن العربي يقع علي احتياطات كبيرة من النفط.[1]

كما انه قد يستخدم ضد الدول الغنية به مما يجعل تلك الدولة تعيش حالة من الاضطراب وعدم الاستقرار .

إن مسألة الفصل بين السياسة والنفط أمر لا يمكن تصوره علي الإطلاق "فالنفط أصبح مادة استراتيجية وسياسية بقدر ما هو مادة اقتصادية وتجارية أو الاقتصادية البحتة " حيث وبهذا الصدد يقول الدكتور محمد الرميحي في كتابه النفط والعلاقات الدولية: "مازال النفط كمادة خام حيوية للبشر يثير من النقاش في ميدان السياسة أكثر مما يثيره في ميدان الاقتصاد، وتأثر فيه العوامل السياسة بشكل أكبر وأوسع من العوامل الاقتصادية ، فكمية الإنتاج النفطي وكذلك أسعاره هي قرارات سياسية بشكل أكبر وأوسع من العوامل الاقتصادية، فكمية الإنتاج النفطي وكذلك أسعاره هي قرارات سياسية بالدرجة الأولي، وليس لها علاقة بميكانيكية قواعد السوق الكلاسيكية المعروفة.[2]

2. الجغرافيا:

الموقع الجغرافي للضفة الجنوبية ذو أهمية بالغة، فهي تقع قريبا جدا من أوروبا أكبر مستهلكي النفط والغاز، ويمكن إن تتصل بها مباشرة عبر البحر الأبيض المتوسط دون المرور بأية قناة ملاحية او عبر أراضي دولة أخري، إلي إيطاليا وفرنسا وإسبانيا الي الدول الأوروبية الأخرى، وبهذا فهي تتميز عن منطقة الخليج العربي بهذه الميزة ، إذا أنها توفر نحو ثلاثة أرباع المسافة بين دول الخليج وأوروبا مرورا برأس الرجاء الصالح، وتوفر نحو ثلثي المسافة بينهما مرورا بالبحر الأحمر وقناة السويس والبحر المتوسط، وهذا لا يعني اختصارا للمسافة، إن علاوة على تجنب المخاطرة أوقات الأزمات والحروب في منطقة الشرق الأوسط.[3]

هذا القرب الجغرافي الكبير لضفتين برزت كميزة تبرز أهمية الموارد في الضفة الجنوبية أكثر بالنسبة للأوروبيين، فهذا القرب وفر لهذه الدول الكثير من الوقت والجهد كذلك تجنب مخاطر القرصنة البحرية خاصة بعد غلق قناة

[1] وحيد خير الدين، **أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات–دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير، (جامعة محمد خيضر، 2013/2012)، ص 74.

[2] **المرجع نفسه**، ص 75.

[3] الفيتوري، **مرجع سابق**، ص 114.

السويس في الفترة من الفترات وإضرار الناقلات القادمة من الخليج العربي والمحملة بالنفط والغاز غلي الدواران حول إفريقيا.

3_ المستوي الاقتصادي :

لثروات النفطية مزايا كثيرة لا تعد ولا تحصى فهو السلعة الاستراتيجية الرقم واحد في العالم في الوقت الراهن، فهو المصدر الأول لطاقة والتي تعتبر العجلة التي تحرك دواليب الاقتصاد العالمي ، حيث أن عالم الاقتصاد الحديث برأي علماء الاقتصاد المحدثين يعتبرون الطاقة صارت تشكل عاملا جديدا من عوامل الإنتاج الي جانب الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم، ونجد الطاقة النفطية حتى الآن وفي المستقبل القريب أيضا، أوفر وأفضل وأسهل أنواع الطاقة التي تستعمل في مختلف القطاعات الاقتصادية، كالقطاع الصناعي وقطاع المواصلات والقطاع الزراعي والسياحي والتجاري وحتى لخدماتي... وغيرها من القطاعات الاقتصادية التي تشكل القلب النابض للاقتصاد العالمي . بحيث أصبح النفط هو الرمز الأساسي للتقدم الاقتصادي في أي بلد من العالم، [1] بحيث لم يعد البترول مجرد طاقة محركة بل أصبح أيضا خاما لعدد من الصناعات المهمة بعد الارتفاع المذهل الذي طرأ علي عدد من مشتقات البترول بحيث زاد هذا العدد من 5 الى 1200 أكثر خلال ربع القرن الأخير، ومنها ما يستورده الدول المصدرة للبترول مثل الأسمدة الآزوتية والمبيدات الحشرية والبلاستيك والمواد العازلة والمنظفات.[2]

وهذا ما يمكن ملاحظته بين الجنوب والشمال المتوسطي جنوب مصدر للبترول والغاز وشمال مستورد له، ولكن في نفس الوقت تعتبر الضفة الشمالية المصدر الأول للمشتقات البترولية الآتية من الدول الأوروبية

لقد غيرت الثروة الطاقوية مسار الحياة في القارة الأوروبية مثل بقية العالم بشكل لم يسبق له مثيل حيث استخدمت مشتقات البترول والغاز في إنتاج الطاقة الأزمة لتشغيل المصانع وتحليه مياه البحار تحريك المكينة الزراعية، مواصلات وتنظيم تنقل الأفراد والسلع ومنه تنمية القطاع السياحي والتجاري والخدمي، وغيرها من القطاعات الاقتصادية .

[1] خير الدين، **مرجع سابق**، ص 76.

[2] يوسف أبو الحجاج، **البترول والتنمية الاقتصادية في شبه الجزيرة العربية**،(القاهرة: دار القومية للطباعة، 1975)، ص 163.

4_ المستوي الأمني:

إن الأمن التقليدي يعرف أساسا بالنسبة لدولة بصباغ التهديد العسكري ورغم وضوحه فإن هذا التعريف للأمن ليس كاف لفهم الانبثاق الحالي المشاكل التي تهدد أمن الدولة دون أن تكون ذات طبيعة عسكرية هذه المشاكل يمكن أن تعطي تفسيرا لأشكال متعددة تأتي خاصة من الإرهاب وتجارة المخدرات إلى المشاكل البيئية أو الهجرة أو السياسة، الاجتماعية فالأمن بشكله الواسع أصبح يعني غياب التهديدات عسكرية وغير عسكرية بذلك فإن الاعتماد المتبادل يمكنه أن يكون مصدرا للأمن العسكري مع التشديد على الاهتمام بالرهنات الأمنية الغير عسكري.[1]

من خلال هذا الطرح لمفهوم الأمن والذي يعرفه بمفهومه الواسع ولا يحصره في المفهوم العسكري والدور الذي تلعبه العلاقات الاعتماد المتبادل لتوفير الاستقرار بالمنطقة الجغرافية المعينة، يمكننا الأخذ بعين الاعتبار الدور الذي يمكن أن يلعبه المورد الطاقوي كورقة تبني عليها العلاقات الاعتماد المتبادل بين الضفتين الشمال المتوسطي مستورد لموارد الطاقوية (بترول والغاز) من جنوب المتوسط في نفس الوقت مصدر المنتجات الصناعية له بالتالي زيادة الارتباط التجاري بينهما، بالحديث أمن أوروبي يشير إلى النفط الإفريقي الذي صار يشكل محور الخطة الأمريكية لسيطرة والمنافسة النفوذ السياسي الاقتصادي الأوروبي في القارة من خلال زيادة الصادرات والاستثمارات الموجهة إليها، فسيطرة الأمريكية على نفط إفريقيا، تفتح أسواقا للمنتجات الأمريكية في الدول القارة السمراء، فنصيب الولايات المتحدة من السوق الإفريقية ليزيد عن (ثمانية فاصل ستة من المئة) 6،8 % مقارنة (ثلاثون من المئة) 30 % لدول الاتحاد الأوروبي وعلى رأسها فرنسا التي تحتفظ بقوات عسكرية متمركزة في لتشاد في موجب اتفاق الدفاع الثنائي.[2]

كما تتخوف أوروبا وغيرها من الدول الغرب من الدور المتنامي للصين في القارة الإفريقية، ومنافسة الكبيرة في استثمار النفط هناك، إقامة علاقات اقتصادية متنامية مع الدول المنطقة، فحصلت عام 2004 على امتيازات

[1] ليندة عكروم ، **مرجع سابق**، ص 42.

[2] قصي عبد الكريم إبراهيم، **أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية، النفط السوري أنموذجا**، (دمشق: منشورات الهيئة العامة للكتاب، 2012)، ص 50.

نفطية كبيرة منها في جنوب السودان، الذي يعتبر ثالث أكبر شريك تجاري للصين في إفريقيا بعد أنغولا وجنوب إفريقيا.[1]

تدرك الدول الأوروبية أن التصاعدي للتنين الصيني، والنفوذ الكبير للولايات المتحدة الأمريكية في القارة الإفريقية، وحتما شمال القارة الإفريقية لن يكون بمنئي عن هذا التصاعد وهوما سيشكل خطرا علي الأمن القومي الأوروبي لذا تعمل الدول الأوربية من خلال هذه الاستراتيجية إلي مد نفوذها علي شمال القارة الإفريقية والتي ستكون بوابتها إلى عمق القارة السمراء وهذه الاستراتيجية تكون من خلال توطيد العلاقات مع دول الجنوب المتوسطي عن طريق الاستفادة قد الإمكان من الموارد الطاقوية الموجودة بالمنطقة وبالتالي الوصول إلي درجة كبيرة من الارتباط المص لحي بين الضفتين، مما يجعل أغلب معاملات دول الضفة الجنوبية للمتوسط مرتبطة بالاتحاد الأوروبي وبنسب قليلة جدا مع دول أخرى، وبهذه الطريقة يمكن لدول الأوربية الحصول علي شريك موثوق وبالتالي إبعاد أي تواجد أجنبي في المنطقة يمكن أن يهدد أمنها القومي .

فالمصادر الطاقوية عموما والنفط خصوصا رئيسيا في تفوق الدول أو هزيمتها خلال الصراعات والمعارك وذلك عبر التاريخ الأمثلة كبيرة جدا أي من يملك النفط القوة ومن لا يمكن النفط يكون منكشف امنيا، ولعل هذه الجزئية يمكن اعتبارها نقطة ضعف في الاتحاد الأوربي رغم الانجازات الكبيرة المحقق مثل العملة الموحدة، واتفاقية شنغن، إلا إن نقص الموارد الطبيعية فيه جعله منكشف امنيا نوعا ما .

إذن تدرك بعد عرض أهمية الموارد الموجودة في جنوب المتوسط بالنسبة للاتحاد الأوروبي إن هذا الأخير أصبح لتعزيز علاقاته ملزم لا مخير لتعزيز في مجال الطاقة مع هذه الدول وذلك لعدة اعتبارات مثل القرب الجغرافي، سهولة النقل وقلة التكلفة، علاوة على ذلك النوعية الجيدة للبترول الموجود في المنطقة مقاربة مع ذلك الموجود في مناطق أخرى من العالم والذي يتميز بارتفاع نسبة الكبريت فيه .

[1] قصي عبد الكريم إبراهيم، **مرجع سابق**، ص 51.

خلاصة الفصل الثاني

- ✓ الدول الأوروبية كغيرها من مناطق العالم تعرف تباين كبير في توزيع الموارد الطاقوية فيها فهي تعاني تبعية طاقوية للخارج، حيث نجد روسيا الشريك الأول في المبادلات معها حيث تزود دول الاتحاد بأكثر من 50% من الغاز، ثم تأتي دول أخرى بنسب متباينة.
- ✓ تعتبر الجزائر وليبيا أهم الموردين لأوروبا من جنوب المتوسط، فالجزائر تأتي في المرتبة الثانية بعد روسيا فيما يخص الغاز الطبيعي، أما ليبيا فتحتل مراتب متقدمة في وارداتها البترولية.
- ✓ إن المصادر الطاقوية عموما والنفط خصوصا كان سببا رئيسيا في تفوق الدول و لعل هذه الجزئية يمكن اعتبارها نقطة ضعف الاتحاد الأوروبي رغم الانجازات الكبيرة المحققة مثل التكامل الاقتصادي.
- ✓ بعد عرض أهمية الموارد الطاقوية الموجودة في دول جنوب المتوسط أصبح الاتحاد الأوروبي ملزما لا مخير لتعزيز علاقاته في مجال الطاقة مع هذه الدول.

الفصل الثالث

البعد المغاربي للسياسة الطاقوية للإتحاد الأوروبي

تعد المصادر الطاقوية المتجددة المتغير الأبرز في رسم الصور المستقبلية للإمداد الطاقوي، خاصة أن معظم دول العالم بلغ فيها استخدام الطاقات الأحفورية حدود الذروة، الأمر الذي يطرح تحديات كبرى فيما يتعلق بنماذج التنمية وتوجهات الاستدامة، لاسيما إذا تعلق الأمر بالاقتصاديات النامية التي تعتمد نماذج الطاقة التقليدية في تمويل خططها التنموية، وبالموازنة مع النداءات العالمية المطالبة بالارتقاء بمسارات الاقتصاد المستدامة و إعادة الهيكلة لإرساء اقتصاد منخفض الكربون، ودعم الاقتصاد الصديق للبيئة وتطبيقاته في مختلف المجالات وفي مقدمتها المجال الطاقوي، لذلك فقد أصبح تبني الطاقات المتجددة بالنسبة للاتحاد الأوروبي كبديل استراتيجي للطاقات التقليدية، دون الاستغناء عن علاقات التعاون والشراكة في مجال الغاز الطبيعي، وهذا ما سنعالجه في الفصل الثالث الذي قسمناه إلى مبحثين، حيث نستعرض في المبحث الأول الانفتاح على الطاقات المتجددة كآلية لتحقيق الأمن الطاقوي، ثم نتناول في المبحث الثاني أثر الشراكة الأورومتوسطية على السياسات الطاقوية.

المبحث الأول: الانفتاح على الطاقات المتجددة كآلية لتحقيق الأمن الطاقوي .

المطلب الأول: السياسات الجديدة لسوق الطاقة الأوروبي .

تتفق دول الاتحاد الأوروبي على أن أوروبا تعتمد بصورة مفرطة على إمدادات الطاقة القادمة من دول أو مناطق توصف بأنها "غير ديمقراطية وغير مستقرة" وذلك ما يثير لديها ذعر كبير، فأمور من قبيل عدم الاستقرار السياسي في الدول المصدرة للغاز والبترول، أو ببلدان تمر بها شبكات النقل، تترجم إلى قصور الإمدادات عند الوصول إلى مناطق الاستهلاك، وهي مخاوف تتحسب لها الدول الأوروبية المستوردة.

وفي ضوء تلك التحديات والمشاكل التي تواجه دول الاتحاد الأوروبي، تطورت سياسة الطاقة في الاتحاد من صيغتها الأولى في مواجهة منظمة أوبك، لتكون أكثر شمولية لتحقيق ثلاث أهداف مركزية في ذات الوقت وهي الديمومة والتنافسية وأمن الطاقة، بشكل لا يمكن التفريط بأي منها أو تحقيق أحدها على حساب الآخر[1].

شكل رقم (02) : مثلث سياسة الطاقة الأوروبية

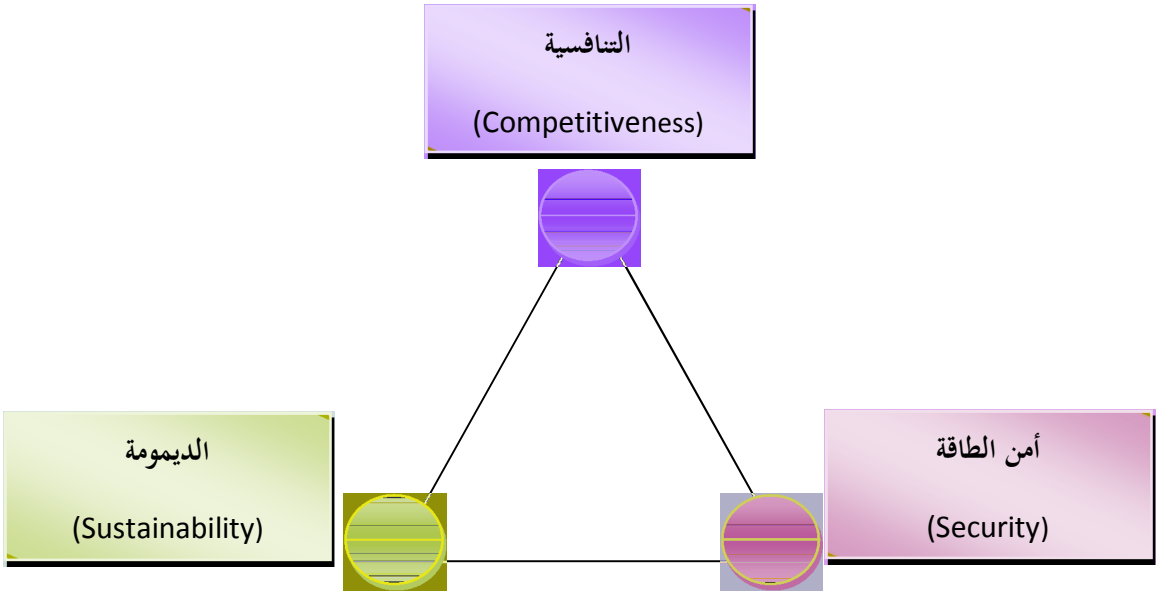

source: Leoni, Torino,Italy Instituto

European Energy Security and Climate Politicies, 16 february 2009

[1] Bichara Khader, "quelque sécurité énergétique pour l UE ? le cas du pétrole et du gaz", **Revue géostratégique**, n°20 les crises en Europe, Juillet 2008, page 128

و لتحقيق أهدافه تبنى الاتحاد الأوروبي استراتيجية مشتركة جديدة تهدف أساسا إلى تعزيز أمنه على هذا الصعيد وأطلق عليها تسمية 20/20/20، ويرمز ذلك إلى خفض (عشرون في المائة) 20 % من الانبعاثات الكربونية المتسببة في الاحتباس الحراري، وضمان نسبة (عشرون في المائة)20 % من الاستهلاك النهائي لمصادر الطاقة المتجددة، وخفض الاستهلاك الإجمالي للطاقة بنسبة (عشرون في المائة)20% وذلك بحلول عام 2020 وأعلنت المفوضية الأوروبية عن هذه الاستراتيجية في بروكسل بتاريخ 10 نوفمبر 2010 بعد عشرات الاجتماعات ويمكن تلخيص أبرز ما جاء فيها في خمسة أولويات أساسية أدرجت ضمن استراتيجية " أوروبا 2020" [1] وهي :

أولا: تنويع مصادر إمدادات الطاقة.

لقد شكلت الأزمة التي شهدتها أوكرانيا عام 2009 محطة مفصلية في تنبيه الدول الأوروبية إلى الأخطار المحدقة بأمنها في مجال مصادر الطاقة، واحتدم النقاش من جديد حول مسألة تأمين إمدادات الطاقة لدول الاتحاد الأوروبي بعد أن أدت الصدامات الروسية –الأوكرانية التي دارت في عام 2006 ثم في عام 2008 إلى الانقطاعات الأولى في إمداد أوروبا بالغاز الروسي ويرجع ذلك إلى أن قرابة (الخمسون في المائة)50% من صادرات الغاز الروسي تمر عبر أوكرانيا التي تعاني حاليا من عجز في إمدادات الغاز.

ومن الجلي أن الأزمة الأوكرانية قد تركت أثرا حادا وقويا على واردات الطاقة الأوروبية، وخصوصا على واردات الغاز؛ حيث يعتبر الغاز واحدا من أنواع الوقود المفضلة في إنتاج الكهرباء في دول الاتحاد الأوروبي نظرا لتأثيره المنخفض نسبيا على البيئة، وقد ذهبت تلك الأزمة أبعد بكثير من التوترات السياسية السابقة إذ تبين ردود الفعل الأولية من جانب صناع القرار الأوروبيين أن الاتحاد الأوروبي سيقوم بإعادة توجيه سياسته الطاقوية كنتيجة للأزمة الأوكرانية وذلك بوضع استراتيجية لأمن الطاقة تتمحور أساسا على التنويع في إمدادات مصادر الغاز وتنويع بلدان العرض وطرق الإمداد.[2]

[1] Europa Presse Releases, La Commission présente sa nouvelle stratégie énergétique pour 2020, Bruvelle, Le10/5/2019, http://ec, europe, eu éneregystratégie

[2] الغنجة هشام داوود، "الاستراتيجية الطاقوية الجديدة للقوى الكبرى"، الحوار المتمدن،ل20جانفي، 2016، في: http://www.ahewar.org/dabat/nr.asp?nm. ، (13ماي، 2019، 23:45).

ثانيا: تحرير السوق الأوروبية للطاقة.

ترجع حملة إعادة تنظيم الأسواق، بالدرجة الأولى إلى التحول الفلسفي الواسع في السياسات الاقتصادية الداعية لمزيد من الانفتاح والاعتماد على عوامل السوق كجزء من التوجه العام نحو العولمة وقد تركزت تلك السياسات في معظم البلدان الصناعية باتجاه إيجاد أسواق تنافسية من دون قيود، وهو ما يعني ترك القطاع الخاص يستحوذ على الأنشطة التجارية، وتقليل التدخل المباشر للدول بعمل السوق وتحديد دورها بتعريف الإطار العام للعمل التجاري لإنجاح أهدافها.

إن الهدف الرئيسي من وراء إعادة هيكلة وتنظيم أسواق الغاز في دول الاتحاد الدول الأوروبي، التي تعتبر أسواقها في مرحلة متطورة، هو تحسين أداء قطاع الغاز وتخفيض التكاليف للمستهلك النهائي، وذلك بإدخال عنصر المنافسة أي جعل الغاز يدخل في عملية منافسة مع مصادر الغاز الأخرى [1]. ومنح المشتري حق الاختيار كما استهدفت حملة إعادة تنظيم أسواق الغاز في تلك الدول، تحويل مخاطر الاستثمار إلى القطاع الخاص فيها و الذي يعتبر في وضعية متطورة، وبالتالي فهو قادر على تحمل مثل تلك المسؤولية.

ثالثا: خفض انبعاثات الغازات الدفيئة بنسبة 20% بحلول عام 2020 .

يدرك الاتحاد الأوروبي أن قطاع الطاقة هو المساهم الرئيسي في انبعاث غازات دفيئة في العالم وأنه من الضروري خفض استهلاك الطاقة لمعالجة ظاهرة الاحتباس الحراري، وتدخل خطة الاتحاد في إطار بروتوكول كيوتو، حيث تهدف إلى خفض انبعاثات الغازات بنسبة (عشرون في المائة)20% بحلول عام 2020، كما أنه أعلن عن استعداده إلى الوصول إلى نسبة (ثلاثون في المائة)30% أذا ما قبلت باقي الدول بالتزامات جديدة، و بخاصة الدول النامية الكبرى مثل الصين والهند والبرازيل. [2]

[1] الغنجة هشام داوود، **مرجع سابق**.

[2] الطاقة المتجددة: تقنيات الطاقة المتجددة قمة نجاح ألمانيا، الوزارة الاتحادية للاقتصاد والتكنولوجيا، **DENA2010 الوكالة الوطنية للطاقة** ، ص 20 .

رابعا: زيادة بنسبة 20% في كفاءة الطاقة بحلول عام 2020.

يستهلك القطاع الصناعي نحو 34% من الطاقة بدول الاتحاد الأوروبي، هذا إلى جانب أن آلاف الأطنان من ثاني أكسيد الكربون، وتشير الدراسات إلى زيادة معدلات الطلب على الطاقة لنفس القطاع بحلول عام 2030 إلى (تسعة عشرة في المائة) وذلك مقارنة مع معدلات العام 2000 وهي قيمة منخفضة إذا قورنت بالقطاعات الأخرى إلى أنها تأتي نتيجة توقع اتجاه الصناعة نحو الإنتاج الأقل تكثيفا للطاقة، بمعنى نقل الصناعات الأكثر استهلاكا للطاقة خارج دول الاتحاد الأوروبي مع رفع كفاءة الأجهزة المستهلكة للطاقة، لذا يعتمد الاتحاد الأوروبي على العمل في هذا الشأن على محورين: [1]

المحور الأول: وهو الدعوة إلى تقنين استهلاك الطاقة وذلك بزيادة الوعي لدى المستهلكين إلى جانب فرض ضرائب على بعض مصادر الطاقة، وخاصة الهيدروكربونية منها.

المحور الثاني: يتمثل في دعم برامج ومشروعات رفع كفاءة استخدام الطاقة وزيادة فعالية الأجهزة المستهلكة، وذلك بإنتاج أجهزة ذات كفاءة عالية في استهلاك الطاقة، بالإضافة إلى الدعوة إلى الدعوة إلى تطبيق منهجية الإنتاج السلبي للطاقة: وهي منهجية تعنى برفع كفاءة محطات توليد الطاقة الكهربائية ورفع إنتاجها مع تقليل كل من الوقود المستهلك وفترات التشغيل.

خامسا: زيادة حصة الطاقة المتجددة إلى 20% بحلول عام 2020 يعمل الاتحاد الأوروبي إلى الوصول بالقدرات المركبة من الطاقة المتجددة (الكتلة الحيوية، مائية، رياح، شمس، باطن الأرض) إلى عشرون في المائة 20% بحلول العام 2020، علما أن طاقة الرياح تمثل الجانب الأكبر في المشاركة بالإضافة إلى الطاقة المائية، ويأمل الاتحاد الأوروبي أن يواجه الزيادة في طلب الطاقة والذي بلغ متوسّطه السنوي (واحد فاصلة خمسة في المائة) 1,5% من خلال استراتيجية للطاقة المتجددة والغاز الطبيعي وتتلخص استراتيجية الاتحاد في مجال الطاقة المتجددة في دعم أنشطة البحث والتطوير، وتطبيق قانون تغذية الشبكة، ودعم الاستثمارات وتوفير القروض المنخفضة الفائدة لمشروعات الطاقة المتجددة، كما تولي الاستراتيجية أهمية بالغة للتكنولوجيا المتطورة لإنتاج الطاقة البديلة المتجددة وخفض انبعاث غاز الكربون. [2]

[1] أمينة مخلفي، "النفط والطاقات البديلة المتجددة والغير متجددة"، **الباحث**، العدد 9، 2011 ، ص ص، 225- 226

[2] **المرجع نفسه**، ص 21.

المطلب الثاني: انعكاسات السياسات الطاقوية الأوروبية على صادرات المحروقات الجزائرية

عرفت السوق الدولية للمحروقات تطورات متزايدة سواء في مجال الاحتياطات والإنتاج والاستهلاك أو في مجال هيكل السوق الذي عرف تجديدا جذريا خاصة في أوروبا، وفي هذا السياق سنتناول في هذا المطلب مكانة قطاع المحروقات الجزائري في السوق الطاقوية الأوروبية، والعوامل التي أدت إلى نقص اعتماد الاتحاد الأوروبي على الصادرات الجزائرية.

أولا: انخفاض الواردات الأوروبية للمحروقات الجزائرية

نتيجة لتباطؤ الاستهلاك الكلي، حدثت أزمة اقتصادية في أوروبا وفي البلدان الصناعية عموما، على أساس أن الاستهلاك هو المحرك الرئيسي لجميع الأنشطة الإقتصادية، فعندما ينخفض الاستهلاك يهبط الإنتاج بالضرورة أي تراجع النمو فيحدث الركود وقد يصل التراجع إلى درجات سلبية فيحدث الكساد، ومنطقة اليورو تترنح بين هذا وذاك منذ عام 2008.[1]

♣ انخفاض الواردات الأوروبية من الغاز الجزائري

لقد ساهمت الجزائر منذ أكثر من 40 سنة في تلبية حاجيات العديد من دول أوروبا الجنوبية من الغاز الطبيعي، واحتلت بذلك المرتبة الرابعة على المستوى العالمي في تصدير الغاز الطبيعي عبر الأنابيب بما يعادل 38 مليار متر مكعب، والمرتبة الثانية في مجال تصدير الغاز الطبيعي المميع بقدر 27 مليار متر مكعب في العام نفسه. [2]

و مثلما هو الحال بالنسبة للواردات البترولية الأوروبية من الجزائر، فإن حصة واردات الغاز الطبيعي الجزائري في انخفاض مستمر في السوق الغازية الأوروبية، كما هو مبين في الجدول الآتي:

[1] صباح نعوش، "تأثير أزمة منطقة اليورو على مالية الدول العربية"، **المرصد لمركز الجزيرة للدراسات**، الدوحة: قطر، عدد 29-07-2011، ص 16.

[2] **المرجع نفسه**، ص 17.

الجدول رقم (02) : نسبة الواردات الأوروبية من الغاز الطبيعي الجزائري

خلال الفترة 2004 _ 2013 (الوحدة تيراجول)

السنوات	الواردات الأوروبية من الغاز الطبيعي الجزائري	الواردات الغازية الإجمالية الأوروبية	نسبة الواردات من الجزائر
2004	2.042.137	13.751.933	% 14.84
2007	1.945.792	15.248.645	% 12.76
2010	1.986.428	16.621.800	% 11.95
2013	1.270.800	11.743.200	% 10.82

Source: Eurostat Energie_Importations (par pays d'origine) 2004_2013

Eurostat_date Explorer= http://appsso.eurostat.ec.europa.eu/nui/show.do

يبين الجدول أن حصة الواردات الأوروبية من الغاز الطبيعي الجزائري في انخفاض مستمر فبعد أن كانت نسبة وارداتها تمثل (أربعة عشر فاصلة أربعة وثمانون في المائة) 14,84 % من الواردات الإجمالية الأوروبية عام 2004، أصبحت تمثل (عشرة فاصلة اثنان وثمانون في المائة) 10,82% فقط عام 2013 والملاحظ أيضا أن حجم الواردات الأوروبية من الغاز الجزائرية انخفضت بنسبة معتبرة ب(سبعة وثلاثون في المائة) 37% في حين أن الواردات الإجمالية الأوروبية انخفضت بنسبة (أربعة عشر في المائة) 14% فقط[1].

[1] صباح نعوش، **مرجع سابق**، ص 19.

ثانيا: العوامل المؤثرة على انخفاض الطلب الأوروبي على المحروقات الجزائرية

1_الاعتماد على ممونين جدد: في ظل سعيها إلى تنويع مصادر وإيراداتها من الطاقة وتقليل اعتمادها على المحروقات الآتية من الدول الممونة الرئيسية في صورة روسيا والجزائر، شرعت بلدان الاتحاد الأوروبي منذ مطلع القرن الحالي في توجيه أنظارها نحو موردين جدد وفق لسياستها الطاقوية التي تؤكد على أن "الأمن الطاقوي ضرورة قسوة للاتحاد الأوروبي وضمان استقلاله الطاقوي يفرض عليه تنويع ممونيه وطرق إمداداته وتنويع مصادر الطاقة" .

وفي هذا السياق أقدم الاتحاد الأوروبي على بلورت استراتيجيات تصب كلها إلى رفع أكبر تحدي لها المتمثل في استقلالية أعضاءه في المجال الطاقوي.

بالنسبة للغاز الطبيعي شرع الاتحاد الأوروبي وفق هذه المقاربة، في التفاوض مع ممونين جدد سعيا منه في تنويع مصادر الطاقة.[1] وضمان تأمين إمداداتها على المدى المتوسط والطويل، مع بروز مؤشرات عن زيادة معتبرة للطلب على الغاز الطبيعي في أوروبا حيث كشفت تقديرات الوكالة الدولية للطاقة أن استهلاك أوروبا بلغ 253 مليار متر مكعب في سنة 1990 وارتفع إلى 306 مليار متر مكعب في سنة 2007 ويرتقب أن يصل إلى 617 مليار متر مكعب في غضون عام 2030.[2]

[1] Commission Européenne, Livre vert :vers une stratégie de sécurité d approvisionnement, office des publications officielles des communautés Européenne Luxenbourg , 2001, p 79 .

[2] صباح نعوش، **مرجع سابق**، ص 20.

الشكل رقم (03) : تطور الواردات الأوروبية للغاز الطبيعي من الممونين القليديين

الفترة 2004 _ 2013

الوحدة : تيراجول (Térajoules (pouvoir calorifique supérieur = PCS

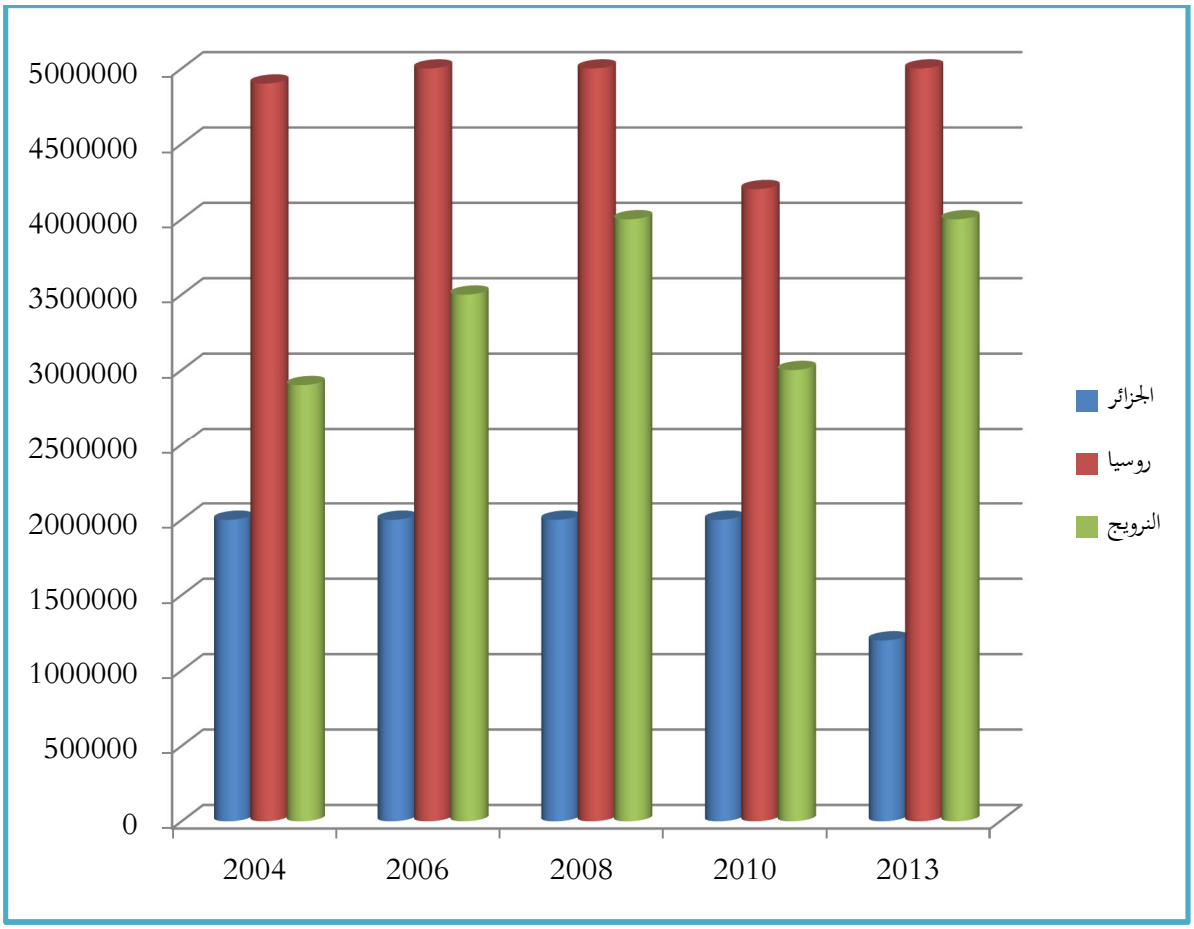

المصدر: من معطيات الموقع الأوروبي للإحصائيات

Eurostat_date Explorer 2013= http://appsso.eurostat.ec.europa.eu/nui/show.do

يتبين بوضوح من خلال الشكل أن الواردات الغازية الآتية من النرويج (ثاني أكبر الممونين لدول الاتحاد الأوروبي) هي في تصاعد مستمر منذ بداية التسعينات في حين أن الواردات الآتية من روسيا عرفت تذبذبا في السنوات الأخيرة من عام 2008-2013، أما واردات الغاز الآتية من الجزائر تشهد تراجعا معتبرا.

الشكل رقم (04) : تطور الواردات الأوروبية للغاز الطبيعي من الموردين الجدد

الفترة 2004 _ 2013

الوحدة : تيراجول Térajoules (pouvoir calorifique supérieur = PCS)

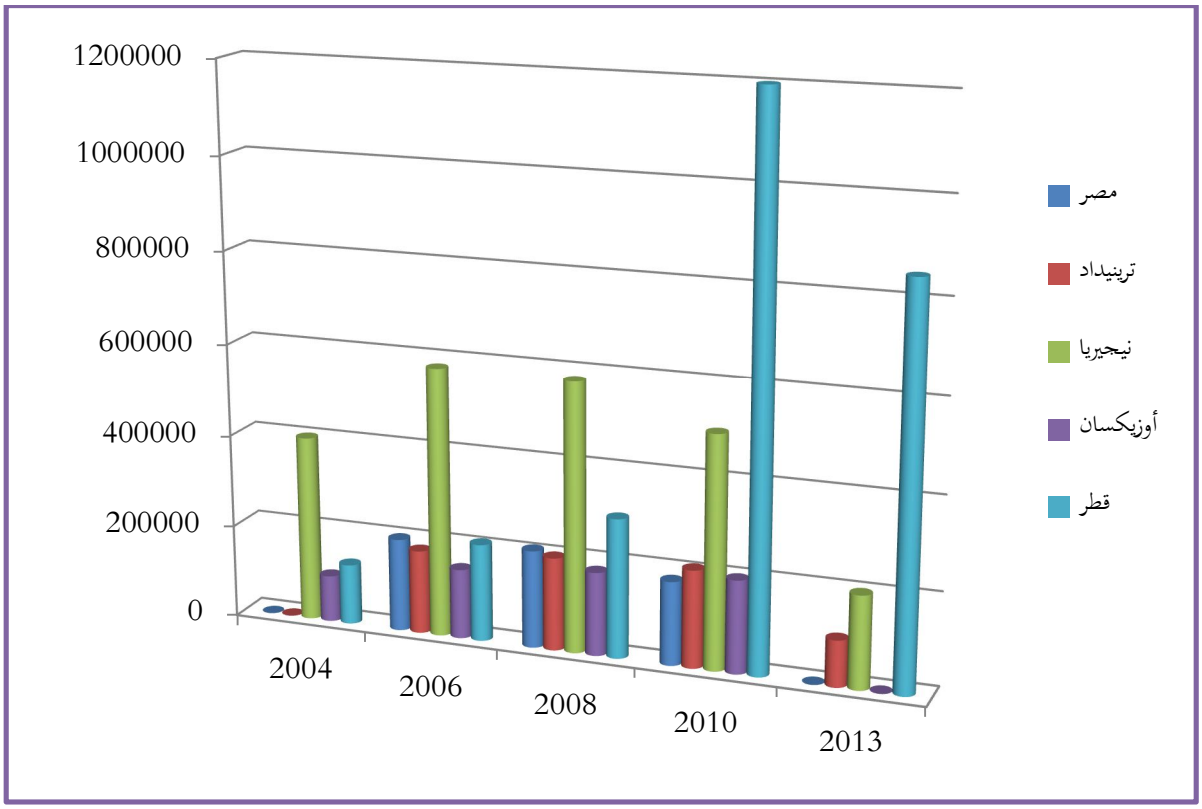

المصدر: من المعطيات المجمعة من الموقع الأوروبي للإحصائيات

Eurostat_date Explorer 2013= http://appsso.eurostat.ec.europa.eu/nui/show.do

يلاحظ من خلال الشكل دخول ممونين جدد مثل نيجيريا ومصر وترينداد وتوباغو، وخاصة قطر التي ارتفعت صادراتها من الغاز الطبيعي المميع إلى دول الاتحاد الأوروبي بشكل قياسي، فبعد أن كانت تصدر له 298,578 تيراجول عام 2008، أصبحت تصدر 1,182,822 تيراجول عام 2010، أي بزيادة تقارب (مائة في المائة) 100 % سنويا، وتراجعت الصادرات القطرية إلى 871,200 تيراجول عام 2013 نتيجة ارتباط قطر بعقود تصدير الغاز مع دول شرق آسيا.

وما يمكن استنتاجه من خلال المعطيات المبينة في الشكلين السابقين أن الزيادة في طلب الاتحاد الأوروبي على الغاز الطبيعي تتم تغطيتها من الممونين الجدد أما بالنسبة للممونين التقليديين فيبقى الاتحاد الأوروبي في

حاجة كبيرة للغاز النرويجي بالنظر لحجم وارداته المستمرة والمتصاعدة منذ الألفية الثالثة، بينما تتضح نوايا الاتحاد الأوروبي فيما يخص الغاز الطبيعي الجزائري و تقيدها بالكميات المتعاقد عليها (ضمن العقود طويلة الأجل) دون الحاجة إلى الزيادة في وارداتها.

2-الاعتماد المتزايد على الطاقات المتجددة:

إن الانخفاض المتوقع في حصة المحروقات في مزيج الطاقة الأوروبية هو في الأساس نتيجة سياسات الاتحاد الأوروبي الهادفة غلى تقليل الاعتماد على النفط وحماية البيئة وتقليل تأثيرات التغير المناخي.

في هذا السياق وضع الاتحاد الأوروبي إطارا شاملا للسياسات، بما في ذلك سياسات تغير المناخ و أهداف الطاقة البديلة والمتجددة لعام 2020، من بين هذه السياسات تحاول عديد من دول الاتحاد الأوروبي تشجيع الطاقة البديلة بأساليب متعددة والدافع إلى ذلك عدة أسباب منها:[1]

- أمن الطاقة.
- الدافع البيئي لتخفيض انبعاث الغازات الدفيئة وخاصة غاز ثاني أكسيد الكربون.
- تنويع مصادر الطاقة.

ولهذه الغاية فإن معظم دول الاتحاد الأوروبي أخذت تلجأ إلى أساليب ضريبية و تسعيرية بهدف تشجيع ونشر الطاقة المتجددة، حيث قام العديد من هذه الدول باتخاذ إجراءات عدة لتخفيض الغازات الدفيئة المنبعثة منها وذلك من خلال فرض ضرائب وتقديم دعم وإغراءات مالية لشركاتها الصناعية وذلك عن طريق تشجيع استعمال الطاقة البديلة. إن من أكثر الدول نشاطا في هذا المجال بريطانيا وألمانيا.

إن هذه الإجراءات تتمثل في العديد من الأساليب الضريبية منها:

- ضريبة التغير المناخي
- ضريبة الكربون
- ضريبة الطاقة وتسعير المشتقات النفطية

ويبين الجدول الموالي مدى تطور حصة الطاقات المتجددة في الاستهلاك النهائي للطاقة لدى دول الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2006-2009 والأهداف المسطرة بحلول عام 2020.

[1] أمينة مخلفي، **مرجع سابق**، ص 226.

المطلب الثالث: تبني دول الاتحاد الأوروبي للطاقات المتجددة

كانت بداية اهتمام الاتحاد الأوروبي بالطاقات المتجددة مع بداية التسعينات من خلال تبنيه لسياسة تعزيز إنتاج الطاقة انطلاقا من المصادر المتجددة، وفي سنة 2000 من خلال الرهان المتعلق بالأمن الطاقوي عملت المؤسسات الأوروبية على تقوية سياسة تعزيز هذه الطاقة، وقد صدرت أول توجيهه عن الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالطاقات المتجددة سنة 2001، حيث استقرت على هدف طموح بالنسبة لجميع دول الاتحاد المتمثلة في إنقاص استهلاك الغاز بنسبة (عشرون في المائة) 20 في دول الاتحاد ، ومنه هذا التوجه يفرض على الدول الأعضاء احترام هذه الأهداف ومثال ذلك فرنسا أرسلت هدفها في إنتاج (ثلاثة وعشرون في المائة) 23 في حلول سنة 2020، ولأجل تحقيق هذه الأهداف فإن التوجه الأوروبي يوجب على جميع الأعضاء أن ضع مخططات وطنية توضح فيها الكيفية التي ستتبعها للوصول إلى الهدف المنشود، كما أن هذا التوجه حدد التدابير الغير مالية التي تسمح للمشغلين للولوج ونشر الطاقات المتجددة، ومن بين هذه التدابير الدعم الاستراتيجي المتعلق بالبحث العلمي والتنمية والابتكار، وتدابير أخرى متعلقة بتسيير الشركات في مجال الطاقات المتجددة من خلال التسهيلات الإدارية المتعلقة بتثبيت البنايات التحتية.[1]

ولعل من بين أهم الأسباب التي جعلت من دول الاتحاد الأوروبي تتجه نحو تشجيع صناعة و توليد الطاقات المتجددة والتخلي عن الطاقات التقليدية (الفحم، الغاز، والبترول) ما يلي :

_الوفرة الكبيرة للطاقات المتجددة في جميع أنحاء العالم.

_تتصف الطاقة المتجددة بالديمومة وعدم النفاذ (غير ناضبة).

_تحد صناعة الطاقات المتجددة من ظاهرة تبعية الدول التي لا تمتلك الطاقات التقليدية، لصالح الدول المصدرة لهذه الأخيرة، وبالتالي تخفيض فاتورة الاستيراد .

_تساهم في توفير مناصب الشغل وبالتالي التقليص من ظاهرة البطالة .

[1] إدريس لامين، "الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة"، **مجلة القانون والأعمال**، ماي، 2016.
http://www .Droitetentreprise .org/web ، (17-05- 2019)

_تساعد الدول التي لا تمتلك الطاقات التقليدية وخاصة النفط منها في الحد من تبعيتها للدول المصدرة لهذه الطاقات، وتخفض من قيمت صادراتها.

_تساهم في توفير الاحتياجات الطاقوية اللازمة (أمن الطاقة) للدول الصناعية، خاصة في ظل تضاءل احتياجات البترول والغاز، وزيادة الطلب العالمي على استهلاك الطاقة.

_توفر البديل والخيار الاستراتيجي للدول والشراكات الصناعية الكبرى في حالة ارتفاع أسعار الطاقات التقليدية النفط.[1]

أولا: التجربة الألمانية في مجال الطاقة المتجددة:

تعتبر التجربة الألمانية رائدة على المستوى العالمي في مجال استخدام الطاقات المتجددة، كما أن شركاتها تنتج أكبر طاقة في العالم لتجمعات تعمل بطاقة الرياح وتملك أحدث التقنيات في محطات توليد الكهرباء، حيث شكلت حادثة فوكوشيما باليابان 2011 والالتزامات البيئية حافزا للحكومة الألمانية التي قررت التخلي نهائيا عن صناعتها النووية وتقليل من استعمال الطاقات الحفرية ومباشرة الاعتماد على تحول طاقوي مبني على تطوير الطاقات المتجددة، وفي سبيل ذلك اتخذت مجموعة من التدابير تهدف إلى تفعيل هذا التحول الطاقوي في آفاق2050، مع التخفيض في استهلاك الطاقة وانبعاث الغازات، وتعد حادثة فوكوشيما باليابان نقطة التحول التي غيرت المشهد السياسي الطاقوي الألماني حيث كانت الحكومة الألمانية قد قررت في خريف2010 تمديد استغلال المحطات النووية إلى ما بعد 2030[2]، وقرر البرلمان في 26جوان2012 التخلي عنها قبل حلول 2020 وتعمل هذه الحكومة على إحداث تحول طاقوي جذري تحت مسمى .....بغية تحقيق مجموعة من الأهداف بحلول 2050 حيث تخطط لإنتاج طاقة كهربائية والتخلص الشبه تام عن المصادر التقليدية المتمثلة في الغاز و البترول وتعويضها بالطاقات المتجددة بنسبة (ثمانون في المائة) 80%، لا شك أن ازدهار الطاقات المتجددة في ألمانيا لم يأتي من فراغ بل من توفر العديد من العوامل أهمها قانون مصادر الطاقات المتجددة في ألمانيا حيث دخل حيز التطبيق في أفريل 2000 إذ يهدف هذا القانون إلى الرفع من نسبة مساهمة الطاقات

[1] عبد الرزاق فوزي، **حسناوي بلبال، إشكالية التحول الطاقوي كآلية لتحقيق الأمن الطاقوي في ظل المستجدات الدولية، عرض النموذج الألماني**، مداخلة مؤتمر دولي حول: سياسة استخدام الموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2015، ص 2.

[2] إدريس لامين، **مرجع سابق**.

المتجددة إلى (اثنا عشرة فاصلة خمسة في المائة) 12,5 %كحد أدنى، و(عشرون في المائة) 20 %في عام 2020 [1]، وقد حققت الحكومة الألمانية نموا كبيرا وأكبر مما كان متوقعا في مجال توليد الكهرباء، ووصلت مساهمتها في عام 2006 إلى (أحد عشرة فاصلة ثمانية في المائة) 11,8 %و تمكن في عام 2007 من تجاوز الهدف الموضوع في 3010. ومن خلال تبني هذه السياسة التزمت الحكومة بتخفيض غازات ثاني أكسيد الكربون والفحم حتى نسبة 25% الذي وافق عليه القطاع الاقتصادي كما التزم القطاع الصناعي الألماني بتخفيض غازات ثاني أكسيد الفحم بنسبة (عشرون في المائة) 20% في حين التزمت الصناعات الكيمياوية والورقية بنسبة تصل إلى (ثلاثة وعشرون في المائة) 23% تقريبا.[2]

إجراءات تحقيق تبني الطاقات المتجددة في السياسة الألمانية.

يقول خبير شؤون الطاقة الألماني كارل "سافا تسكي" أن الحكومة الألمانية مشكلات الإمداد بالطاقة باللجوء إلى الطاقة المتجددة، حيث إنتاج الطاقة الكهربائية يتم نصفها تقريبا عن طريق محطات الطاقة المائية، أما النصف الآخر فيتم إنتاجها عن طريق إحراق الخشب والقمامة والطين بالإضافة إلى الغاز المستخرج من مقالب القمامة والمخلفات، وعن طريق طاقة الرياح والتجمعات الشمسية والخلايا الضوئية والطاقة الحرارية، وذلك أنه يتم إنتاج الطاقة الكهربائية اللازمة لشبكة الكهرباء العالية عن طريق السدود المائية الكبيرة، بينما تغطي معظم المساكن احتياجاتها من الطاقة عن طريق التجمعات الشمسية، وقال أنه عندما تقوم المؤسسات والمنازل بإنتاج الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة بكميات تزيد عن حاجتها سواء كان ذلك بواسطة طواحين الرياح أو العجلات المائية أو الأشعة الشمسية، فإن مؤسسات توزيع الكهرباء ملزمة قانونيا بشراء هذه الطاقة الزائدة وبسعر تحفيزي[3]

عبد إقرار الحكومة الفدرالية عملية تبني الطاقات المتجددة تم اتخاذ أكثر من 160 تدبيرا من أجل تسريع عملية التحول، ومن بين أهم هذه التدابير ما يلي: [4]

[1] عبد الرزاق فوزي، حسناوي بلبال، **مرجع سابق**، ص 5.

[2] إدريس لامين، **مرجع سابق**.

[3] محمد راتول، محمد مداحي، صناعة الطاقات المتجددة بألمانيا وتوجه الجزائر لمشاريع الطاقة المتجددة كمرحلة لتأمين إمدادات الطاقة الأحفورية وحماية البيئة "حالة مشروع ديزرتاك"، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي حول **سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، يومي 20-21 نوفمبر 2012، ص141.

[4] **المرجع نفسه**، ص 145.

_وضع أسس التخطيط المنسق للشبكات والإسراع بإجراءات التخطيط واستصدار التصاريح.

_اتخاذ تدابير تهدف إلى زيادة أمن الاستثمارات في مزارع الرياح البحرية وتحسين التنسيق مع توسيع الشبكات.

_تحسين إمكانيات اندماج الطاقات المتجددة في الأسواق ونظام الطاقة.

_زيادة الموارد الطاقوية المخصصة للبنايات.

_تصميم شروط الدعم للتوليد المشترك للحرارة والطاقة، لتمتاز بالكفاءة والجاذبية.

تحديات تبني الطاقات المتجددة التي تواجه ألمانيا

يشكل التحول الطاقوي بالنسبة لألمانيا أحد أهم المواضيع الاقتصادية والبيئية والسياسية في ألمانيا، تحديا استراتيجيا يقارنه البعض بأهدافه الطموحة والمترابطة والتي تفرض العديد من التحديات واهمها:

1_تطوير شبكة التوزيع: خلافا للطاقة النووية المنتجة المركزية يمكن إنتاج الطاقة المتجددة محليا، حيث يوفر الزارعون أكبر كمية من الطاقات المتجددة من خلال الغاز الحيوي وإقامة طواحين الرياح والألواح الشمسية (تعادل إنتاج 20 محطة نووية) على أراضيهم مما يمكنهم من تنويع مداخيلهم ومضاعفتها، ولكن هذه الطاقات وعلى رأسها طاقة الرياح أو الألواح الشمسية تفرض تكثيفا للشبكة الكهربائية وتسييرا فدراليا ويشكل التعاون الوطني والجهوي شرطا أساسيا لتنسيق التنفيذ، ومع إنتاج الطاقة بالسواحل الشمالية واستهلاكها بالمراكز الصناعية بالجنوب، ينبغي على ألمانيا وفقا لتقديرات الوكالات الألمانية للطاقة توفير حوالي 3600 كلم من الخطوط الجديدة لنقل الكهرباء ذات التوتر العالي وتحديث4000 كلم من الخطوط الموجودة بتكلفة تقدر ب20مليار أورو، يضاف إليها 12مليار أورو لربط طاقة الرياح البحرية، وبالتالي فإن أحد تحديات الطاقات المتجددة يتمثل في توسيع هذه الشبكة وتعظيم قدرات التخزين، ولكن توسيع هذه الشبكة يتم ببطء كبير، حيث تم حتى أوت 2012 إنشاء 214 من أصل 1800كلم في قانون التطوير.[1]

2_الارتفاع السريع للتكاليف: يتزايد الضغط لإصلاح منظومة دعم الطاقات المتجددة، وجعل تطويرها خاضعا لمنطق الفعالية الاقتصادية وليس دعما لابتكارها، حيث تم مؤخرا تخفيض الأسعار العالية المطبقة على الألواح

[1] عبد الله خبابة، صهيب خبابة، أحمد كعرار، **مرجع سابق**، ص ص، 48-50.

الشمسية في عدة مناسبات، كما تقرر إلغاء الدعم عند بلوغ القدرة الكلية 52 ميغاواط، وليست التكلفة المباشرة لتدابير الدعم هي العائق الوحيد أمام تحقيق أهداف الحكومة الفدرالية بشأن الطاقات المتجددة، وإنما كذلك المسائل المتعلقة بالتموين، استقرار المنظومة وتطوير الشبكة التي تأخذ أهمية اكبر كلما تضاعف تركيب الطواحين الهوائية و الألواح الشمسية التي تمثل المصدر الأكبر لمضاعفة حجم الطاقات المتجددة.[1]

3_عوائق تطوير وتخزين الطاقات المتجددة: تمثل الطاقات المتجددة (خمسة وعشرون في المائة) 25 من إنتاج الطاقة وتواجه صعوبات لتطويرها (نقص شدة الرياح وضعف إشراق الشمس، منافسة المؤسسات الصينية. بينما القدرات الهيدروليكية شبه مشبعة، ومع ذلك شغلت الطاقات المتجددة حوالي 370 ألف شخص في سنة 2010 وتراهن برلين على تطوير طاقة الرياح البحرية لبلوغ هدف 407 ألف منصب عمل في أفق 2020، يتمثل التحدي الثاني أمام تطوير الطاقات المتجددة في تخزين الطاقة: حيث تتحمل طواحين الرياح توقفات قسرية لان الطاقة المنتجة لا يمكن أن تستهلك مباشرة، ولا تخزن ولا أن تنقل نحو مكان للاستهلاك بسبب حالات الاحتقان على مستوى الشبكة الكهربائية وتشجع الحكومة بالتالي البحث في تكنولوجيات التخزين التي يراقبها كل من المهتمين بالميدان الطاقوي عالميا.[2]

[1] محمد طالي، محمد ساحل، "أهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة للأجل التنمية المستدامة– عرض تجربة ألمانيا"، **الباحث**، العدد06، 2008، ص 203 .

[2] **المرجع نفسه**، ص 4.

المبحث الثاني :أثر الشراكة الأورمتواسطية علي السياسات الطاقوية.

المطلب الأول: الحوكمة الطاقوية في الجزائر

مع تزايد الادراك بمحورية قطاع المحروقات كأداة للنفوذ اتجهت الجزائر كغيرها من الدول المنتجة للطاقة إلى احكام سيطرتها علي هذا القطاع الاستراتيجي من خلال تأميم محروقاتها وإنشاء شركة وطنية للطاقة تسمي شركة سوناطراك، فيما أصبح يطلق عليه وطنية لاسيما في إنتاج الكهرباء علي المستوى المحلي.

فالموارد الطاقوية المتاحة لدولة ما من شأنها توفير الأساس المادي للنمو الاقتصادي واتباع سياسة خارجية نشيطة وهو ما لا يمكن أن تستفيد منه الجزائر كورقة ضغط لتحقيق أجندتها السياسية الخارجية.

ومن هذا الإطار عملت الجزائر علي ترشيد سياساتها الطاقوية وعقلنة استخدامها لهذا الموارد الهام من خلال مجموعة من الإصلاحات بما يحقق التنمية المستدامة فيها.

1_ الإصلاحات التشريعية والمؤسساتية في القطاع الطاقوي:

دفعت التحولات الدولية الجديدة الجزائر إلى الشروع في إصلاحات ضرورية من أجل تكييف تدريجي لتشريعاتها في مجال الطاقة ، ومن خلال سعيها لتحقيق تنمية مستدامة وتطوير قطاع الطاقات المتجددة كأهم محور من المحاور الأساسية لسياستها الطاقوية الوطنية تم المصادقة على عدة القوانين ومراسيم .

- المرسوم الرئاسي لسنة 1985م:

بموجب هذا المرسوم تم إنشاء الوكالة الوطنية لترقية وترشيد استعمال الطاقة التي هي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي تجاري تحتٌ إشراف وزارة الطاقة والمناجم وذلك من أجل تنشيط تنفيذ سياسة التحكم الطاقة وتعزيز

كفاءة استخدام الطاقة، حيث يتمثل دورها الرئيسي في تنسيق ومتابعة إجراءات التحكم في الطاقة في ترقية الطاقات المتجددة.[1]

[1] L'Agence National pour la promotion et la Rationalisation de l'Utilisation de l'Energie presentation de l'aprue, vue le 20/04/2019, du site :
http://www. Aprue.org.dz /presentation.Html.

- قانون التحكم في الطاقة رقم99/09:

هذا القانون مؤرخ في 28 جويلية 1999،ويهدف إلى تحديد شروط السياسة الوطنية لتحكم في الطاقة وسائل تطويرها ووضعها حيز التنفيذ ،ويشمل جميع التدابير والإجراءات المتخذة من أجل ترشيد استهلاك الطاقة استعمالها وتطوير الطاقات المتجددة.[1]

- قانون إنتاج الكهرباء من خلال الطاقات المتجددة رقم02/01

هذا القانون مؤرخ في 05جويلية 2002م،وهو متعلق بالكهرباء والتوزيع العام او الوطني للغاز من خلال ثلاث قنوات ،وبهدف هذا القانون الى انتاج الكهرباء من خلال الطاقات المتجددة.

قانون ترقية الطاقات المتجددة في اطار التنمية المستدامة رقم 04/09:

- القانون 04/09 المتعلق بتعزيز الطاقات المتجددة في اطار التنمية المستدامة والمؤرخة في 14اوت 2004م،يهدف الى تحديد كيفيات ترقية الطاقات المتجددة في اطار التنمية المستدامة وتحكم في الطاقة.[2]

- قانون المحروقات رقم 05/07:

هو القانون الخاص بالمحروقات والمؤرخ في 28أفريل 2005م والذي من شأنه توسيع إطار الشفافية والمنافسة وعدم التمييز بين المتعاملين العموميين وغيرهم في منح الرخص.

في إطار حوكمة السياسات الطاقوية في الجزائر تم إنشاء الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات ،بحيث أنشأت في نوفمبر 2005م بهدف إصلاح التنظيمي للقطاع الطاقوي العام في الجزائر.

فهذه الوكالة تسعي إلى التسيير الرشيد والعقلاني لموارد المحروقات حماية مصالح الدولة (كمالك للقطاع المنجم) في مجال نشاطها ، والاستغلال الأمثل لموارد الطاقة من خلال إرساء دعائم ثقافة جديدة في إدارة قطاع الطاقة (حكومة السياسات الطاقوية)مع ضمان أكبر للشفافية والمنافسة وتكريس مبدأ عدم التمييز بين المتعاملين المستغلين.

[1] Ministére de l'énergie et des mines, guide des énergies renouvelables, Algéie,2007,p 35.

[2] Algérie énergie, "les agences une nouvelle forme de gouvernance", **revue Algérienne de l'énergie**,numero7,Algérie,11_12,2015, p p, 34_37

2_ البرنامج الوطني للطاقات المتجددة والكفاءة الطاقوية.

يعتبر تطوير قطاع الطاقات المتجددة واحدا من المحاور الأساسية للسياسة الطاقوية الوطنية ، نظرا إلى القدرات الهامة التي تزخر بها الجزائر سيما الطاقة الشمسية ، وطاقة الرياح.

تم إطلاق البرنامج الوطني للطاقات المتجددة والكفاءة الطاقوية (pnme) سنة 2011م بصفة مفتوحة للمستثمرين المحليين والأجانب للإجابة على الطلب المحلي على الطلب المحلي على المنتوجات الطاقوية والتنويع من مصادر إنتاج الكهرباء من خلال الاستخدام الرشيد للطاقة.[1]

فالسلطات الحكومية في الجزائر حددت توجهاتها الطاقوية الجديدة من خلال تنمية الطاقات المتجددة، هذا الهدف مرده تخفيض نسبة الطاقات الأحفورية من مخطط الطاقوي الوطني لحماية مواردها الطبيعية للطاقة الغير متجددة ،لاسيما الغاز الطبيعي الذي يعتبر المصدر الطاقوي الرئيسي المستعمل لنموه ووجوده .

هذه الطاقوية الجديدة والمحددة في افاق 2030م ترتكز اساسا على الطاقات المتجددة والكفاءة الطاقوية ،وكذا انتاج حوالي 27بالمائة من الكهرباء من الطاقات المتجددة بأدراج كل الفواعل العامة منها والخاصة ذات العلاقة.[2]

3_استراتيجيات اقتصاد اخضر في مجال الطاقة .

فبل التطرق لاهم الاستراتيجيات التي اتبعتها الجزائر بهدف حماية البيئة وتحقيق اقتصاد اخضر في مجال الطاقة بما يضمن التقليل من الانبعاثات الغازية والحد من التلوث ينبغي توضيح احصائيات الانتاج والاستهلاك الوطنيين من الوارد الطاقوية الاولية وتأثير ذلك على البيئة .

- الانتاج الطاقوي الجزائر: تحتل الجزائر المرتبة الاثني عشر من بين المنتجين العالمين للنفط بقدرة انتاجية تقدر ب2،1مليون برميل يوميا، والمرتبة الخامسة عالميا من حيث مصدري الغاز الطبيعي بسعة 60مليار متر مكعب ،اضافة الى انتاجها الهام في المحروقات الاخرى.

[1] Algérie énergie, "programme national de dévelopement des énegies renovelables et de l'efficacté énergétique à l'horizon 2030 ", **revue Alérenne de l'énergie**,numméro2, Algérie, fevrier 2015, p9.

[2] Algerie énergie, "mise en œuvre du mémorandum d'entente Algérie-Ue relance du partenariat énergétique", **revue Algérienne de l'énergie**, numéro 4, Algérie, avril_ mai2015, P 40.

انتاج النفط الخام من 41مليون طن سنة 2000الى63،8مليةن طن سنة 2008منتيجة دخول حقول نفط جديدة حيز الانتاج.[1]

كما وصل مخزون الاستثمارات الاجنبية المباشرة في قطاع الطاقة والمناجم خلال الفترة 2008/2000م الى اكثر من 17مليار دولار امريكي اي اكثر من 2مليار دولار في السنة ،وتتضمن هذه التدفقات استثمارات الشركاء الاوروبيين في استكشاف المحروقات وتطويرها وتحلية المياه البحر .

كما تستعمل الجزائر على تخصيص غلاف مالي بقيمة 2000مليار دينار جزائري اي حوالي 2،5مليار دولار امريكي من اجل دعم البرنامج الاستثماري الخاص بشركة سونلغاز، الذي بهدف الى انتاج طاقة كهربائية اضافية ب12الف ميغاواط مع نهاية 2016 م.[2]

- الاستهلاك الطاقوي في الجزائر : يرى التقرير السنوي للمنتدى العربي للبيئة (افد) حول الطاقة المستدامة ان ايرادات النفط والغاز الطبيعي تعتبر مصدر الدخل الاساسي في معظم الدول العربية ،بحيث تتراوح نسبة ايرادات الموارد الهيدروكربونية من مداخيل صادرات الجزائر 97 %.

ويبلغ الاستهلاك الوطني للطاقة 18،3مليون طن من الموارد البترولية سنة 2015ممقارنة ب17،5مليون طن سنة 2004م بنسبة نمو تقدر بـ 5،5 %.

كما بلغ استهلاك الطاقة في الجزائر في قطاع النقل البري حوالي 23بالمائة من اجمالي استهلاك الطاقة سنة 2009في حين كانت 15 % سنة 2000م، وبلغ استهلاك وقود البنزين للفرد الواحد 67كيلواجرام من المكافئ النفطي في سنة 2009م مقارنة ب 62 كيلوجرام من المكافئ النفطي سنة 2000م.[3]

- استراتيجيات التنمية المستدامة في القطاع الطاقوي.

هناك اثنتين من المشكلات الرئيسية التي تربط بشكل غير مباشر مع قطاع الطاقة وهما تهالك البنية التحتية التي تحد من القدرة على الحركة والتنقل، والمشكلة الثانية هي النمو السكاني السريع الذي يضع مزيدا من الضغوط

[1] وزارة الطاقة والمناجم، حصيلة انجازات قطاع الطاقة والمناجم 2000_2008، الجزائر، 2009 ، ص، 27.

[2] التعاون في مجال الطاقة ، في: http://www.amf.org.ae/ar. ، (2019/04/08، 16:56)

[3] Algérie énergie,"intégration Maghrébine pour une transition énergétique", **revue Algérienne de l'énergie**, numéro8, Algérie, janvier_fevrier 2016,p33.

نظرا للقدرة المحدودة على توفير الخدمات وضعف معدلات الالتزام بدفع ثمن الكهرباء كل هذا مع معدل بطالة يرتفع بشكل مستمر .

تحديات التنمية المستدامة في إطار الاعتماد على الطاقة :

من أهم تحديات التنمية المستدامة في الجزائر والمتعلقة بالقطاع الطاقوي هي:

- تحدي التدهور البيئي للمناطق الساحلية : الناجم عن التصريف (غير كافي وغير المعالج) لنفايات السائلة الى البحر والى الأودية، بالإضافة الى دعم التحكم في إلقاء النفايات في المكبات المفتوحة بسبب عدم كفاية خطط وإدارة المخلفات الصلبة وكذلك عدم كفاية إدارة النفايات الصناعية الصلبة .

فالتلوث الصناعي يشكل جزءا كبيرا من التلوث بشكل عام، كما أن إلقاء النفايات المنزلية في المكبات المفتوحة والبرية أدي إلى مشاكل صحية خطيرة

- التحديات الاجتماعية: تتضمن التخفيف من وطأة الفقر، إتاحة الفرص أمام المرأة، التحول الديمقراطي، البطالة ...إلخ.

فالوصول المحدود لخدمات الطاقة يؤدي لتهميش الفئات الفقيرة والى تحليل قدراتها بشكل حاد على تحسن ظروفها المعيشية، أما تأثيرات البيئية الناجمة عن استخدام الطاقة فتظهر علي مستويات عديدة ويمكن أن تتسبب في عواقب مثل: التصحر، زيادة مستوي الغازات الدفيئة في الجو، التغير المناخي، والتلوث بكل أنواعه.

2إستراتيجيات التنمية المستدامة في القطاع الطاقوي:

حددت السلطات الحكومية في الجزائر توجهاتها الجديدة من خلال تنمية الطاقة المتجددة، بهدف تخفيض نسبة الطاقات الأحفورية من المخطط الوطني الطاقوي لحماية مواردها الطبيعية للطاقات غير متجددة، لاسيما الغاز الطبيعي الذي يعتبر المصدر الطاقوي الرئيسي المستعمل، وكذا للتحرر التدريجي من تبعية لمحروقات في تموينها بالطاقة.

هذه السياسة الطاقوية الجديدة والمحددة في آفاق سنة2030م ترتكز أساسا على الطاقات المتجددة وعلى الكفاءة الطاقوية، وكذا إنتاج حوالي 27بالمائة من الكهرباء من خلال الطاقات المتجددة بطاقة قدرها 20ألف ميغاواط منها 10ألف ميغاواط ستكون موجهة للتصدير بإدراج كل الفواعل العامة منها والخاصة ذات العلاقة. وذلك من خلال ميكانزيم تشجيعي للاستثمار في هذا القطاع.[1]

[1] مقطيط محمد والنوري شكيب، **كتابة الدولة لدى وزارة الطاقة والمعادن البيئة**، أهم المنجزات في ميدان التنمية المستدامة، المملكة المغربية ، 2011، ص 156.

وقد عرف نشاط البيئة لدى شركة سوناطراك حركية هامة حيث تم وضع مخطط لتسيير الغازات الجوية، انجاز مخطط لتسيير النفايات، وكذا الانطلاق منذ سنة 2002م في عملية التشجير علي المستوى الوحدات العملية بغرس 685ألف و564 نبتة منها 217 ألف و218 شجرة خلال حملة 2007_2008م.

المطلب الثاني: انعكاسات الشراكة الأورمتواسطية في المجال الطاقوي علي الجزائر

تعتبر الطاقة من أهم الأولويات في مجال التعاون الأوروبي الجزائري في إطار الشراكة الأور ومتوسطية، والعامل الأساسي في بناء منطقة تبادل للرفاهية والأمن.

وهي هذا الإطار تعد الجزائر شريك محوري للاتحاد الأوروبي، سواء على مستوي العلاقات الثنائية أو على المستوى الإقليمي، كون هذا الأخير يعتبر من أكبر مستوردي الطاقة في العالم بنسبة 53بالمائة من الطاقة بفاتورة سنوية تقدر ب 400 مليار يورو.

1 المشاريع الطاقوية المبرمة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.

في إطار التوقيع على مذكرة التفاهم بين الجزائر والاتحاد الأوروبي جويلية 2013م في مجال الطاقة، وقعت الجزائر على مسودة طريق سنة 2015م بالعاصمة الجزائرية بين وزير الطاقة الجزائري والمفتشية الأوروبية المكلفة بتغيرات المناخ والطاقة لإطلاق حوار سياسي رفيع حول الطاقة يندرج ضمن الشراكة الطاقوية بين الاتحاد الأوروبي والجزائري، مركزا على العلاقات الغازية بين الجزائر وأوروبا، والتعاون في مجال الطاقات المتجددة والكفاءة الطاقوية (Efficacité énergétique).[1]

وكذا في إطار الشراكات الطاقوية الاستراتيجية التي تعقدها أوروبا مع الدول المنتجة للطاقة ودول العبور لاسيما الغاز الطبيعي. وأسفر عنه إمضاء "وثيقة تسوية"، بحيث من خلالها سيتم وضع فريقين من الخبراء ترتكز أساسا على الغاز الطبيعي والكهرباء، والطاقات المتجددة والكفاءة الطاقوية.[2]

تسعي الجزائر إلى تطوير علاقاتها الطاقوية مع الاتحاد الأوروبي في إطار شراكة ذات فائدة مشتركة تسهم في الأمن الطاقوي للاتحاد الأوروبي وتضمن أسواقا مستقرة للغاز الجزائري، كون الجزائر تعتبر ثالث ممولي أوروبا بالغاز الطبيعي بعد روسيا والنرويج.

[1] Algérie énergie, "le partenariat une option stratégique pour le secteur", **op cit**,p 30.

[2] Algérie energie, "Mise en œuvre du mémorandum d'entente Algérie_ Ue relance du partenariat énergétique",**op cit**, p p, 9_10

تعتبر الاستثمارات الأوروبية في مجال الغاز الطبيعي الجزائري الذي يضمن 13 % من حاجيات القارة الأوروبية من الالغاز غير كافية، فهذا الاتفاق الإداري سيسمح بتجسيد الاتفاق الاستراتيجي الطاقوي الجزائري_ الأوروبي ما سيشكل دفعا جديدا للتعاون الطاقوي الثنائي. تسعي الجزائر من خلال شراكتها الطاقوية مع أوروبا في بعد الطاقات المتجددة إلى تعزيز القدرات المؤسساتية وتحسين وتطبيق الإطار التشريعي والتنظيمي المهني والبحث والتنمية وكذا تحويل التكنولوجيا في إطار الطاقات المتجددة.

حيث تعكس الرؤية الأوروبية الطاقوية المرتكزة على الأمن الطاقوي المستدام، وتدعيم علاقاته الطاقوية مع ثالث أكبر مصدر للغاز الطبيعي لأوروبا بعد كل من روسيا والنرويج.

فأوروبا تعتبر الجزائر شريك استراتيجي موثوق في مجال الغاز الطبيعي، وفاعل محوري مؤثر وصلب استراتيجيتها في التنويع الطاقوي ومصدرا هاما لضمان تموينها، بحيث تعزيز شراكتها الطاقوية مع الجزائر من شأنه تأمين الإمدادات الطاقوية الأوروبية من جهة، انتعاش الاقتصاد الجزائري، وكذا تخفيض انبعاثات الكربون من الجهة أخرى.

والشكل التالي يوضح حجم الإنتاج الطاقوي الجزائري المصدر نحو الاتحاد الأوروبي ومناطق أخرى بالنسبة المئوية خلال سنة 2000م. [1]

وفي إطار تحقيق الشراكة الطاقوية بين الجزائر وأوروبا وبهدف تحقيق أمنها الطاقوي، تم انجاز عدة مشاريع لنقل الغاز من الجزائر إلى أوروبا وبهدف تحقيق أمنها الطاقوي، تم انجاز عدة مشاريع لنقل الغاز من الجزائر الى أوروبا في إطار شراكتهم الطاقوية. وفي إطار الشراكة الغازية بين الاتحاد الأوروبي والجزائر، ومنذ التحرير الغازي الأوروبي مع نهاية 2010م طالبت أوروبا الجزائر بتحرير قطاعها الغازي لولوج الشركات الأجنبية ميدان الخدمات بما سيمكن الجزائر من الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة (خدمات قطاع المحروقات).

فالاتحاد الاوروبي في إطار دوره في حوكمة السياسات الطاقوية في الجزائر، يسعي إلى فصل الطرف الجزائري عن التحالف مع روسيا لاسيما في مجال الغاز الطبيعي مثلما حدث سابقا في كارتل الغاز بين سوناطراك وغاز بروم الروسية، والذي تخوف منه الاتحاد الأوروبي. وخوفا من تهديد أمنه الطاقوي يحاول الاتحاد الأوروبي إبعاد أي سيطرة لسوناطراك وغاز بروم على السوق الأوروبية الطاقوية.

[1] Algérie énergie," Climat le cop 21: un tournant historique", **op cit** , p16.

اتفق وزير الطاقة نورالدين بوطرفة والمفوض الأوروبي المكلف بالمناخ والطاقة ميغال ارياس كانيتي يوم الثلاثاء ببروكسل علي تكثيف وتعميق التعاون في إطار الشراكة الاستراتيجية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي حول الطاقة.

في هذا السياق فان افواج الخبراء حول الغاز الطبيعي والكهرباء والطاقات المتجددة والنجاعة الطاقوية التي تم تنصيبها طبقا لأحكام التفاهم الاداري لتجسيد مذكرة التفاهم الإداري لتجسيد مذكرة التفاهم حول اقامة شراكة استراتيجية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي تجتمع بشكل منتظم

الشكل رقم(05): يمثل تصدير المحروقات الجزائرية حسب المنطقة الجغرافية سنة 2000

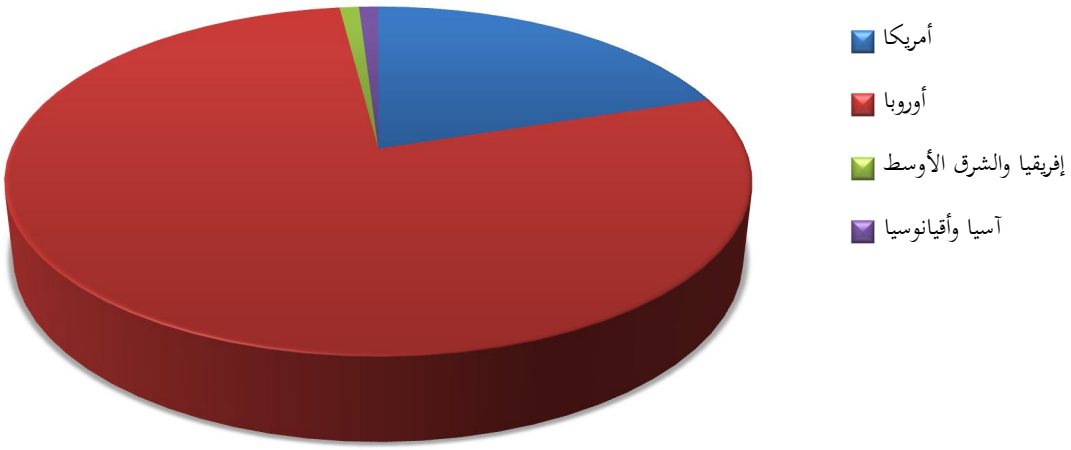

المصدر: وزارة الطاقة والمناجم، حصيلة إنجازات قطاع الطاقة والمناجم 2000 _ 2008، الجزائر،2009، ص 47 بتصرف.

الشكل رقم (06): يمثل التصدير حسب المنطقة الجغرافية من حيث الحجم خلال سنة 2008

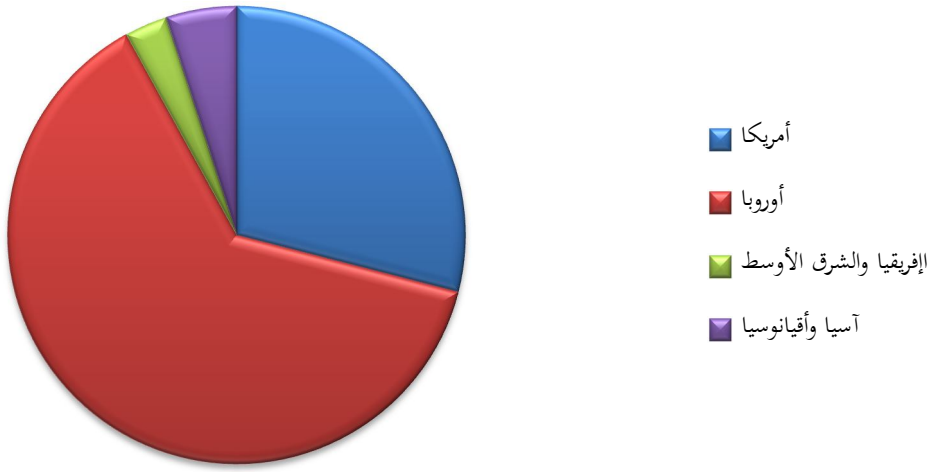

المصدر: وزارة الطاقة والمناجم، حصيلة إنجازات قطاع الطاقة والمناجم 2000_2008، المرجع نفسه، ص 47، بتصرف.

من خلال تحليلنا للشكلين نستنتج تحسن نسبي من مبيعات الجزائر الطاقوية نحو آسيا نتيجة تطور سوق الغاز الطبيعي المميع وغاز البروبان المميع من جهة، وبسبب تطور العلاقات الإقتصادية بين الجزائر والصين من جهة أخرى.

أهداف الملتقي الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي:

تهدف الاتفاقية الشراكة الأورمتواسطية أساسا إلى تحقيق الاستقرار السياسي في الدول المنطقة والحد من التوترات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الهجرة والعمل على تشجيع النمو المتوازن والمستمر بهدف تخفيض الفوارق في الدخل والمزايا الاجتماعية بين دول الاتحاد الأوروبي ودول بحر الأبيض المتوسط وكذلك معالجة القضايا والتحديات التي تستلزم التعاون المشترك مثل القضايا الأمنية وحماية البيئة. ولقد حددت اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الاوروبي والجزائر خمسة أهداف الشراكة تتمركز أساسا فيما يلي:[1]

[1] التصديق على الاتفاق الأوروبي المتوسطي لتأسيس شراكة بين الجزائر من جهة والمجموعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها من جهة أخرى، **الجريدة الرسمية**، العدد 31، سنة2001، المتعلقة بالرسوم الرئيسي رقم 05_159 المرفق ل 27 أفريل 2005.

- ✓ توفير إطار ملائم للحوار السياسي بين الأطراف بهدف تدعيم العلاقات فيما بينها في جميع المجالات ذات الأهمية.
- ✓ تنمية وترقية المبادلات التجارية، وتحديد شروط التحرير التدريجي لعمليات تبادل السلع، الخدمات ورؤوس الأموال.
- ✓ تشجيع الاندماج المغاربي عن طريق تنمية المبادلات والتعاون فيما بين الدول المغاربية وبين هذا الأخيرة والاتحاد الأوروبي،
- ✓ تشجيع التعاون في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمالية،
- ✓ تسهيل تنقل الأشخاص خاصة فيما يتعلق بتسهيل وإسراع منح التأشيرة للأشخاص.

1. تحديات الشراكة الأورمتواسطية

يحمل المشروع الأوروبي المتوسطي العديد من السلبيات علي الدول المتوسطية خاصة الدول العربية نجملها فيمايلي :

- بوجه عام، لم تنجح مستويات المعيشة في الدول المتوسطية في الوصول في المستويات دول الاتحاد الأوروبي.
- لم تنجح زيادة فرص العمل في المضي قدما مع الزيادات في القوى العاملة، فرغم التطور الذي حدث في السنوات السابقة إلا أن مشكلة البطالة خاصة بالنسبة للشباب مازالت مشكلة متفاقمة.[1]
- يحاول الأوروبيون فرض تصورهم الخاص للتعاون الإقليمي في المنطقة من خلال ما يسمى المشاركة العربية الأوروبية أو التعاون المتوسطي، وهي مشاركة غي متكافئة حيث تفتح الأسواق العربية أمام المنتجات الأوروبية أكثر ما تفتح الأسواق العربية أمام المنتجات الأوروبية أكثر ما تفتح الأسواق الأوروبية أمام المنتجات العربية.
- يحاول الأوروبي تكريس مركزيته حيال العالم العربي، ففي الذي يمثل الاتحاد الأوروبي في مشروع المشاركة بمؤسساته العليا أي المفوضية الأوروبية العليا فانه لا يتعامل مع جامعة الدول العربية كمؤسسة جامعة للعرب إذ تحضر كطرف مراقب.[1]

[1] جميلة الجوزي، "التكامل الاقتصادي العربي واقع آفاق"، **اقتصاديات شمال إفريقيا**، جامعة الجزائر، العدد 5، 2006، ص 38.

- أن تطبيق اتفاقات مراكش من شانها أن تخفض نسبة صادرات تونس للمنتجات الصناعية نحو أوروبا، بنسبة 40 في المائة وتقدر هذه النسبة ب 22 في المائة بالنسبة للمغرب.[2]
- عدم شمولية الشراكة لقطاع النفط، فالدول التي تشكل صادرتها خارج قطاع النفط نسبة ضئيلة لن تكون فوائدها التجارية من الشراكة كبيرة بشكل يغطي خسائرها على المدى القصير.
- احترام المنافسة في أسواق الاتحاد الاوروبي في الوقت ذاته القبول المبدئي لعضوية بعض دول شرق اوروبا، ويسعي الاتحاد الاوروبي في الوقت ذاته الى اقامة منطقة تجارة حرة مع الدول الاسيوية وربما مع الدول الافريقية مما يقلل اثر وفاعلية الميزات التي يقترح تقديمها الان للدول المتوسطية.

2 ايجابيات الشراكة الأورمتواسطية:

لقد تعرضت اتفاقيات الشراكة إلى النقد والتقييم فهناك من الاقتصاديين العرب من رأى فيها نقاطا ايجابية نوجزها فيما يلي:

- بالنسبة للتبادل التجاري ستؤدي المشاركة إلى تخفيض معدلات الأسعار بالنسبة للسلع محل تبادل من جراء سيادة المنافسة، وهذا يتوقف علي كفاءة توزيع الموارد بعد قيام مناطق التجارة الحرة، والتي ستؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي.
- زيادة معدلات الاستثمار، سواء باجتذاب رؤوس الأموال العربية الموظفة في الخارج أو اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من الاتحاد الأوروبي، أو زيادة الادخار المحلي.
- تدعيم المنافسة المحلية التي من شانها أن تؤدي إلى توسيع الصناعية من خلال توزيع الموارد، ويتوقف الأمر على قدرة الدول المتوسطية على التصدير في ظل منافسة خارجية قوية في بعض الصناعات مثل الصناعات الزراعية والزجاج والبلاستيك ومعدات النقل والملابس والمنسوجات والمصنوعات الجلدية.[3]

---

[1] محمد جمال الدين، نحو استراتيجية مستقبلية عربية في اطار الشركات الدولية، الملتقي الدولي حول، الرؤى المستقبلية والشركات العربية، الخرطوم، 2013 ص، 7.

[2] اكرام عبد الرحيم، **التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي**، (القاهرة: مكتبة مديولي، 2002)، ص ص، 255_256.

[3] علي عبد الفتاح أبو شرارا، **الاقتصاد الدولي ، نظريات وسياسات**، (الأردن: عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2007)، ص ص، 390_391.

- كما انه رغم عدم الإيفاء بهدف الدعم المالي الكمي المبدئي الذي نص عليه إعلان برشلونة للفترة ما بين 1995 و 1999، إلا أنه كانت هناك زيادة في الدعم المالي من الاتحاد الاوروبي لشركائه من دول البحر المتوسط وقد زاد بنك الاستثمار الأوروبي أيضا من إقراضه للمنطقة.[1]

المطلب الثالث: تقييم الشراكة الأوروجزائرية.

يرى الكثير من المحللين أن هذه الشراكة لم تكن وليدة الصدفة لأنه سبقتها عدة حوارث ومفاوضات بين الطرفين للتمكن من الوصول إلى الاتفاق ولذلك كانت هناك دوافع لكل جانب، تمحورت المفاوضات من خلالها لتجسيد هذه الشراكة، كما واجهتها عوائق وعراقيل لإنجاحها.

أولا: دوافع الشراكة الأوروجزائرية

انطلاقا من المقولة المشهورة رغم العداء الا أن المصلحة تجمع الأعداء، لاشك ان توقيع الاتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الاوروبي تجمعها مصالح مشتركة بين الطرفين وباعتبار ان الاتفاقية الشراكة الأوروجزائرية لا تختلف عن الشراكة الأورمتواسطية من حيث الاهداف، سوف نتطرق الى الاهداف التي ادت الى ابرام هذه الاتفاقية بالنسبة للجزائر.

1.ان ما تعانيه الجزائر من مشاكل اقتصادية العويصة التي تتخبط فيها من مديونية خارجية ثقيلة وتفشي البطالة، جمود الجهاز الانتاجي، عدم كفاية معدل نموها وتأخرها من ناحية التنظيم أو التسيير أو التكنولوجيا المستخدمة، عدم كفاية مصادر التمويل، ضعف الاستثمار المحلي ونفور الاستثمار الأجنبي رغم ما تتوفر عليه من فرص الاستثمار في مختلف الميادين.[2]

2.أن هذه الشراكة تقييد الجزائر في الحصول على التكنولوجيا الجديدة وإضافة خلق تعاون اقتصادي نكثف وزيادة حجم الاستثمارات.

[1] عمورة جمال، **دراسة تحليلية وتقييمه لاتفاقيات الشراكة العربية الأورمتواسطية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (جامعة الجزائر،2006)، ص 216.

[2] كتوش عشور، قورين حاج قويدر، أثر تأخر المشروع الأورو_ متوسطي علي بناء نظام لتجارة الالكترونية في الجزائر، مداخلة مقدمة في الملتقي الدولي حول "آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، جامعة سطيف، في: www. Eco.univ_setif.dz: ، (2019/04/12، 10:34، ص03)

3أن الجزائر في الوقت الراهن توجد في وضع يتسم بتأخر في جميع الميادين تقريبا، يعتبر التقهقر في مستوي التنمية، وغياب سوق جهوية بسبب صعوبة التكامل المغاربي ومشاكل اجتماعية مرتبطة بعمليات التعديل الهيكلي والظروف الأمنية.[1]

ظهور وتنامي ظاهرة العولمة، وبالتالي شملت المجالات المالية والتسويقية والانتاجية والتكنولوجية، كما اسواق السلع والخدمات والعمالة. وقد أصبح مسؤولو المؤسسات يتعاملون مع عالم تلاشت فيه الحدود الجغرافية والسياسية وسقطت فيه الحواجز التجارية بين الاسواقه[2]

التغيرات المتواترة للمحيط الدولي على كافة المستويات، التي تستدعي اهتماما بالغا من المؤسسات الاقتصادية، كما تعتبر حافزا للدخول في مجال الشراكة والتعاون مع المؤسسات الأخرى لتفادي كما من شأنه أن يؤثر سلبا علي مستقبل المؤسسة.

المنافسة بين المؤسسات الاقتصادية: إن نظام السوق يدفع المؤسسات الاقتصادية إلى استخدام كل طاقتها في مواجهة المنافسة محليا ودوليا والشراكة باعتبارها وسيلة للتعاون والاتحاد بين المؤسسات بإمكانها ومواجهة ظاهرة المنافسة.

الرغبة في إقامة تعاون وحوار منتظم في الميادين الاقتصادية والثقافية والبيئية.

مواجهة التحديات والمخاطر والأزمات، وتوفير الاحتياجات من المهارات والموارد والخبرة الازمة لاختراق الأسواق الجديدة.[3]

ثانيا: عراقيل الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي

من بين النقاط التي تحمل لنا صعوبات والعوائق التي تواجه الطرفين في إطار اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية مايلي :

1.انعدام وضعف الهياكل القاعدية يعيق أهداف توسيع الأفاق الوطنية ضمن منظور الشراكة الاقتصادية وتقلص حجم تبادلات الجزائر والدول الاخرى في مجال السلع والخدمات ورؤوس الأموال.

2.إمكانية تدهور استثمار الأجانب هي نتيجة لعدم الاستقرار السياسي أو الاقتصادي خاصة عندما تستطيع الحكومات حماية حقوق المستثمرين.[1]

---

[1] عجة الجيلالي، **التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة الى احتكار الخواص**، (الجزائر: دار الخلدونية،2007)، ص 279.

[2] عبد المجيد قدي، **المدخل إلى المؤسسات الاقتصادية الكلية**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2003)، ص 241.

[3] Boualem Aliouat, **les stratégies de coopération industrielle**, (Ed_ Economica paris, 1996), p14.

3. أن اجراء التعديلات الكبرى على الاقتصاد الجزائري يتوقع أن يشكل تحديا للجزائر، وأول هذه التحديات البدء بتخفيض التعريفات الجمركية على أن تلغي الرسوم تماما التي تمثل مصدر دخل للخزينة وتمثل نوع من الحماية لبعض المنتجين المحليين.

4. أن تحرير سعر الصرف بحلول 2017، سيخلق مصاعب جمة للاقتصاد الجزائري يهيمن عليه قطاع النفط والغاز.

5. كما أن الاتفاق يؤكد علي خصخصة القطاع الحكومي بدء من السنة الخامسة من تطبيقه وهذا ليس بالأمر السهل.[2]

كذلك من معوقات الشراكة الأورمتواسطية نتيجة للمعادلة السابقة التي قامت على أساسها الشراكة، الغير سوية، والغير متكافئة بين الطرفين فان الحصيلة إلى حد الآن تعكس الإطار العام لاتفاق الشراكة، والذي عزز بموجبه الطرف الأوروبي موقعه الريادي في الفضاء المتوسطي، بعد أن أصبح الشريك الرئيسي في المبادلات التجارية مع الدول المغاربية.[3]

[1] اسماعيل العربي، **التكتل والاندماج الاقليمي بين الدول المتطورة والجزائر**، (الشراكة الوطنية للنشر والتوزيع)، ص 16.

[2] ع يونسي: تقييم الشراكة بين الجزائر والاتحاد الاوروبي، في: (2019/04/04 على الساعة 12:30)
https://www.djazairess.com/elmassa/34686

[3] **المرجع نفسه.**

خلاصة الفصل الثالث

من خلال معالجتنا للفصل الثالث والذي تطرقنا من خلاله لمعالجة أبعاد العلاقات الأورومغاربية في مجال الطاقة لنصل في الخير لأهم النتائج التالية:

- ✓ أن أهم القواعد التي ميزت استراتيجية الاتحاد الأوروبي هي الاستقلالية والدور الريادي، وانطلاقا من هنا أصبحت عملية البحث عن امدادات الطاقة تمثل الانشغال الرئيسي وأولوية رئيسية لاستراتيجية الاتحاد الأوروبي الطاقوية.
- ✓ تتجه دول الاتحاد الأوروبي اليوم نحو تبني استراتيجية واضحة للحد من انبعاث ثاني أكسيد الكربون والحفاظ على البيئة دون المساس بإمداداتها الطاقوية من خلال التوجه نحو صناعة الطاقات المتجددة.
- ✓ تعتبر التجربة الألمانية من بين التجارب الرائدة على المستوى العالمي في عملية صناعة الطاقات المتجددة والتخلي التدريجي عن الطاقات التقليدية، ما يدعو للاستفادة منها على المستوى الوطني خصوصا وأن الجزائر تزخر بموارد طاقوية متجددة ومتنوعة.
- ✓ وفي الأخير فان استراتيجية الاتحاد الأوروبي تركز على جعل الطاقات المتجددة أولوية تعاونه الطاقوي مع الدول المغاربية كأهم محور تركز عليه حوكمة السياسات الطاقوية.

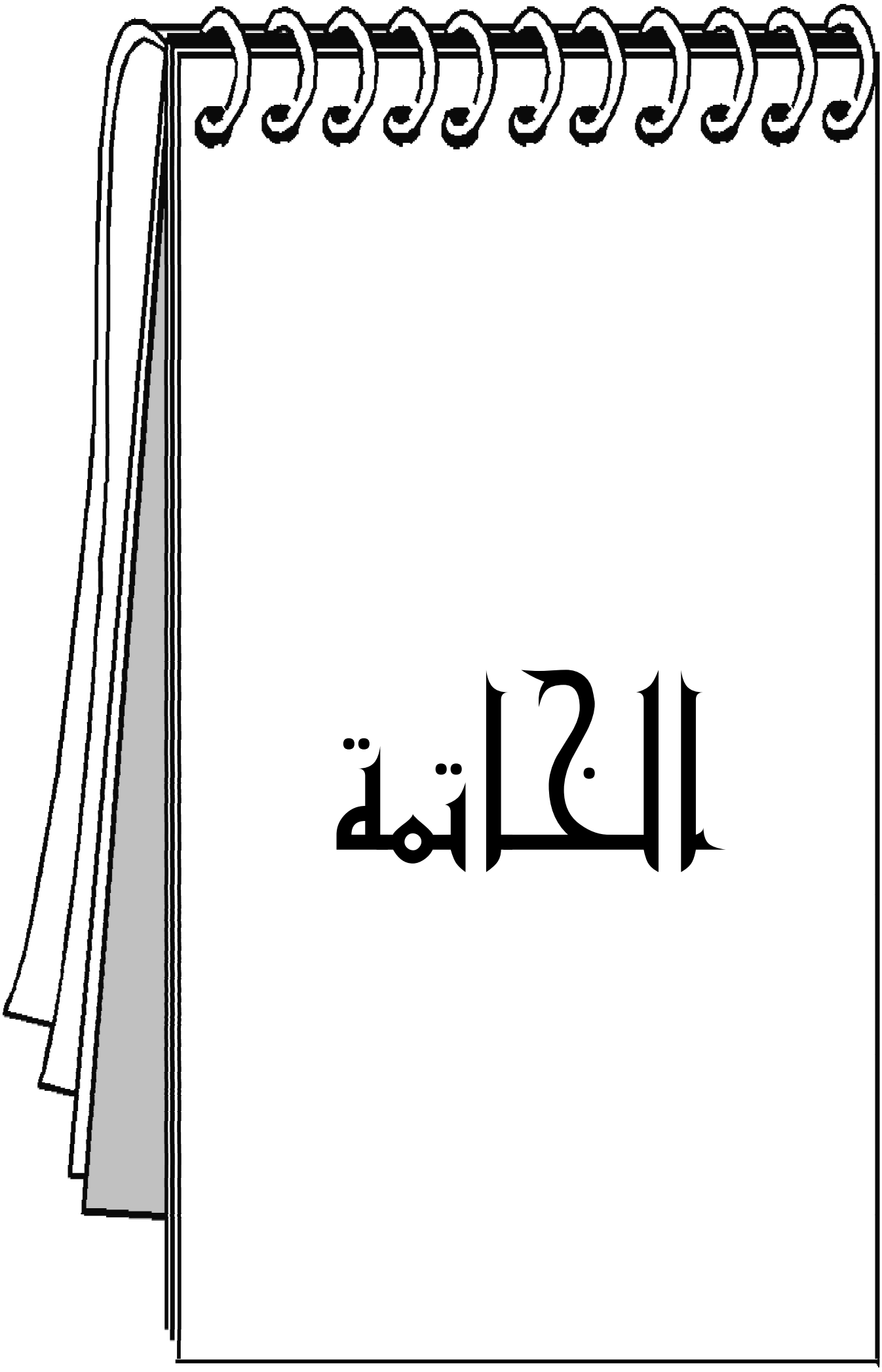

الخاتمة

في الواقع ان الطاقة لا تزال الموضوع الأهم في الحياة الإقتصادية لدول العالم منذ بدء الثورة الصناعية وإلى غاية اللحظة، نظرا للأهمية البالغة للمواد الطاقوية وتأثيرها في كافة المجالات الحياة السياسية، والاقتصادية، التقنية، الاجتماعية، وحتى البيئية لدي الدول للمنتجة والمستهلكة للطاقة علي حد سواء. ولهذا يسعي الاتحاد الأوروبي من خلال اتباعه لاستراتيجية الطاقوية تهدف الى معالجة المشكلات الرئيسية المتعلقة بتأمين الطاقة، والتي تنامت في الفترة الأخيرة وبشكل كبير علي خلفية التطورات والتحولات السريعة التي يشهدها العالم هذه الفترة، والتي أثرت بشكل بالغ علي عملية تأمين الموارد الطاقوية على مستوى الدول المنتجة والمستهلكة للطاقة وكذا مناطق عبور المواد الطاقوية، وعليه فإن الاستراتيجية الأوروبية للأمن الطاقوي تهدف الي تعزيز التعاون مع كافة الدول المنتجة للطاقة، ووضع وسائل تأمين مستقبلية للطاقة عن طريق تنويع مصادر المواد الطاقوية، وتبني آليات طاقوية حديثة لتعزيز الأمن الطاقوي الأوروبي.

كما تعد الاستراتيجية الطاقوية الأوروبية من خلال اهدافها ومحاورها فهي تعمل علي ضمان استدامة مواردها الطاقوية وتطوير سبل انتاجها واستهلاكها للمواد الطاقوية، والدولة كيان سياسي فاعل في النظام الدولي، تأثر وتتأثر به، وقد تجلي ذلك من خلال الأحداث الدولية الراهنة وكيف أثرت علي جنوب المتوسط ودول الاتحاد الأوروبي.

ان أمن الطاقة مفهوم محل خلاف وجدل كبيرين، وهو مرتبط بجملة من العوامل المؤثرة، مثل موقعها ضمن سلسلة الانتاج والتي تضم المنتجين، المستهلكين، ودول العبور، إضافة الى أنه مفهوم متعدد الأبعاد، منها البعد الاقتصادي، العسكري، السياسي، وحتي البيئي، وهي أبعاد متداخلة مع بعضها بعض، مما يجعل هذا المفهوم يبقي يتسم بالغموض، ولكن الأقرب ذلك التعريف التقليدي السائد وهو توفر إمدادات كافية وموثوقة من الطاقة وبأسعار معقولة.

تعرف دول الاتحاد الأوروبي اختلالا كبيرا بين حجم الاستهلاك الطاقة الاخذ في لارتفاع وبين الموارد الطاقوية المحدودة، مما جعلها مرتبطة بالخارج بنسبة كبيرة في تلبية احتياجاتها وما ينجر عن ذلك من تحديات مثل الأزمة الأوكرانية –الروسية سنة 2009 وتدبدب الإمدادات الغازية الروسية.

يعتبر الأمن الطاقوي قضية مهمة صارت الدول تولي لها أهمية كبيرة، لأنه ذو أهمية استراتيجية رئيسية للتنمية الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي والأمن القومي، فالدول تنظر لأي نقص في الإمدادات علي أنه أحد التهديدات الكبرى المحتملة لها، وهو مسألة استراتيجية تتطلب التنافس أو التعاون علي مراقبة المصادر الرئيسية له.

يعتبر جنوب المتوسط من المناطق الجد غنية بالموارد الطاقوية لكن علي العموم لا يمكن الحديث عن امكانية ربط موارد هذه المنطقة بالأمن الطاقوي الأوروبي لأن تحقيق ذلك المبتغى مرتبط بالأساس في تنويع المصادر وعدم ربطها بنطاق جغرافي واحد لتجنب تذبذبت.

الإمدادات في حالة الأزمات، كما أن الأمن الطاقوي الأوروبي مرتبط بنسبة كبيرة بسياساتها الداخلية ومدى التنسيق بين الدول الأعضاء للوصول الى هذا المبتغى.

انتهج الاتحاد الأوروبي استراتيجية تنويع المصادر الطاقوية، ووسع من اهتماماته الي جواره الإقليمي، موجها بوصلته الي جنوب المتوسط التي تعتبر موارد مهما للنفط والغاز، إضافة الي القرب الجغرافي الذي يضمن سلامة الإمدادات ونقص التكلفة، بالغض النظر عن الاعتبارات التاريخية.

رسم الاتحاد الأوروبي استراتيجية لتحقيق أمنه الطاقوي مستندة علي مجموعة من **المرتكزات** اهمها :
تعزيز وتنسيق السياسة الطاقوية مشتركة بين دولة تقوم علي الديمومة والتنافسية وأمن التموين، إضافة الي كفاءة الطاقة والتي تتميز بالتكاليف المنخفضة والفعالية الكبيرة وتقوم علي الترشيد الاستهلاك والتخفيض من هدر الطاقة. كما نجد الدعوات الأوروبية للانفتاح علي الطاقات المتجددة من تسيطر مجموعة من الأهداف أهمها التخلص الشبه التام من لبترول والغاز والاعتماد علي 80 % من الطاقات لمتجددة بحلول عام 2050.

الاستراتيجية الأمنية الطاقوية للاتحاد الأوروبي في جنوب المتوسط عززت من التبعية للأوروبية للخارج، من جهة من خلالها تسعي الدول الأوروبية لتقليص التبعية لروسيا، ومن جهة أخري ستجد نفسها مرتبطة بدول جنوب المتوسط، كما أن الدول الأوروبية من خلال هذه الاستراتيجية لم تكن ذلك الكيان السياسي الموحد، بل كانت اغلب هذه الاستراتيجيات محاولات فردية من الدول، مما جعل اغلب هذه المحاولات حبرا علي ورق، فلا يمكن الحديث في الوقت الراهن عن استراتيجية أوروبية فعالة ككتلة موحد.

كما كان أهم عنصر في اتفاق الشراكة الأورو جزائرية هو انشاء منطقة التبادل الحر بإلغاء التدريجي للقيود الجمركية لمدة 12 سنة، غير أن الجزائر طلبت تعديل رزنامة التفكيك الجمركي وذلك سنة 2012 ليتم تأجيل الإرساء الفعلي لمنطقة التبادل للحر الى سنة 2020 بدلا من سنة 2017.

اما بالنسبة لتعاون المالي فقد حظيت الجزائر على مساعدات مالية تجسدت من خلال تطبيق آليات التعاون المالي، إلى مساهمتها الفعلية عرفت نسب ضئيلة مقارنة بالتعهدات المخصصة وكذا بتنصيب باقي الدول المتوسطية.

أولا: نتائج الدراسة

وعلى العموم، فقد أمكن في ختام هذه الدراسة استخلاص النتائج التالية:

- ✓ نجحت المجموعة الأوروبية والدول الصناعية عموما في إدارة ما أسمته "ازمة الطاقة" بفاعلية شديدة تعلقت أساسا بإنشاء الوكالة الدولية للطاقة و من خلالها متابعة سياسات صارمة أهمها برامج ترشيد استهلاك النفط ، تنويع مصادر الطاقة خارج البترول، تنمية الإنتاج خارج منظم OPEP ، بناء المخزونات البترولية الاستراتيجية وقد أثبت الانهيار المدروس للبترول الخام سنة 1986 هشاشة الاقتصاد الجزائري.
- ✓ ضمن سياسته الرامية إلى أمن وتنويع مصادر الحصول على الطاقة، فإن الزيادة في طلب الاتحاد الأوروبي على الغاز الطبيعي تتم تغطيتها من ممونين جدد. أما بالنسبة للممونين التقليديين، فيبقي الاتحاد الأوروبي في حاجة كبيرة للغاز النرويجي بالنظر لحجم واردته المتصاعدة منذ مطلع الألفية الثالثة، بينما تتضح نواياه الدول فيما يخص الغاز الطبيعي الجزائري والروسي بتقيده بالكميات المتعاقد عليها ضمن العقود طويلة الآجل، دون الحاجة الى الزيادة.
- ✓ لا يوجد مصدر آمن و متوفر لتوليد الطاقة يمكن الاعتماد عليه حاليا على المستوي العالم غير البترول والغاز الطبيعي، حيث تظل المصادر البديلة والمتجددة أكثر استجابة لشروط البيئية إلا أن العائق الكبير الذي يوجهها هو ارتفاع تكاليف استخدام هذه المصادر لتوليد الطاقة الكهربائية.

- ✓ حكومات السياسات الطاقوية للدول المغاربية ستؤدي إلى انجاز مشروع كهربائي مغاربي موحد، وذلك من خلال توحيد الرؤي والأهداف والاستراتيجيات لبناء تكامل طاقوي مغاربي يحقق مكاسب مادية ومصلحة مشتركة لكل من الجزائر والمغرب وتونس، ويسهل عملية اندماج السوق المغاربية في السوق الأوروبية.
- ✓ تعزيز الشراكة الجزائرية الأوروبية في مجال الطاقة من شأنها السماح بفتح قطاع المحروقات أمام الاستثمار الأجنبي مع مزيد من التسهيلات، وتموين مستمر وموثوق للسوق الأوروبية بالغاز الجزائري.

ثانيا: التوصيات

- ♣ ضرورة توظيف استراتيجيات وسياسات مغايرة في تنويع لاقتصاد الوطني مثل الاستراتيجية السياحية، استراتيجيات تفعيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، استراتيجية التأهيل المقاولات، وهذا على غرار اقتصاديات كثير من الدول غير النفطية مثل تركيا ، تونس، المغرب، التي استطاعت أن تحقق سياسات ناجحة في هذا الميدان، وبالتالي فإن مستقبل الجزائر مرتبط بمدى قدرته علي صناعة خيارات بديلة للمحروقات وعصرنة القطاعات الاقتصادية.
- ♣ تحديد استراتيجية قصيرة المدى من أجل تنمية مصادر الطاقة البديلة النظيفة، بالرغم من أن التحول عن النفط في المدى القريب والمتوسط غير ممكن لأسباب تقنية واقتصادية، غير ان الضغوط الأيكولوجية الدولية والمحلية تحتم الاستعداد لكل التغيرات المحتملة.
- ♣ تنويع مصادر الطاقة من خلال الاستثمار في تنمية الأبحاث وعقود الشراكة الأجنبية وتوسيع فرص الاستكشاف والتنقيب لاستغلال مصادر الطاقة البديلة، لاسيما الطاقة الشمسية .
- ♣ تطوير وتكثيف العلاقات علاقات الحوار والتشاور في مجال الغاز مع المنتجين الكبار(روسيا، قطر، إيران، نيجيريا،)، للوصول إلى صيغة توافقية من التعاون المشترك حول العديد من المسائل بخصوص الإنتاج وتوزيع الحصص والأسواق، من أجل الدفاع عن حقوق المنتجين وتثمين أسعار الغاز حتى تكون مناسبة لأهميته كطاقة مستقبلية نظيفة واعدة.

- العمل على تنويع الاقتصاد والبحث عن بدائل غير الصادرات النفطية اذا عملت علي تأهيل مؤسساتها الاقتصادية والدخول في استثمارات مشتركة حتي تستطيع اكتساب الخبرة الفنية والتكنولوجية.
- العمل على جذب الاستثمارات الاوروبية في القطاعات خارج المحروقات.
- ازالة العراقيل الأوروبية التي تحول دون إنجاز البرامج المتفق عليها.

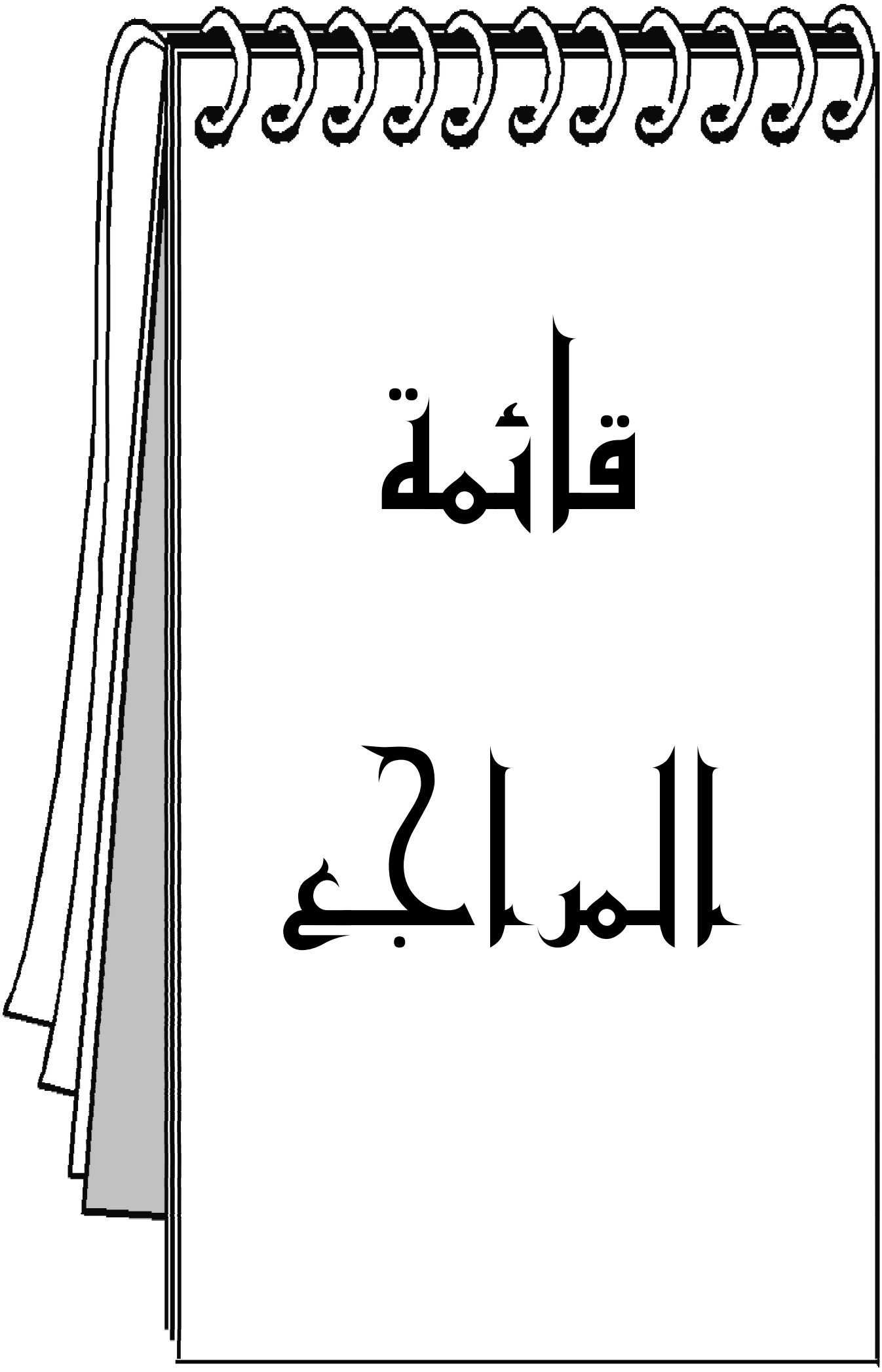

قائمة المراجع

1/ المصادر

القرآن الكريم.

2/ المراجع

♣ الكتب باللغة العربية

1) إبراهيم قصي عبد الكريم، **أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية، النفط السوري أنموذجا**، دمشق، (منشورات الهيئة العامة للكتاب، 2012).

2) أبو الحجاج يوسف، **البترول والتنمية الاقتصادية في شبه الجزيرة العربية**، القاهرة، دار القومية للطباعة، 1975.

3) أبو سمور صبري فارس الهيشي حسن، جغرافيا الوطن العربي، عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع، 1999.

4) أبو شرارا علي عبد الفتاح، **الاقتصاد الدولي، نظريات وسياسات**، الأردن، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2007.

5) أحمد إسلام، **الطاقة ومصادرها المختلفة**، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1995.

6) الجيلالي عجة، **التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة الى احتكار الخواص**، الجزائر: دار الخلدونية، 2007.

7) الخزرجي ثامر كامل ، **العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات**، 2005.

8) الرشيد أحمد وآخرون ، **المدخل إلى العلوم السياسية والاقتصادية والاستراتيجية**، القاهرة، :المكتب العربي للمعارف، 2003.

9) الزوكة محمد خميس ، **جغرافية الطاقة**، الاسكندرية، مصر: دار المعرفة الجامعية، 2001.

10) الزوك محمد خميسن ، **جغرافية العالم العربي**، الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2000.

11) الكيلاني هيثم ، **مفهوم الأمن القومي العربي :الدراسة في جانبيه السياسي والعسكري، في الأمن العربي، التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية**، باريس: مركز الدراسات العربي الأوروبي، 1995.

12) المبيضين مخلد عبيد، **الاتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية متميزة**، عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2012.

13) المليلي محمد ، **الابعاد الثقافية والاجتماعية وللأمن القومي العربي، الامن العربي، التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية**، باريس: مركز الدراسات العربي الأوروبي، 1996.

14) العربي اسماعيل، **التكتل والاندماج الاقليمي بين الدول المتطورة** ،الجزائر: الشراكة الوطنية للنشر والتوزيع.

15) جوانتيا ويتير إلياس، **أساسيات العلاقات الدولية، نقله إلى العربية، محي الدين حميدي**، سوريا: دار الفرقد للطباعة والنشر، 2016.

16) جون بيندر وسايمون أشروود، **الاتحاد الأوروبي، مقدمة قصيرة جدا**، القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2015.

17) كامل ثامر، **دراسة في الأمن الخارجي العراقي واستراتيجية تحقيقه**، العراق: وزارة الثقافة و الأعلام، 1985.

18) كوياما كين، **التغيرات في ميزان العرض والطلب العالمي على الطاقة، التكنولوجيا ومستقبل الطاقة**، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2013.

19) محمد مقطيط وشكيب النوري، **أهم المنجزات في ميدان التنمية المستدامة**، المملكة المغربية كتابة الدولة لدى وزارة الطاقة والمعادن البيئة، 2011.

20) محمد فهمي عبد القادر، **المدخل إلي الدراسة الاستراتيجية**، عمان: دار مجد لاوي ، 2006.

21) محمد خديجة عرفة ، **أمن الطاقة وأثرها الاستراتيجية**، الرياض:جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2014.

22) مصباح عامر، **نظريات التحليل الاستراتيجي** و **الأمني للعلاقات الدولية** ، الجزائر: دار الكتاب الحديث، 2010.

23) مصباح عامر، **العولمة الأمنية والتحليل الكوني والعلاقات الدولية**، الجزائر: دار الكتاب الحديث، 2014.

24) ناصف إيمان عطية ، **مبادئ اقتصادية الموارد والبيئة**، الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ، 2008.

25) ستيف سميث وجون بيليس ، **عولمة السياسة العالمية**، الابحاث العربية المتحدة: ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، 2004.

26) سعيد عدلي حسن ، **الآمن القومي العربي واستراتيجية تحقيقه**، القاهرة: مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1977.

27) عبد العاطي عمرو، **أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية**، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.

28) عبد القادر عمارة هاني، **الطاقة وعصر القوة**، عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2011.

29) عبد الرحيم اكرام، **التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي**، القاهرة: مكتبة مديولي، 2002.

30) عبيد هاني، الإنسان **والبيئة منظومات الطاقة والبيئة والسكان**، عمان: دار الشروق، 2000.

31) عودة جهاد، **النظام الدولي، نظريات وإشكاليات**، الجزائر: دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005.

32) عكروم ليندة ، **تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال** و **جنوب المتوسط**، ط2، الأردن: دار ابن بطوطة للنشر والتوزيع 2013.

33) عمار محمد محمود ،**الطاقة ومصادرها واقتصادياتها**، مصر: مكتبة النهضة المصرية، 1989.

34) فرج محمد أنور ، **نظريات العلاقات الدولية، دراسات نقدية مقاربة في ضوء نظريات معاصرة**، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2008.

35) صادق عبد الحميد ، **أمن الدولة و النظام القانوني القضاء الخارجي**، القاهرة: جامعة القاهرة، 1976.

36) صلاح الدين إيهاب ، **الطاقة وتحديات المستقبل**، مصر: المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1994.

37) قدي عبد المجيد، **المدخل إلى المؤسسات الاقتصادية الكلية**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2003.

38) قوجيلي سيد أحمد، **تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في الوطن العربي الاماراتي**، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية ،2012.

39) رباح إسحاق محمد، **قضايا معاصرة، سياسة استراتيجية، اقتصادية، ثقافية تربوية**، عمان: دار كنوز المعرفة، 2009.

40) رجب علي، **مستجدات السياسة الطاقة على الدول الأعضاء في الدول الصناعية وانعكاساتها في أوبك**، النفط والتعاون العربي، 2011.

41) تريسي رونالد ، اودينارد جون قان، **السياسة الخارجية الأوروبية هل مازالت أوروبا مهمة ؟ ترجمة طلعت الشايب**، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2016.

42) خضر بشارة، **أوروبا من أجل المتوسط من برشلونة إلى قمة باريس** ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.

♣ **الكتب باللغة الأجنبية**

1) Dillon Michael, politics of security, towards a political philosophy, London and New york, roudledge, 1996.

2) Jessica Tuchman matheus . "Redefining security ", in Williams chimtimtan alson and James R . Jer (Otheds), the theory and practice International Inc, relations 9th Ed, Wachington dc, prince hall 1993.

3) Chames Eddine chitour , Lénergie, les engieux de l'an 2000, OPU, alger, 1994.

4) Lucien Marlot, Dictionnere de lénergie, centre buref, paris, 1979.

5) Subher C, Bhattacharya, Energie Economies, Concepts, Issues, Marquets and Gouvernance, springer- Urelage London lineted, 2011.

6) Ilgan Mammodov, Geopolitics of Energy in the caspian Sea Region Azerbaijan, challenges, the Fletcher school, USA, 2009.

7) Barry burton et AL, Energy Securitty, Managimgrisk in a dinamic legal and regulatory environnent, oxford university press, 2004.

8) Elana.wilson Rowcond and stina torjesen, the Multlateral Dimension in Russin foreign policy, London : Routledge, 2009.

9) Boualem Aliouat: les stratégies de coopération industrielle, Ed_ Economica paris, 1996.

10) Seveeny bill, security jdentity and jnterest a sociology of jntenatinal relations, combrige, combrige university press, 1999.

11) Paule. Viotti le mark v kauppi, International R relations theory: Réalisme, Pluralisme, Globalism and Beyond, USA, Boston, Allynand . Bacon, 1997.

12) Chris Brown, Under standing Internal Relations, New-York, Palgrare Publisher, 2001.

♣ **الموسوعات باللغة العربية**

1) **القاموس المحيط** الفيروز ابادي، ، بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1991.

2) **الموسوعة السياسية** الكيالي عبد الوهاب وآخرون، بيروت: المؤسسة العربية الدراسات والنشر، 1979.

3) **النظرية النقدية التواصلية** حسن مصدق، يورغن هابر ماس ومدرسة فرانكفورت.

4) **الموسوعة في شتي المجالات المعرفة** صديق محمد صلاح، سامح عثمان أحمد، عتبة الثقافة، الإسكندرية، 2006.

♣ **المجلات باللغة العربية**

1) الجوزي جميلة، "التكامل الاقتصادي العربي واقع آفاق"، اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الجزائر، العدد 5، 2006.

2) الجريدة الرسمية، العدد 31 لسنة، 2001 المتعلقة بالرسوم الرئيسي رقم 05_159 المرفق ل 27 أفريل 2005، يتضمن" التصديق على الاتفاق الأوروبي المتوسطي لتأسيس شراكة بين الجزائر من جهة والمجموعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها من جهة أخرى".

3) الطاقة المتجددة: "تقنيات الطاقة المتجددة قمة نجاح ألمانيا، الوزارة الاتحادية للاقتصاد والتكنولوجيا"، 2010 DENAالوكالة الوطنية للطاقة.

4) الكزش الطيب، "الترابط بين الأمن الإنساني وحقوق الإنسان"، العربية لحقوق الإنسان المعهد العربي لحقوق الإنسان، عدد 10، جوان 2003.

5) جروري سهام، "الهجرة وسياسة الجوار الأوروبي، كلية الحقوق العلوم السياسية"، جامعة محمد خيضر ،بسكرة، العدد الخامس، 2010.

6) حسين أحمد قاسم، "العلاقات الأوروبية الروسية في مجال الطاقة: ضغوط التعاون وصراع المصالح، سياسات عربية"، محكمة تصدر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، تحمل الرقم الدولي المعياري (1583 _ 2307 : S9N) العدد 1 ، مارس 2013.

7) طالي محمد، محمد ساحل، "أهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة للأجل التنمية المستدامة- عرض تجربة ألمانيا"، الباحث، العدد06، 2008.

8) كافي فريدة، "الطاقات المتجددة بين تحديات الواقع ومأمول المستقبل، التجربة الألمانية أنموذجا"، بحوث اقتصادية عربية، العددان 74 – 75، ربيع – صيف 2016.

9) كسيرة مير، عادل مستوى، "الاتجاهات الحالية لإنتاج واستهلاك الطاقة النابضة ومشروع الطاقة المتجددة بالجزائر، رؤية تحليلية، آنية مستقبلية"، العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 14، 2015، جامعة المسيلة.

10) مخلفي أمينة، "النفط والطاقات البديلة المتجددة والغير متجددة"، الباحث، العدد 9، 2011.

11) نعوش صباح، "تأثير أزمة منطقة اليورو على مالية الدول العربية"، المرصد لمركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر، عدد 29-07-2011.

12) ثابت أحمد، "الأمن القومي العربي، أبعاده ومتطلباته"، بيروت، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 196، جويلية 1995.

♣ المجلات باللغة الأجنبية

1) Algérie énergie, "les agences une nouvelle forme de gouvernance", revue Algérienne de l'énergie,numero7,Algérie.

2) Algérie énergie, "programme national de dévelopement des énegies renovelables et de l'efficacté énergétique à l'horizon 2030 ", revue Alréenne de l'énergie,nummëro2, Algérie, février ,2015.

3) Pierre Willa, La médéterranée come Espace Inventé, jean, Manet Waring Raper, Novembre, 1999, N°25.

4) Alex mac leod, les études des sécurtité, constructivisme dominant au construisme critiqus, rerue cultures of conflius.

5) Benitaferrero – waldner, PARTENARIAT EURO- MEDI TERRANEE, N Coopération régionale panorama des programmes et des projets Bruss els, Commission europeénne , Office de cooperation Europe Aid.

6) Fabien roques :l'union européenne de l'energie – construire un politique énergétique et chimatique cohérente , un rapport pour la commissariat géneral à la stratégie et à la prospective,

7) Bichara Khader, quelque sécurité énergétique pour lue ? le cas du pétrole et du gaz, Revue géostratégique n°20 les crises en Europe, Juillet 2008.

8) Commission Européenne, Livre vert :vers une stratégie de sécurité d'approvisionnement, office des publications officielles des communautés Européenne Luxembourg , 2001.

9) Algérie énergie, "mise en œuvre du mémorandum d'entente Algérie-UE relance du partenariat énergétique",revue Algérienne de l'énergie, numéro 4,Algérie, avril_ mai 2015.

10) Algérie énergie, "intégration Maghrébine pour une transition énergétique",revue Algérienne de l'énergie, numéro8, Algérie, janvier février 2016.

11) Ministére de l'énergie et des mines, guide des énergies renouvelables, Algéie,2007.

♣ المداخلات باللغة العربية

1) بلعيد منيرة، الديناميكيات الأمنية الجديدة في الإقليم المتوسطي، دور الجزائر الأمني كفاعل في المنطقة، مداخلة ضمن الملتقي الدولي، الجزائر، والأمن في المتوسط، جامعة منتوري قسنطينة، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، الجزائر.

2) جمال الدين محمد، نحو استراتيجية مستقبلية عربية في اطار الشركات الدولية، الملتقي الدولي حول، الرؤى المستقبلية والشركات العربية، الخرطوم، 2013.

3) وصاف سعيدي، فاتح بنونة، سياسة أمن الإمدادات النفطية وانعكاساتها، مداخلة في ملتقى، التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2008.

4) حمدوش الرياض، تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية، مداخلة ضمن ملتقى الدولي، الجزائر والأمن في المتوسط، واقع أفاق، جامعة منتوري، قسنطينة، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، 2008.

5) عبد الرزاق فوزي، حسناوي بلبال، إشكالية التحول الطاقوي كآلية لتحقيق الأمن الطاقوي في ظل المستجدات الدولية، عرض النموذج الألماني، مداخلة مؤتمر دولي حول: سياسة استخدام الموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2015.

6) راتول محمد، محمد مداحي، صناعة الطاقات المتجددة بألمانيا وتوجه الجزائر لمشاريع الطاقة المتجددة كمرحلة لتأمين إمدادات الطاقة الأحفورية وحماية البيئة "حالة مشروع ديزرتاك"، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، يومي 20-21 نوفمبر 2012.

♣ **المذكرات باللغة العربية**

1) أبصير أحمد طالب، **المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الأفريقي**، رسالة ماجستير، تخصص علاقات دولية فرع استراتيجية ومستقبليات، جامعة الجزائر: كلية الأعلام و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2010/2009.

2) العايب خير الدين ، **الأمن في حدود البحر الأبيض المتوسط في ظل التحولات الدولية الجديدة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 1995.

3) الفيتوري عمار ، محمد عبد السلام، **جغرافية ليبيا**، مذكرة سنة ثانية دكتوراه، جامعة قاريونس، 2010/2009.

4) بوشنافة شميسة ، **دور فرنسا في النظام الدولي الجديد**، رسالة دكتوره غير منشورة ،جامعة الجزائر: كلية حقوق العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2009.

5) بن زيدان فاطمة الزهراء، **دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية في الجزائر من منظور الجغرافيا الاقتصادية**، مذكرة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي، 2012/2011.

6) بعاسو عبد الجليل ، **رهان الأمن الطاقوي الاتحاد الأوروبي دراسة في الأبعاد والتحديات**، رسالة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر: قسم العلوم السياسية والإعلام، 2010.

7) وصاف سعيدي، فاتح بنونة، سياسة أمن الإمدادات النفطية وانعكاساتها، مداخلة في ملتقى، التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2008.

8) وحيد خير الدين، **أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات– دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر، 2013/2012.

9) زغبي نبيل، **أثر السياسات الطاقوية للاتحاد الأوروبي على قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري**، مذكرة ماجستير، فرحات عباس، 2012،2011.

10) حمدوش الرياض، تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية، مداخلة ضمن ملتقى الدولي، الجزائر والأمن في المتوسط، واقع أفاق، جامعة منتوري، قسنطينة، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، 2008.

11) طارق رداف، **الاتحاد الأوروبي من استراتيجية الدفاع في إطار حلف الشمال الأطلسي إلى الهوية الأمنية المشتركة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة قسنطينة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2004-2005.

12) طويل نسيمه، **الاستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا، دراسة الحرب الباردة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الحاج لخضر: كلية الحقوق والعلوم السياسية 2009 / 2010.

13) لبدي حنان، **التحولات الدولية الراهنة وتأثيرها على الاستراتيجية الأمنية الأوروبية في منطقة الساحل الإفريقي**، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة بسكرة ، العلوم السياسية ،تخصص دراسات استراتيجية، 2015.

14) مزياني لطفي، **الأمن الطاقوي للاتحاد الأوروبي وانعكاساته على الشراكة الأوروجزائرية**، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، 2011 _ 2012.

15) معمري خالد ، **التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة، دراسة الخطاب الأمريكي بعد الحرب الباردة، دراسة الخطاب الأمني الأمريكي بعد أحداث 11 سبتمبر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة باتنة: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2009.

16) عمورة جمال، **دراسة تحليلية وتقييمه لاتفاقيات الشراكة العربية الأورمتواسطية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006.

17) صايش عبد المالك ، **التعاون الأورومغاربي في مجال مكافحة الهجرة الغير القانونية**، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الحقوق، جامعة عنابة: كلية الحقوق.

18) قوجيلي سيد أحمد، **الحوارات المنظورية وإشكالية البناء المعرفي في الدراسات الأمنية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2007.

19) شاكري قويدر، **التحديات المتوسطية للأمن القومي لدول منطقة مغربية 2011/2001**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 3، 2015/2014.

♣ **المواقع الالكترونية**

1) مايكل اكهارت، "الطاقة المتجددة، التطلع نحو طاقة تنضب"، في:
http://www.usinfo.state/gove/Ar/home

2) السيد شوقي السيد، "بحث عن الطاقة المتجددة"، في:
www.retfirms.com/domain names

3) "الطاقة بين روسيا وأوروبا، أزمات لا تنتهي"، ديسمبر 2014، في:
http://www.alljazeera.net/amp

4) "سياسات الطاقة. علاقات الطاقة الأوروبية الروسية في القرن الـ 21"، في:
9http://www.alljazeera.net/amp .

5) "الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية أ/ قسم العلوم الاقتصادية القانونية – العدد 11 ، جانفي 2014"، في : http://democraticac.de/?p=34

6) الغنجة هشام داوود، "الاستراتيجيات الطاقوية الجديدة للقوي الكبرى ،الحوار المتمدن ،20 جانفي 2016"، في: asp? Nm http://www.ahewar.og/dabat/nr

7) "دويتشه فيلله، استراتيجية الطاقة الأوروبية والفرص العربية"، في:
http://.aljazeera.net/news/ebusiness

8) ع. يونسي، "تقييم الشراكة بين الجزائر والاتحاد الاوروبي"، في:
https://www.djazairess.com/elmassa/34686.

9) كتوش عشور، قورين حاج قويدر، أثر تأخر المشروع الأورو_ متوسطي علي بناء نظام للتجارة الالكترونية في الجزائر، مداخلة مقدمة في الملتقي الدولي حول "آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، جامعة سطيف، في:
www. Eco.univ_setif.dz

10) عمرو الشبوكي، "أوروبا من السوق إلى الاتحاد"، صناعة وحدة ، الأهرام، في:
http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram

11) إدريس لامين، "الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة"، مجلة القانون والأعمال، ماي، 2016، في: http://www .Droitetentreprise .org/web

12) وزارة الطاقة والمناجم، "حصيلة انجازات قطاع الطاقة والمناجم 2000_2008، الجزائر، 2009.

التعاون في مجال الطاقة"، في: http://www.amf.org.ae/ar.

13) الغنجة هشام داوود،" الاستراتيجية الطاقوية الجديدة للقوى الكبرى"، الحوار المتمدن،ل20 جانفي، 2016، في: http://www.ahewar.org/dabat/nr.asp?nm..

المواقع الإلكترونية باللغة بالأجنبية

1) Europa Presse Releases, La Commission présente sa nouvelle stratégie énergétique pour 2020, Bruvelle
http://ec, europe, eu éneregystratégie

2) Renate Kenter, The Art of the possible: The Scenario méthode and the Thiard débâte in International Relations theory , a master Thusis in international relations, université of amesterdan, novembre, 1998.
http://www. Deruijter.net/kenter.htm

3) L'Agence National pour la promotion et la Rationalisation de l'Utilisation de l'Energie,presentation de l'aprue, du site :
http://www. Aprue.org.dz /presentation.Html